196

۲
الف ۱۹
۱۷۶

196

ما فی هذا المجلد - رسائل فی الحکمة

۱- رسالة تلخیص المعانی یا کتاب بارارمیناس للفیلسوف الاعظم ارسطاطالیس صفحه ۱ تا ۵۵

۲- کتاب القیاس یا کتاب اثالوطیقی صفحه ۵۵ تا ۱۵۹

۳- تلخیص کتاب المقولات ۱۶۰ تا ۲۱۳

این مجموعه کلاً ۲۱۳ صفحه و هر صفحه ۱۸ سطر و جمعاً قریب سه هزار و هشتصد سطر کتابت دارد

تلخیص : ابن رشد

۲
الف ۱۹
۱۷۶

ما فی هذا المجلد - رسائل فی الحکمه

این مجموعه کلاً ۲۱۳ صفحه و هر صفحه ۱۸ سطر و جمعاً قریب سه هزار و هشتصد سطر کتابت دارد

التلخیص : ابن رشد

كتاب باري ارمينياس للفيلسوف الاعظم ارسطاطاليس

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستمد

وينبغي ان نقول اولا ما هو الاسم وما هي الكلمة ثم نقول بعد ذلك ما هو
الايجاب والسلب وبالجملة ما هو الحكم او ما هو القول الذي هو جنس الايجاب والسلب
فنقول ان الالفاظ التي ينطق بها هي دالة اولا على المعاني التي في النفس
والحروف التي تكتب دالة [illegible] على الالفاظ وكما ان الحروف
المكتوبة اعني الخط ليس هو واحدا بعينه لجميع الامم كذلك الالفاظ التي يعبر بها
عن المعاني ليست هي واحدة بعينها عند جميع الامم ولذلك كانت دلالة هذين
بتواطؤ لا بالطبع فاما المعاني التي هي في النفس واحدة بعينها للجميع
كما ان الموجودات التي في النفس امثلة لها ودالة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع ولكن القول في جهة دلالة معاني التي في النفس على
الموجودات خارج النفس هو من غير هذا العلم وقد تكلم عليه في كتاب
النفس والالفاظ شبيهة بالمعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولا
من غير ان يتصف بالصدق والكذب كذلك اللفظ ربما كان مفهوما من غير
ان يتصف بصدق ولا كذب وكما انه ربما كان المعقول من الشيء يتصف
بالصدق او الكذب كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه ويتصف بالصدق
والكذب والصدق والكذب انما يلحق المعاني المعقولة والالفاظ الدالة عليها
متى ركب بعضها الى بعض او فصل بعضها عن بعض واما متى اخذت مفردة

(فانه)

فانه ليس يدل على صدق ولا على كذب والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة
التي لا تصدق ولا تكذب وهي التي تؤخذ عن تركيب ولا تفصيل مثال ذلك
قولنا انسان وبياض فانه متى لم يقترن به يوجد فليس يعد لا صادقا
ولا كاذبا بل انما يدل على الشيء الملتفت اليه من غير ان يتصف ذلك الشيء
بصدق ولا كذب ولذلك كان قولنا عنز ايل وعنقا مغرب ليس يتصف
بصدق ولا كذب ما لم يقترن بذلك قولنا يوجد او ليس يوجد اما مطلقا
واما في زمان فيقول عنز ايل موجود وعنز ايل غير موجود او عنز ايل يوجد او
لا يوجد

القول في الاسم

والاسم هو لفظ دال بتواطؤ (ارباب الوضع) على معنى مفرد مجرد من
الزمان من غير ان يدل واحد من اجزائه اذا افرد على جزء من ذلك المعنى
سواء كان الاسم المفرد بسيطا مثل زيدا وعمروا او مركبا مثل
عبد الملك الذي هو اسم رجل وذلك عبد الملك الذي هو اسم رجل اذا افرد
منه العبد والملك لم يدل على جزء من المعنى الذي دل عليه مجموعهما كما يدل عليه في
قولنا عبد الملك اذا اريد به انه عبد للملك فان عبدا ههنا يدل على جزء من المعنى
الذي دل عليه قولنا عبد الملك اذا اريد به انه عبد للملك وكذلك الملك يدل جزء
من المعنى والفرق بين الاسماء البسيطة والمركبة مثل عبد قيس وبعلبك وان الجزء
على الاسم البسيط وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركبت منها الاسم ليس
يدل على شيء اصلا لا بالذات ولا بالعرض مثل الزاء من زيد واما الجزء من الاسم
المركب فليس يدل اذا افرد الا بالعرض مثل ان يتفق لمن اسمه عبد الملك ان
يكون عبدا للملك واما زيد في هذا الاسم بتواطؤ من قبل ان الالفاظ التي
ينطق بها [illegible] الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من الاصوات التي

ينطق بها الحيوانات وهي الاصوات التي لا تكتب فان الاصوات التي ينطق بها كثير
من الحيوانات مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الاصوات التي ينطق بها الا
نسان ومن مقاطع مؤلفة من حروف يقاربها في المخرج وهي دالة على
معان في انفسها اعني عند الحيوان والاسم منه محصل ومنه غير محصل فاما المحصل
فهو الاسم الدال على الملكات مثل انسان وفرس واما غير المحصل فهو
الاسم الذي تركب من اسم الملكة وحروف لا في اللغات التي يستعمل فيها
هذا النوع من الاسم مثل قولنا لا انسان ولا حيوان وهذا الصنف
من الاسماء انما سمي اسما غير محصل لانه لا يستحق ان يسمى اسما بالاطلاق اذ كان
لا يدل على ملكة ولا هو ايضا قول سالب لان دلالته دلالة الاسم المفرد وان
كان مركبا ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصل والاسم ايضا
ان نصبا وخفضا او غير متغير آخره مما اشبه ذلك لم يطلق فيه انه اسم بالا
طلاق بل اسم متصرف فيكون الاسماء منها ايضا متصرفة ومنها غير متصرفة
والحد الذي حددنا به الاسم يشملها جميعا الا ان الفرق بين المتصرف وغير المتصرف
وهو المرفوع في كلام العرب انه اذا اضيف الى الاسماء المتصرفة وهي التي
يسمى الناقصة ايضا مثل كان او يكون او ما اشبه ذلك مثل زيدا كان بالنصب
او زيد يكون بالخفض لم يصدق ولم يكذب والاسم الغير المتصرف وهو المسمى
بالمستقيم اذا اضيف اليه واحد من هذه كان صادقا او كاذبا مثل
قولنا زيد كان او زيد وجد بالرفع فقد اتينا ما ذكره في حد الاسم واصنافه

النوع الثاني الكلمة والكلمة وهي التي تسمى عند العرب الفعل وهي لفظة دالة على معنى وعلى
زمان ذلك المعنى المحصل باحد الازمنة الثلثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل وليس
واحد من اجزائه يدل انفرادا على انفراده وذلك بالذات وخاصة الكلمة انها يكون
ابدا جزءا لا محمولا عنها ومحمولا لا موضوعا ولذلك تدل ابدا على معنى من شانه ان
يحمل على غيره وذلك اما بان يكون بصيغتها يدل على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول
بالموضوع وذلك حيث يكون جزءا منها مثل قولك زيد يصح زيد مشى واما ان
يكون بصيغتها يدل على ارتباط المحمول بالموضوع وذلك اذا كان المحمول اسما من
الاسماء مثل قولك زيد يوجد حيوانا واما المحمول الذي يدل على ارتباطه بالموضوع
اما ان يكون مما يقال في موضوع وذلك اذا كان عرضا في الموضوع واما
ان يكون مما يقال على موضوع وذلك اذا كان المحمول جزءا من الموضوع وما يزيد
في حد الكلمة من انها يدل مع دلالتها على المعنى وعلى زمان ذلك المعنى هو الفصل
الذي يفارق الاسم وذلك ان قولنا يصح وهو كلمة تدل عليه قولنا صحة وهو اسم
وعلى الزمان الحاضر والمستقبل الذي فيه يوجد الصحة والكلمة ايضا منها محصلة ومنها
غير محصلة والمحصلة هي التي يدل على المعنى الذي يدل عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك
المعنى وغير المحصلة هي التي تدل على ما يدل عليه الاسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى
وذلك هو عدم ما يدل عليه الاسم المحصل اعني العدم الذي حد في كتاب المقولات
مثل قولنا لا صح فانه يدل على ما يدل عليه قولنا لا صحة وعلى زمان ذلك المعنى والكلمة
الغير المحصلة نوع من انواع الكلمة اذ كانت داخلة تحت الحد المتقدم للكلمة بالاطلاق

وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة وهو انها ابدا انها يدل على ما شانه ان يحمل على غيره
اذا حمل الشيء على الموضوع او في الموضوع وانما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة لانها مشتقة
من اسم غير محصل وهذا النوع من الكلمة غير موجود في لسان العرب كما كان الاسم الغير المحصل
غير موجود والكلمة منها الكلم المصرفة ومنها الغير المصرفة وهي التي يقال اسم الكلمة عليها
بالاطلاق والكلمة الغير المصرفة هي التي يدل في لسان كثير من الامم على الزمان الحاضر
والمصرفة هي التي تدل على الزمان الذي يوجد كانه دائر حول الزمان الذي هو
الزمان الماضي والمستقبل وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب فاما
الصيغة التي يوجد له في لغة العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل مثل قولنا يصح
ويمشي ولذلك قال النحويون انهم اذا ارادوا ان يخلصوها للاستقبال ادخلوا
عليها السين او سوف فقالوا سيصح او سيمشي والزمان الحاضر هو الزمان
الذي ياخذه الذهن موجودا بالفعل ومشارا اليه مثل قولنا هذه الساعة و
هذا الوقت ولذلك قيل اسم الزمان على هذا باطلاق اذ كان هو الاعرف عند
الجمهور وكان بالاضافة اليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل فان الماضي
هو المتقدم لهذا الزمان والمستقبل هو المتاخر عنه وانما هو ما يتخيله الجمهور من
الزمان الحاضر هو موجود وعلى نحو ما يتخيله وليس بموجود فذلك قليل يحتاج اليه في
هذا الموضع والكلمة نسبة الاسم وشاركه في انها اذا قيلت مفردة فهم منها معنى
يستقل لذاته كما يفهم ذلك في الاسم اذا قيل مفردا بذاته ولذلك اذا سمعها السامع
قنع بها الا انه لا يفهم من المعنى المدرك منها ان الشيء بعد موجود او غير موجود

مثل

مثل قولنا كان ويكون هذا اذا كانت هذه الكلم اخبارا بذاتها واما اذا كانت
روابط فانه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه كالحال في الحرف لانها انما تدل على
تركيب المحمول مع الموضوع ولا سبيل الى فهم التركيب دون فهم الاشياء المركبة وذلك
يكون عند التصريح بها مثل قولنا زيد يوجد عالما او ليس يوجد عالما فيكون الكلم صنفان
صنف يفهم بذاته وهي الكلم الروابط التي تسمى الوجودية وهذا اما قاله في حد
الاسم والفعل ومعرفتهما فيما الضرورية ههنا وهي التي تختلف العقد باختلافها فاما
واما الحرف فهو يذكرها في كتاب النحو

مطلب

الكلام في القول والقول هو لفظ يدل على معنى
الواحد من اجزائه الاول اي البسيط يدل على انفراده على جهة الفهم و
التصور لا على جهة الايجاب والسلب على معنى مفرد مثل قولنا الانسان حيوان فان
لفظ الانسان الذي هو جزء اول منه يدل على شيء على جهة التصور لا على ان ذلك
الشيء موجودا او غير موجود وكذلك لفظ الحيوان الذي هو الجزء الثاني من هذا القول
وهذا الذي اخذ في حد القول من ان الواحد من اجزائه الاول يدل على انفراده
على معنى مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول الاسم فان الاسم البسيط ليس
يدل الجزء منه وهو المقطع على شيء اصلا والاسم المركب ايضا ليس يدل الجزء منه على شيء
الا بالعرض مثل ان يفرض لانسان اسمه عبد الملك ان يكون عبد الملك والقول
انما يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع ولا على طريق ان الكل معنى مركب لفظ
مركبا تركيبا بالطبع ويدل عليه من غير ان يوجد بتلك الدلالة في لفظ اخر غيره كما لا يوجد
نعم الالة في غير الالة فان قوما يريدون ان الالفاظ المركبة هكذا دلالتها و

قوم آخرون يرون ان الالفاظ يدل بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها
اصلاً لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار تركيب طبيعي فهو راي من يرى ان هاهنا
تركيبا للالفاظ يدل بالطبع على معنى معنى القول منه تام ومنه غير تام ومنه
التام الجازم ومنه غير الجازم مثل الامر والنهي والقصد هاهنا انما هو التكلم في القول
الجازم واما ما عداه من الاقاويل التامة فهو يتكلم فيها في كتاب الخطابة والشعر لان
اصناف الاقاويل غير التامة وهي الحدود والرسوم يتكلم فيها في كتاب
البرهان والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب وهو
صنفان بسيط ومركب والبسيط هو المركب من محمول واحد وموضوع واحد لا
من محمول اكثر من واحد وموضوع اكثر من واحد وهذا نوعان النوع الاول
المتقدم الايجاب والثاني المتاخر السلب والمركب هو المركب من قولين بسيطين و
القول البسيط يكون واحدا متى كان الموضوع فيه دالا على معنى واحد وكذلك
المحمول ويكون القول الجازم كثيرا متى كان المحمول يدل فيه على معان كثيرة والمو
اي البسيط
ضوع او كلاهما والقول المركب يكون واحدا برباط يربطه ويكون كثيرا اذا لم
يكن له رباط يربطه فلذلك كل قول تام اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان واحدا
فاما ان يكون واحدا من قبل ان الموضوع فيه والمحمول يدلان على معنى واحد واما
ان يكون واحدا من قبل الرباط الذي يربطه وهي اقاويل التي يوجد فيها اكثر من موضوع
واحد ومحمول واحد مثل المقاييس الشرطية والحملية فان الشرطية هي واحدة بالرباط
الذي هو الحرف الشرطي مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان

القضايا التي صيرت هذين القولين البسيطين وهو قولنا الشمس طالعة والنهار
موجود قولا واحدا واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي يوجد الاوسط مثل
قولنا الانسان حيوان والحيوان جسم على ما سنبينه بعد وان كان القول
كثيرا فاما ان يكون كثيرا من قبل ان المحمول فيه او الموضوع او كليهما يدل على
معان كثيرة واما من قبل انه ليس له رباط يربطه وكل قول جازم فلا بد فيه من اسم
وكلمة او ما يقوم مقام الكلمة ورباط المحمول بالموضوع وذلك ان القول الذي الموضوع
فيه اسم والمحمول اسم لا بد فيه من كلمة او ما يقوم مقام الكلمة يدل على رباط المحمول بال
موضوع وذلك اما بالفعل ومصرحا به كما يوجد الامر فيما عدا لسان العرب واما
بالقوة ومضمرا كما يوجد الامر في الاكثر في لسان العرب فاذا كان هاهنا ثلثة
معان موضوع ومحمول ونسبة يربط بين المحمول والموضوع ولفظ يدل على
المحمول ولفظ يسد وجب ان يكون هاهنا ثلث الفاظ لفظ يدل على الموضوع ولفظ
يدل على المحمول ولفظ يدل على النسبة واللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بال
موضوع ربما دل على ارتباط في الزمان الماضي او المستقبل او الحال كقولنا زيد
يوجد الان عالما او زيد وجد عالما او زيد سيوجد عالما وربما دل على ارتباط
غير محدد بزمان وهذا هو الحمل الضروري وذلك مثل قول القائل المثلث موجود
زواياه مساوية لقائمتين وليس في لغة العرب لفظ يدل على هذا النحو من الرباط
وهو موجود في سائر الالسنة واقرب الالفاظ شبها لها في لسان العرب هو لفظ
هو في مثل قولنا زيد هو حيوان او موجود في مثل قولنا زيد موجود حيوانا والاسم

والكلمة ليس يصدق ولا يكذب واما القول فانه الذي يصدق او يكذب والقول الذي
يصدق او يكذب يسمى الجازم ويسمى الحكم والحكم البسيط منه موجب ومنه سالب والموجب
نسبته الايجاب منه حمل شيء على شيء والسلب انتزاع شيء من شيء والمؤلف من هذا
هو القول المركب وقد يرسم بعض الحكم البسيط بانه لفظ يدل على ان الشيء موجود
او غير موجود وذلك اما في الزمان الماضي واما في المستقبل واما في الحاضر او
بالاطلاق واما الايجاب فانه الحكم باثبات شيء لشيء والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء
ولما كان قد يمكن ان يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج
النفس انه غير موجود وعلى ما ليس هو موجودا خارج النفس انه موجود وعلى ما هو
موجود انه موجود وعلى ما ليس بموجود انه ليس بموجود وذلك اما حكما مطلقا
واما في احد الازمنة الثلثة التي هي الحاضر والماضي او المستقبل فقد يمكن في
كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب وفي كل ما سلبه سالب ان يوجبه موجب و
اذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله ولكل سلب ايجاب يقابله وذلك من حيث
السلب والايجاب موجودان في النفس لا خارج النفس فانه ليس يوجد للاشياء
الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ولا للاشياء المسلوبة من حيث هي
خارج النفس ايجاب يقابلها لكن النظر في الايجاب والسلب هو من حيث هما في
النفس والسلب والايجاب انما يكونان متقابلين في الحقيقة متى كان المعنى المحمول
فيهما واحدا من جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع واما متى لم يكن واحدا
اما من قبل اشتراك الاسم او من قبل سائر الاشياء التي تحفظ منها في كتاب السفسطة

فليسا بالايجاب والسلب متقابلين

الفصل الثامن

والمعاني صنفان اما كلية
واما جزئية اي شخصية واعني بالكلي الذي من شانه ان يحمل على اكثر من واحد مثل حمل
الحيوان على الانسان والفرس وسائر انواع الحيوان وبالجزئي ما ليس ذلك من
شانه مثل زيد وعمرو وما شاكلهما واذا كان الامر كذلك فواجب ضرورة متى
حكمنا بايجاب او سلب شيء ان يكون ذلك الحكم اما لمعنى من المعاني الشخصية واما
لمعنى من المعاني الكلية ثم اذا كان المعنى من المعاني الكلية فلا يخلو ان يكون
اما ماخوذا بغير سور او ماخوذا بسور اعني بالسور لفظ كل وبعض ثم انه ان كان
ماخوذا بالسور فلا يخلو اما ان يكون السور كليا او جزئيا فالمتقابلة بالايجاب والسلب التي
موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى الشخصية مثل قولنا زيد منطلق زيد ليس بمنطلق
والمتقابلات التي موضوعها معنى كلي ماخوذ بغير سور اي ليس يحمل على كل ذلك المعنى
الكلي ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقا تسمى المهملة مثل قولنا الانسان ابيض الانسان
ليس بابيض والمتقابلة التي موضوعها معنى كلي ماخوذ مع سور فهي ثلثة اما ان يكون
اي السلب والايجاب
كل واحد من المتقابلين يقترن به سور كلي واما ان يكون كل واحد منهما يقترن به
سور جزئي واما ان يقترن باحدهما سور جزئي وبالآخر سور كلي واما التي يقترن
بكل واحدة منهما سور كلي فتسمى المتضادة مثل قولنا كل انسان ابيض ولا
انسان واحد ابيض واما التي يقترن باحدهما سور كلي وبالآخر سور جزئي
فتسمى المتناقضة وهذان صنفان اما ان يكون الكلي مقرونا بالايجاب والجزئي
مقرونا بالسلب مثل قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان بابيض او بعض الناس

ليس بابيض فان السلب الجزئي يعبر عنه بهاتين العبارتين واما ان يكون عكس
هذا اعني ان يقترن السور الكلي بالسلب والجزئي بالايجاب مثل قول
القائل انسان ما ابيض ولا انسان واحد ابيض واما التي يقترن
بكل واحد منهما سور جزئي فتسمى ما تحت المتضادة مثل قولنا انسان ما ابيض
انسان ما ليس بابيض فيكون اصناف المتقابلات بالايجاب والسلب ستة
شخصية ومهملة ومتناقضة وهذه صنفان ومتضادة وما تحت المتضادة
وليس يعفى باقسمة من جهة اقتران السور بالمحول على هذه الاقسام لان السور
قرن بالمحمول كان ما كذبا واما فضلا اما الكذب فمثل قولنا كل انسان كل
حيوان واما الفضل فمثل قولنا كل انسان هو بعض الحيوان او كل انسان هو
كل انسان هو كل ضحاك واذا تعرفت اصناف العقضايا فنقول اما الشخصية فانها
تقتسم الصدق والكذب دائمًا اعني متى كذبت احديهما صدقت الاخرى و
متى صدقت احديهما كذبت الاخرى وليس يمكن ان يجتمعا معا لا على صدق ولا
على كذب مثل قولنا زيد صحيح وزيد ليس بصحيح وذلك بين بنفسه عند التصفح
وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد واما المتضادة
فتقتسم الصدق والكذب في الضرورية والممتنع وتكذبان معًا في الممكنة
وليس يمكن فيها ان يصدقا معا بل متى صدقت احديهما كذبت الاخرى واما
ما تحت المتضادة فيقتسمان الصدق والكذب ايضا في الضرورية مثال كذب
المتضادتين معًا في الممكنة قولنا كل انسان ابيض ولا انسان واحد ابيض

ومثال صدق ما تحت المتضادتين قولنا انسان ما ابيض وانسان ما ليس بابيض واما
المهملة فقد يمكن فيها ان يصدقا معًا في المادة الممكنة وقد يمكن فيها ان يكون
حكمها حكم المتضادة والسبب في ذلك ان الالف واللام وما قام مقامهما في
سائر الالسنة مرة يدل على ما يدل عليه الاسوار الكلية ومرة يدل على ما يدل عليه الاسوار
الجزئية فمتى دلت على ما يدل عليه الاسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة ومتى
دلت على ما يدل عليه الاسوار الجزئية كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة وذلك انه قد
يمكن ان يصدقا معا قولنا الانسان ابيض الانسان ليس بابيض متى كان ما يدل
عليه الالف واللام ما يدل عليه السور البعض وقد يمكن ان يكونا معا كاذبين متى كان
ما يدل عليه الالف واللام هو ما يدل عليه السور الكلي وانما يمكن ان يوجد اصناف
هذه المتقابلات بالاحوال التي وضعت من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائمًا
وصدق بعضها معًا وكذب معًا متى تحفظ فيها بان يوخذ للايجاب الواحد سلب
واحد ولو كان السلب الواحد ايجاب واحد مع سائر الشرائط التي قيلت لامتى اخذ للايجاب الواحد
اكثر من سالب واحد مثل ان يوخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي مثل ان
يوخذ مقابل قولنا كل انسان ابيض لا انسان واحد ابيض وليس كل انسان ابيض
او يوخذ للسالب الكلي موجب جزئي وموجب كلي مثل ان يوخذ مقابل قولنا
لا انسان واحد ابيض انسان ما ابيض كل انسان ابيض وانما كان ذلك كذلك
لان السلب الواحد يكون سلبا لايجاب واحد وكذلك الايجاب الواحد انما
هو ايجاب لسلب واحد والدليل على ذلك ان السالب انما يسلب المعنى المحمول بعينه
الذي اوجبه الموجب عن الشي الموضوع بعينه

وهو يكذب بان يصدق في الممكنة ويصدق ويكذب في الاثنتين / يصدقان في الممكنة / يصدق ويكذب في الضرورية والممتنعة

الذي أوجبه الموجب سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الكلية أو من المعاني الشخصية
قرن بسور كلي أو سور جزئي فانه ان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب أو
الموضوع فيه غير الموضوع في السلب كان لذلك الايجاب سلب آخر ولذلك السلب ايجاب آخر
والايجاب أو السلب يكون واحدا متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما
معنى واحدا سواء كان الموضوع معنى جزئيا أو كليا قرن بالمعنى الكلي سور كلي أو
لم يقرن به مثل قولنا كل انسان ابيض ليس كل انسان ابيض الانسان ابيض الانسان
ليس بابيض اذا وضعنا ان الانسان والابيض يدلان على معنى واحد فاما
اذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدل على معنى واحد فليس الايجاب
واحدا ولا السلب واحدا مثال ذلك ان وضع واضع للانسان والفرس
اسما واحدا وهو ثوب مثلا فقال الثوب ابيض الثوب ليس بابيض لم يكن هذا
الايجاب ايجابا واحدا ولا هذا السلب سلبا واحدا وذلك ان قولنا حينئذ ثوب ابيض
يدل على ايجابين لانه يدل على ما يدل عليه قولنا الانسان ابيض والفرس ابيض
وهما قضيتان لا واحدة وكذلك قولنا الثوب ليس بابيض يدل على سلبين وهو
قولنا الفرس ليس بابيض والانسان ليس بابيض وانما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ
المشترك الذي هو قولنا ثوب ولذلك القضية التي يكون محمولها او موضوعها
او كلاهما اسما مشتركا ليست واحدة بل قد يكون قضايا كثيرة عددها على عدة المعاني
التي يدل عليها الاسم المشترك واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات التي تكون من أمثال
هذه القضايا المشتركة الاسماء من المتناقضة والشخصية ليس يجب ان يكون

أحدهما صادقا والآخر كاذبا وسيقال فيما نستقبل متى تكون القضايا التي
موضوعها او محمولها معان كثيرة قضية واحدة ومتى لا تكون فاذن ههنا
ثلاثة احوال ينبغي ان تشترط في المتقابلات وحينئذ يوجد فيها التقابل على ما وصفنا
احدها ان يكون المحمول والموضوع فيهما واحدا من جميع الجهات الا ان
يكون الموضوع مأخوذا في احدهما بجهة وفي الاخرى بغير تلك الجهة والثاني ان يكون
الايجاب فيهما واحدا والسلب واحدا والثالث ان يجعل المقابل للايجاب الواحد سلبا
واحدا فقد تبين من هذا انه متى تكون المتقابلة متقابلة وكم اصناف
المتقابلات وكيف احوالها في التقابل ونقول ان ما تقتسم من هذه المتقابلات
الصدق والكذب دائما في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة اما في الا
مور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى فواجب ضرورة
ان يكون اقتسامها الصدق والكذب على ان يكون احدهما في نفسه
هو الصادق والآخر هو الكاذب سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب او لم
نعرفه وذلك ان كون زيد موجودا الآن او قاعدا او غير موجود من البين بنفسه
ان احد هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب سواء تحصل لنا
الصادق من الكاذب او لم يتحصل لنا اذ هو محصل الوجود في نفسه وكذلك
الامر في الاشياء التي مضت وفي الامور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها
زمان اي الموجودة فيما مضى واما الامور الموجودة في الزمان المستقبل وهي الاشياء الممكنة فليس
اقتسامها الصدق والكذب على التحصيل في انفسها وذلك ان الامر في هذه

وهي التي يتفق في المستقبل ولم يكن في وجودها حتم ٤

اي لم يتعين ولم يتحصل بعد لا في الواقع ولا في النفس ٥

اي التحصيل في جانب المستقبل

المتقابلتين في هذه المادة لا تخرج عن اقسام اما ان يكون مقتسمة للصدق والكذب
او لا يكون ثم ان كانت مقتسمة للصدق والكذب فاما ان يكون ذلك على
التحصيل او على غير التحصيل وان كانت غير مقتسمة للصدق والكذب فاما
ان يكونا صادقتين معا او كاذبتين معا او يوجد فيهما الامران معا فان كان
كل ايجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه فواجب في كل شيء
ان يكون اما موجودة واما غير موجودة فيجب بهذا متى قال انسان في شيء من الاشياء
المستقبلة انه سيكون وقال الآخر انه لا يكون ان يكون احد هذين القولين
هو الصادق والآخر هو الكاذب وذلك انه لا يمكن ان يوجد الامران معا في
الكون واللاكون وانما كانت طبيعة الموجودة تابعة للقول الصادق والقول
الصادق تابع لها لانه ان قال انسان في شيء ما انه ابيض وكان صادقا فواجب
ان يكون خارج النفس ابيض وان كان كاذبا فواجب ان يكون خارج النفس غير
ابيض وان قلنا انه غير ابيض وكان صادقا فواجب ان يكون خارج النفس غير ابيض
وان كان كاذبا فواجب ان يكون خارج النفس ابيض وكذلك عكس هذا وهو انه
ان كان الشيء خارج النفس ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض و
الكاذب انه ليس بابيض وان كان خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه هو
انه ليس بابيض والكاذب انه ابيض فان كان الايجاب والسلب المتقابلان يقتسمان
الصدق والكذب في الامور المستقبلة على ان احدهما محصل الوجود في نفسه
فالامور المستقبلة ضرورية في وجودها وليس يمكن فيها شيء يوجد بالاتفاق

اي فالامور المستقبلة ضرورية

بالاتفاق وعن غير سبب محصل ولا يوجد شيء يقال فيه انه ممكن ان
يكون وان لا يكون بل يكون كون الشيء او لا كونه ضرورية
وذلك واجب لكون الصدق والكذب في احد المتقابلين
في نفسه وذلك انه ليس يمكن ان يخرج منها الى الوجود غير الصادق
من ايجاب كان او من سلب لانه لو جاز ذلك لما كان الصدق في
احد المتقابلين محصل الوجود في نفسه فاذا لم يكن الصدق والكذب في
المتقابلين محصل الوجود في نفسه كان امكان كون الشيء ولا كونه على
مثال واحد كما انه اذا كان امكان كون الشيء او لا كونه على مثال واحد
لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود في
نفسه ولا كان الشيء بالايجاب اولى منه بالسلب ولا بالسلب اولى منه بالايجاب
ولا يصير كذلك من اجل ان موجبا اوجبه او سالبا سلبه ولا يجب على هذا ان
صار شيء من الاشياء ابيض في وقت من الاوقات ان يكون القول
من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض قولا صادقا ضروريا وكذلك القول
في كل شيء يكون قبل ان يكون فانه سيكون قولا صادقا كما كان فيه
في حين يكونه حتى يكون صدق القول انه موجود في الموجود الحالي
كصدق القول انه سيوجد في المستقبل فاذا كان ذلك كذلك فليس يمكن
في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن ويقال فيه انه سيوجد ان
لا يوجد وما كان لا يمكن ان لا يوجد فمن المحال ان لا يوجد والشيء

واذا لم يكن الصدق

والشيء الذي من الممكن ان لا يوجد فواجب ان يوجد وما هو واجب فهو
ضروري الوجود فجميع الاشياء اذن ضرورية واذا كان ذلك
كذلك فليس شيء يحدث بالاتفاق ولا شيء هو معد ان يكون وان لا يكون
وذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة اعني ان كونه ليس
واجبا ضرورة كما ان ما كونه او لا كونه واجب ضرورة فليس يحدث
عن الاتفاق وايضا فانه ليس يجوز ان يقول ان السلب والايجاب يجتمعان
في الامور المستقبلة حتى يكونا صادقين معا ولا يرتفعان عنها حتى يكونا
كاذبين معا مثل ان يكون قولنا في الشيء انه يمكن ان يكون ويمكن ان لا
يكون صادقين معا او كاذبين معا فانهما ان كانا كاذبين جميعا معا
لزم عند ان لا يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع
المواد وذلك شيء قد تبين خلافه وكذلك يلزم ان كانا صادقين معا ان
يكون الشيء موجودا ومعدوما معا وذلك مح مع انه يرتفع ايضا طبيعة
الممكن وان كانا كاذبين ان يكون الشيء لا موجودا ولا معدوما فقد ايضا
يلزم مما تقدم ان نرفع المتقابلات التي يقتسم الصدق والكذب في جميع المواد
بعضها على التحصيل في الامور المستقبلة ولا بعينها بان يصدقا معا او يكذبا
وهو ظاهر انه يلزم شناعات كثيرة من رفعنا طبيعة الممكن وان نزلنا ان الامور
المستقبلة كلها ضرورية اولها يبطل الروية والاستعداد لرفع شر متوقع
او اجتلاب خير بتحصيل فيكون ما يراه الانسان ضرورة ان يفعل ما يجب كان

ما يجب وان لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب امرا باطلا واعتقادا في هذا حتى
انه يلزم بهذا من الشنعة انه ان روى انسان ما في حادث وقطع على انه
يحدث في عشرة الاف سنة مثلا واحد في اعداد الاسباب الموجبة لحدوثه
وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمر بها انسان وروى آخر في هذه المدة
بعينها في منع حدوثه ونظر في جميع هذا الزمان في اعداد الاسباب التي
تمنع حدوثه لكان فعل كل واحد منهما باطلا وعبثا وروية ساقطة لا معنى
لها وذلك ان الصادق منهما في نفسه يجب ضرورة ان يكون هو الموجود
سواء روى احدهما في ابطاله والآخر في وجوده او لم يرو احد منهما في
ذلك فانه يجب على هذا ان لا يكون الارادة سببا لحدوث شيء من
الاشياء بل يكون جميع الاشياء يجري مجراها بالطبع وعلى حالها من احد
المتناقضين وان لم يرو مرو في ايجاد شيء من ذلك او منع وجوده
ويكون حكم مرو في الشيء عشرة الاف سنة حكم مرو فيه زمانا
يسيرا اي زمانا كان بل يكون حكمه حكم من لم يرو فيه اصلا وهذه الآراء
كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه وذلك انا نرى ان منها اشياء
مبدا حدوثها الروية واخذ الاهبة لها وقد يظهر ايضا في الامور التي
يفعل ان فيها اشياء هي بطبيعتها معدة لان يكون عنها الشيء ومقابله
على السواء فانها ممكنة ان يكون عنها الشيء اذ لا يكون على السواء وذلك
وذلك من جهة الفاعل والقابل معا مثال ذلك ان الثوب قد يمكن

ان تتمزق من قبل ان يسبق اليه البلى وقد يكون فيه ان لا يتمزق بل يبلى
وذلك ان امكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء من جهة
الفاعل والقابل وكذلك يجري الامر في جميع الامور المكونة في هذه المادة
التي فيها هذا النوع من الامكان والقوة واذا كان هذا هكذا فظاهر
انه ليس جميع الاشياء ضرورية بل يظهر ان للاشياء صنفان اما ضرورية
واما ممكنة وان الممكنة ثلثة اصناف اما ممكنة على التساوي وهي التي لا يكون
فيها وجود الشيء احرى من عدمه ولا عدمه احرى من وجوده واما ممكنة على
الاكثر وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى من الثاني بالوجود ويكون
حدوث الثاني على الاقل وفي هذا الجنس يوجد النوعان جميعا من الممكن
اعني الذي على الاكثر والذي على الاقل واما الضرورية فمنها ضرورية باطلاق
وهي الاشياء التي وجودها دائما او عدمها دائما ومنها ضرورية لا باطلاق
وهي الاشياء التي وجودها ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة او
اشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي فيه معدومة وهذه صنفان
اما اشياء محمولاتها ضرورية الوجود لموضوعاتها ما دامت موضوعاتها
موجودة مثل وجود النطق للانسان ما اذا وجد ذلك الانسان او اشياء
معدومة ما دامت موضوعاتها غير موجودة واما اشياء موجودة ما
دامت هي موجودة مثل وجود الانسان ما دام موجودا واذا كانت
هذه هي اقسام طبيعة الوجود فكان واجبا ان يكون جهة اقسام التب

والايجاب للصدق والكذب مطابقا لما عليه الوجود خارج النفس فظاهر
ان المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد
انهما يقتسمان الصدق والكذب في اصناف الامور الضرورية على
التحصيل في نفسه اعني على ان الصادق منهما والكاذب محصل في نفسه
خارج النفس وان لم يحصل لنا معرفة وجهلنا كيف الامر فيه واما في مادة
الممكنة في الامور المستقبلة فانهما ايضا يقتسمان الصدق والكذب وذلك انه
واجب ان يوجد احد المتناقضين فيما يستقبل لكن لا على التحصيل في انفسهما
بل على انهما في طبيعتهما من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا ولذلك لا يمكن ان يحصل في
هذا الجنس معرفة اذا كان الامر في نفسه مجهولا لكن ما كان من الممكن على الاكثر
لا على التساوي فان احد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الثاني اذ كان و
جوده احرى من لا وجوده وفي هذا الجنس يمكن ان يحصل المعرفة بحدوث
الحادث منها قبل حدوثه اعني بحدوث ما من شأنه ان يحدث على الاكثر فيتم
كل متقابلين من شأنهما ان يقتسما الصدق والكذب في الامور المستقبلة في
المادة الممكنة لا على التحصيل لكن اما في الممكن الذي على التساوي فليس احد
المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر واما في الممكن الاكثري فاحد المتقابلين
فيه احرى بالصدق من الآخر واما في الممكن الاقلي فان كذب احد المتقابلين
فيها احرى بالصدق من الآخر فقد تبين من هذا كيف اقتسام متقابلين الصدق
الصدق والكذب في جميع الامور وذلك مما شأنه ههنا ان يقتسم الصدق

انما يقتسمان الصدق والكذب

والكذب دائما وهي المثلثات والتحصيلات ولما كانت القضايا منها
ثنائية وهي التي محمولها كلمة ومنها ثلاثية وهي التي محمولها اسم وانما سمي
التي محمولها كلمة ثنائية لانها مؤلفة من موضوع ومحمول فقط لكن
وسميت التي محمولها اسم ثلاثية لانها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول
كان الاسم والكلمة التي يؤلف منها القضايا اما ان يكونا محصلين او غير محصلين
فظاهر ان كل قضية ثنائية هي مؤلفة اما من اسم محصل وكلمة محصلة مثل قولنا
الانسان يوجد واما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا لا انسان لا
يوجد واما من اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا الانسان لا يوجد و
اما من اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا لا انسان يوجد لكن الكلمة الغير المحصلة
لم تجر العادة باستعمالها في امثال هذه القضايا اعني الثنائية وذلك لانه
ليس يتميز فيها موضع حرف العدل اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع
حرف العدل فلذلك ليس يوجد في الالسنة التي يستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية
يكون الكلمة فيها معدولة ولذلك تسقط من اصناف هذه القضايا اربعة اصناف
الصنفان اللذان اسم المحمول والموضوع فيه غير محصل ويبقى صنفان فتكون المتقابلات
التي تكون فيها اثنين والمقدمات اربع فاذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات
بلا تثنية في الستة الازواج من المتقابلات المعدولة تكون المتقابلة في القضايا الثنائية
اما ان تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر واما ان تكون دالة على الزمان
المستقبل واما ان تكون دالة على الزمان الماضي فاذا ضربنا هذه الثلاثة في

موضع حرف السلب

فيحصل ست [illegible] المتقابلة [illegible] القضايا [illegible] اثنتي عشرة [illegible] القضايا الثنائية [illegible]

الاربع والعشرين قضية تكون القضية الموجودة في هذا الجنس اثنتين وسبعين
قضية وستا وثلثين متقابلة وان ضربناها في المواد الثلث الذي هو الممكن و
الضروري والممتنع كانت القضايا المجتمعة في هذه مائتي قضية ستة عشر قضية واما
القضايا الثلاثية فانها ضعف القضايا الثنائية ومقابلاتها ضعف مقابلاتها
وذلك انه تاتي فيها الاصناف الاربعة من المتقابلات اعني الصنف الذي يكون
فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلا وهي التي تعرف بالبسيطة مثل قولنا الانسان
يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا والصنف الذي يكون فيه اسماهما غير محصلين
مثل قولنا لا انسان يوجد لا عدلا لا انسان ليس يوجد لا عدلا والصنفان الباقيان
اللذان يكون احدهما محصلا والاخر غير محصل وذلك اما الموضوع او
المحمول ومقابلاتها والقضايا الثلاثية التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اما
اسم محصل واما اسم غير محصل اذا وضعت مع مقابلاتها في شكل ذي اربعة اضلاع
ووضعت المتقابلة فيها على الضلعين اللذين في عرض الضلع والغير المتقابلة
على الضلعين اللذين في طول الضلع على ان تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة
من المعدولة على ضلع واحد والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع
واحد ايضا وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضا
يا العدمية مع البسيطة في التلازم ايضا وليس يوجد حال العدميات من المعدولة
كحال المعدولة من البسيطة وذلك في جميع اصناف المتقابلات الست واعني بالقضايا
العدمية ههنا القضايا التي يدل اسم محمولها اما على العدم الذي تقدم رسمه مثل قولنا الا
نسان جاهل واما على جنس التضاد مثل قولنا الانسان جائر فلنسقط من ذلك ولنأخذ
المهملة ولنضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا ونضع ايضا العدميات المذكورة تجاه

اي في القضايا المهملة التي [illegible]

تحت المعدولة على مثل ما وضعنا المعدولة مع البسيطة وذلك بان نضيف الى
الشكل ذي الاربعة الاضلاع شكلا آخر يتركب شكل الا وان في احد اضلاعه
مثال ذلك انا نضع شكل آ ب ج د ونضع الشكل المتصل به ح ز د ونضع
على ضلع آ ب الموجبة البسيطة ومقابلتها وهي الانسان يوجد عادلا والانسان
ليس يوجد عادلا وعلى ضلع ج د السالبة المعدولة ومقابلتها وهي الانسان ليس
يوجد لا عادلا الانسان يوجد لا عادلا وعلى ضلع ح ز السالبة العدمية و
مقابلتها وهي الانسان ليس يوجد جائرا الانسان يوجد جائرا فاذا انا قد تحققت

الانسان يوجد عادلا موجبة بسيطة		الانسان ليس يوجد عادلا سالبة بسيطة
الانسان ليس يوجد لا عادلا سالبة معدولة		الانسان يوجد لا عادلا موجبة معدولة
الانسان ليس يوجد جائرا		الانسان يوجد جائرا

في هذه القضايا على هذا الوضع وجدت
التي على الاضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم لانها متقابلة وقد عرفت فيما
تقدم حالها في التقابل واما التي على القطر منها في طول الصفح وجدت
السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة وليس ينعكس الامر فيها
وذلك انه اذا صدق قولنا الانسان يوجد عادلا صدق قولنا الانسان
ليس يوجد لا عادلا وليس يلزم اذا صدق قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا
ان يصدق قولنا الانسان يوجد عادلا لان قولنا الانسان ليس يوجد

لا عادلا يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي لا
يتصف بالعدل ولا بالجور وهو الصغير وعلى الانسان الذي ليس بموجود
فاذا السالبة المعدولة اعم صدقا من الموجبة البسيطة لانها تصدق
على الموجبة البسيطة على واحد واذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد
الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام مثال ذلك الحيوان والانسان فانه
اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم اذا وجد الحيوان ان يوجد الانسان
واما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فانها توجد في الصدق بعكس هذا
اعني ان السالبة البسيطة تلزم من الموجبة المعدولة وليس ينعكس وذلك ان
السالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة المعدولة اذ كان قولنا الانسان
ليس يوجد عادلا يصدق على الانسان الجائر وعلى الانسان الذي ليس بجائر
ولا عادل وهو الغير المدرك وعلى الطفل وقولنا الانسان يوجد لا عادلا
انما يصدق على الجائر فقط لان قولنا لا عادل يدل على العدم والعدم
هو رفع الشيء عما شانه ان يوجد فيه في الوقت الذي شانه ان يوجد فيه
على ما حد قبل فالموجبة المعدولة تصدق على واحد والسالبة البسيطة على اثنين
واما اذا نظر في تلازمهما في الكذب فيوجد الامر بعكس هذا اعني الموجبة البسيطة
يلزم من السالبة المعدولة وذلك ان السالبة المعدولة اخص كذبا من
الموجبة البسيطة لان قولنا الانسان يوجد عادلا يكذب على الجائر وعلى
الانسان الذي ليس بعادل ولا جائر وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا

انما يكذب على الجزء فقط وكذلك يلتقي الحال في تلازم مهملتي السالبة البسيطة مع
الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمهما في الصدق اعني ان اللازم منهما
يعود ملزوما عنه واذا انا قست العدمية مع البسيطة في هذا التلازم و
جدت حالها في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسيطة واما الذي
على القطر منها وهو قطرا ذ فهي متضادة من جهة المواد وسيوقف
حالها في المستقبل واذا وضعت سائر اصناف المتقابلات بهذا الوضع
وجدت حالها في التلازم حالا واحدة اعني المتناقضات والشخصيات و
والمتضادة وما تحت المتضادة وما تحت المتضادة واما حال ما كان
منها على الاقطار في صنف صنف فيختلف وذلك ان منها ما يمكن ان
يصدقا معا ومنها ما يمكن ان يكذبا معا وارسطو لم يذكر من هذه الا التي ذكرنا
ها فقط وارجاء الامر فيها الى كتاب القياس والقانون العام في لزوم تقابل
هذه المتلازمات ان كل متقابلين من هذه القضايا في الكمية وهو السور
واختلفا في الكيفية وهو السلب والايجاب فهي متلازمة اعني ان الاعم منهما
يلزم الاخص واما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة
جهة التناقض كما قيل والقضايا الثلاثية اذا اخذ موضوعها باسم غير
محصل ومحمولها مرة باسم محصل ومرة باسم غير محصل حدث في هذا الجنس
بسيط ومعدولة موجبات وسوالب غير التي سلفت فيكون البسيط فيها
ما كان محمولها اسما محصلا كما كان ذلك في الصنف الاول من البسيط

والمعدولات

والمعدولات التي محمولها اسم غير محصل وذلك ان اعتبار القضية
في كونها بسيطة او معدولة انما هو من جهة المحمول لا من جهة الموضوع
فيكون البسيطة الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا لا انسان يوجد عادلا
وسالبتها لا انسان ليس يوجد عادلا ويكون معادلتها الموجبة قولنا لا
انسان يوجد لا عادلا وسالبتها لا انسان ليس يوجد لا عادلا وهو بين
ان هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا الجنس من الثلاثية اعني
التي موضوعها اسم غير محصل غير المتقابلتين اللتين تحدث في الصنف من
القضايا التي موضوعها اسم محصل فان موضوع هذه وهو عدم موضوع
تلك وقد لحقت اضافة العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصل في عرضها
الموضوع وهذا الصنف من القضايا اذا عمل منها سوالب فليس تقوم حرف
السلب مقام حرف العدم فيها ولا يجزي احدهما عن صاحبه بل ينبغي ان يقرن
حرف السلب فيها اما في ذوات حرف الاسوار فمع السور كما كان الحال في
الصنف الاول من القضايا الثنائية واما في المهملات والشخصية فمع الكلمة
الوجودية واما حرف العدل فيقرن فيها ابدا مع الموضوع حتى يكون
اما في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيوتى فيه بحرف السلب مرتين
وذلك مع السور في القضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة الو
متعلق بمع السور
جودية ومع الموضوع في المهملات والشخصيات واما في المعدولة فثلث
ان كانت المهملة والشخصية متعلق بمع الكلمة الوجودية
مرات مرة مع السور او الكلمة الوجودية وثانية مع الموضوع وثالثة
ان كانت مسورة
مع المحمول وليس يجزي احد من حرفي السلب عن الآخر مثال ذلك ان سلب قولنا
كل لا انسان يوجد عادلا قولنا ليس كل لا انسان يوجد عادلا وقولنا ليس

كل انسان يوجد عادلا وسلب قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا قولنا ليس
كل لا انسان يوجد لا عادلا وذلك بان يأتي في ذلك حرف السلب في ثلث مواضع
لا بان ياتي به في موضعين مثل ان يقول ليس كل انسان يوجد لا عادلا وكل
المعاني الثنائية التي في هذا الجنس اغنى في البسيط منها فقلنا انه لا يوجد منها
معدولة تجب للالفاظ لالسنة المتعارفة فان حرف السلب في هذه الالفاظ ينبغي
ان ترتب فيها مرتين مرة في الموضوع ومرة مع السور في ذوات
الاسوار ومع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملات ولا يكتفى باحدهما ايضا دون
الثاني مثال ذلك انه لما ان سلب كل انسان يمشي وهي التي موضوعها اسم
محصل هو قولنا ليس كل انسان يمشي لكن سلب قولنا كل لا انسان يمشي قولنا
ليس كل لا انسان يمشي لا قولنا ليس كل انسان يمشي ولا ليس كل لا انسان
لا يمشي فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم
مقامه اذ كل واحد منهما يرفع من القضية شيئا غير الذي يرفعه الاخر وذلك
ان حرف السلب في ذوات الاسوار انما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي
او الحكم الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي واما حرف العدل فانها يرفع مع الموضوع
الكلي او المحمول الكلي لا الحكم الكلي وذلك ان السور الكلي المقرون بالقضية
ليس يدل على ان الموضوع كلي فيكون رفعه رفعا للمعنى الكلي الموضوع بل انما
يدل على ان الحكم على المعنى الكلي كلي وذلك يتبين في المهملات فانه لكونها ليس
غير ذوات اسوار ما لا يوجب ان يكون المعاني الموضوعة فيها كلية

(اذا)

اذ كانت دلالات الالفاظ عليها دلالة كلية مثل قولنا الانسان
عادل الانسان ليس بعادل فان لفظ الانسان يدل على معنى كلي
وان لم يقترن به لفظ كل ولو كانت لفظة كل هي التي تدل على المعنى
كلي لكانت لفظة الانسان لا يدل على معنى كلي الا اذا قرن بها كل و
لذلك ما يجب ان يقترن حرف السلب في القضايا المسورة التي موضو
عاتها اسماء غير محصلة متلازمة او كانت معاندة مع السور وتعاد حرف
السلب ثانيا مع الموضوع فان كانت معدولة اعيد ثالثة مع المحمول غير
معدولة فان كانت غير معدولة اكتفي بها عادة مع الموضوع وقد يأتي في موا
ضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام
الصدق والكذب في جميع المواد ويأتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها
واما المواضع الذي قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهي القضايا الشخصية
اذا اخذت موضوعاتها موجودة في الوقت التي ليس من شأنها ان تقتضيها
بالملكة والعدم المقابل لها مثال ذلك انه اذا استسأل هل سقراط عادل او
ليس بعادل فكان الجواب الصادق فيه انه ليس بعادل فاجاب السائل مكان قولنا
ليس بعادل اذ كان قولنا سقراط عادل او لا عادل اذا اتفق ان وجد فيه
الشرطان المتقدمان يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا
سقراط عادل وليس بعادل وقد يمكن في هذا الموضع كما يقول المفسرون
اذا كان قصد السائل ان يتسلم من المجيب مقدمة موجبة فاجابه بالسالبة ان

يأخذ بدل السالبة معدولتها فينتفع بها اذا وضعها من القياس والموضع الذي
انما ينتفع فيه بالموجبة لا بالسالبة مثل الصغرى من الشكل الاول فان الصغرى
متى كانت سالبة في الشكل الاول لم ينتفع في الانتاج على ما سنبين في كتاب
القياس وقد ينتفع السالبة بهذه الوضعية ايضا اذا اراد ان يمنع عن السالبة
شناعات قضايا لكن بالقرينة تحتية الموضع هو اليق لعرض هذا الكتاب واما
الموضع الذي لا يكون قوة حرف العدل اذا قرن مع الكلية قوة حرف
السلب في اقتسام الصدق والكذب فهي القضايا الكلية في هذه المادة
مثل ان يسال سائل هل كل انسان حكيم وليس كل انسان حكيما فيجيب
المجيب بان قوله ليس كل انسان حكيما كل انسان لا حكيم وذلك ان الذي
يقابل قولنا كل انسان حكيم مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائما
هو قولنا ليس كل انسان حكيما لا قولنا كل انسان لا حكيم اذ كان قولنا
حكيم ولا حكيم قوة قوة المتضادين وهو قولنا كل انسان حكيم ولا انسان
واحد حكيم والمتضادان يكذبان معا في هذه المادة كما تبين قبل
والتقابل الذي بين الاسم المحصل والاسم الغير المحصل والكلمة المحصلة والغير
المحصلة ليس هو من جنس مقابلة الايجاب والسلب فانه ليس قولنا لا انسان يدل
الانسية التي يستعمل بها امثال هذه الاسماء على ما يدل عليه قولنا ليس بانسان
فان قولنا ليس بانسان يدل ليس بانسان يدل موضوع سلبية الانسان
وان لم يصرح به في هذا القول فهو لذلك قول مركب ولذلك يدل عليه قولنا

(ليس)

ليس بصحيح واما قولنا لا انسان ولا صحيح فانه لا يدل دلالة السلب اذ قيل من
غير ان يقترن باسم ولا كلمة مصرح بها بل انما يدل قولنا لا انسان على عدم
الانسانية وقولنا ولا صحيح على عدم الصحة وهو المعنى المفرد الذي يدل
عليه قولنا مرض ويظهر انه ليس دلالتها دلالة السلب من ان السلب يصدق
او يكذب واما قولنا لا انسان فليس هو لا صادق ولا كاذب وذلك انه
اذا كان قولنا انسان ليس بصادق ولا كاذب ما لم يقترن به خبر مع انه
يدل على ملكة وصورة موجودة فاحرى ان يكون قولنا لا انسان لا يدل
على صدق او كذب اذ كان ليس يدل على وجود محصل وانما يدل على وجود
غير محصل والقضايا التي موضوعها اسم غير محصل يوجد حال البسيطة منها
والمعدولة متلازمة كحال البسيط مع المعدول في القضايا التي موضوعها
اسم محصل وذلك ان قولنا كل لا انسان يوجد لا عادلا وهي الموجبة المعدولة
في هذا الجنس تدل على ما يدل عليه قولنا ليس يوجد شيء مما هو لا انسان عادلا و
هي السالبة البسيطة وليس بين هذا الصنف من القضايا اعني التي موضوعها
اسم غير محصل وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل تلازم ولا
تقابل واذا تبدل ترتيب اسم المحمول والموضوع او الكلمة الرابطة في القضايا
الثلاثية او اسم الموضوع او المحمول اعني الكلمة في الثنائية مثل ان يقدم
منها ما شانه ان يؤتى به اخيرا اعني ان يؤتى اولا بما شانه منها
ان يؤتى به ثانيا او يؤتى ثانيا بما شانه منها ان يؤتى متقدما وبالجملة

ان تغير ترتيبها وبقي المحمول فيها محمولا والموضوع موضوعا فان القضية
تبقى واحدة بعينها محفوظا الصدق ان كانت صادقة والكذب ان
كانت كاذبة ومثال ذلك قولنا يوجد الانسان عدلا يوجد عدلا الانسان
فان هذه القضية هي واحدة بعينها وكذلك قولنا زيد قائم وقام زيد فانه
لو لم يكن القضايا التي لا تختلف الا في ترتيبها واجزائها في التقدم والتأخر
قضية واحدة للزم ان يكون لقضية واحدة اكثر من سالب واحد وقد بيّنا
انه ليس للموجب الواحد الا سالب واحد وذلك انه ان لم يكن قولنا يوجد الا
نسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان قضية واحدة بل قضيتين مختلفتين
المعنى وكان سلب قولنا يوجد الانسان عدلا قولنا ليس يوجد الانسان
عدلا وسلب قولنا يوجد عدلا الانسان ليس يوجد عدلا الانسان وكان
قولنا ايضا ليس يوجد عدلا الانسان بيّن انه سلب لقولنا يوجد الانسان
عدلا لزم ان يوجد لقولنا يوجد الانسان عدلا سلبان احدهما قولنا
ليس يوجد الانسان عدلا والآخر ليس يوجد عدلا الانسان وهو سلب القضية
التي وضعنا انها مغايرة في المعنى لقولنا يوجد الانسان عدلا وهو قولنا
يوجد عدلا الانسان فانه اذا وقع هذان السلبان هو سلب واحد من
هاتين الموجبتين موجبة واحدة فقد بان من الاسماء والكلم التي هي اجزاء
القضايا متى غير ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان الى غير
عن الترتيب الذي هو الافصح وبقي المحمول محمولا والموضوع موضوعا انها تبقى

تلك القضية

تلك القضية بعينها واذا وجب اسم واحد لاسماء كثيرة او وجبت
اسماء كثيرة لاسم واحد او سلب اسم واحد عن اسماء كثيرة او سلبت
اسماء كثيرة لا عن اسم واحد فليس يكون ذلك الايجاب ايجابا واحدا ولا
ذلك السلب سلبا واحدا كما انه اذا وجب اسم لاسم واحد او سلب عنه
لا يكون ايجابا واحدا ولا سلبا واحدا ما لم يكن المعنى الذي يدل
ذلك اللفظ الواحد عليه واحدا على ما قيل فيما سلف الا ان يكون
تلك الاسماء الكثيرة يدل على معنى واحد وذلك اما ان يكون تلك
الاسماء الكثيرة مترادفة وهي التي يدل على معنى واحدا ويكون ما
يدل عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد او رسم لشيء واحد مثل قولنا
الانسان حيوان والانسان ناطق فان المجتمع من هذين المحمولين
هو حد الانسان وذلك ان الانسان حيوان ناطق
الانسان وذلك ان الانسان ناطق
وكذلك ان كان ايضا رسما مثل قولنا الانسان حيوان والا
نسان ذو رجلين فان المجتمع هو رسم للانسان وهو انه حيوان
ذو رجلين ولفظ الانسان يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل
واحد من هذين القولين مفصلا فاما ان كانت المحمولات الكثيرة
ليس المجتمع منها واحدا فليس الايجاب لها ايجابا واحدا ولا السلب لها
سلبا واحدا وكذلك ان كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد
فليس ذلك ايجابا ولا سلبا واحدا ومثال ذلك حملنا على الانسان

انه ابيض وانه يمشي كانت هذين اذا حملا مجموعين على الانسان بان يقال
الانسان ابيض يمشي لم يدل على معنى واحد الا بالعرض والحال في
هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى واحد
اذا حمل على موضوع واحد او كالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل
عليه محمول واحد ليس يدل على معنى واحد اصلا فانه كما ان القضية التي المحمول
لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه
الصفة قضية واحدة كذلك الحال في القضية التي يوجب فيها معان كثيرة
باسماء متباينة لموضوع واحد او التي يوجب فيها محمول واحد لموضوعات
كثيرة يدل عليها باسماء متباينة اذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات او الموضوعات
الكثيرة معنى واحدا والقضايا التي محمولها او موضوعها اسم مشترك فانها
قضايا كثيرة ولم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي فيه سؤالا واحدا او
الجدلي جوابا واحدا وان كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول
يصدق على الموضوع الواحد وكانت المعاني الكثيرة هي المحمول او كان لفظ
المحمول والموضوع يدل كل واحد منهما على معان كثيرة الا ان جميع المعاني
التي يدل عليها لفظ الموضوع صادقة على جميع المعاني التي يدل عليه لفظ على ما
يتبين في كتاب الجدل فان المجيب في طريق الجدل ليس عليه ان يصحح على
السائل سؤاله بان يفصل تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك اذ
كان المجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي يتناظران

السؤال الجدلي عنها سؤالا واحدا

وانما يكون قصد السائل في طريق الجدل ان يتسلم من المجيب احد
جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقدمة يبطل بها وضع المجيب
فمتى سال السائل المجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ فسلم له المجيب
احد جزئي النقيض موضع السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم
ان ينتج منها ما قصد ابطاله على المجيب كان للمجيب ان يقول لم اسلم هذا
المعنى وانما الذي سلمت معنى كذا وكذا فلا ينفع السائل تسليم
المجيب احد جزئي النقيض واما السؤال على طريق التعليم فقد يكون
بالاسم المشترك لان على المعلم ان يصلح السؤال بتفصيل ما يدل عليه
ذلك الاسم المشترك عليه ولذلك لا يكون هذا السؤال سؤالا جدليا لان
هذا النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم مثل ان يسال
سائل ما هو العين فان المجيب ان يقول انه يدل على معان شتى على
الجارحة وعلى عين الماء وعين الشمس وغير ذلك واما السؤال الجدلي
فلما كان انما يسال السائل به جزئي النقيض ليسلم له احدهما مثل ان يسائل هل
كذا كذا وليس كذا فقد ينبغي ان يكون السؤال محدودا ليكون الجواب الذي يقع
عليه محدودا وذلك انما يكون بالاسم المتواطي ولما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على
موضوع واحد يوجد بار بعة احوال اما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت
وكان المجتمع منها محمولا واحدا وهو الذي قلنا ان المجتمع منها يكون قضية واحدة
واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت الا ان المجتمع منها ليس هو

محمولا واحدا الا بالعرض واما محمولات واذا افردت صدقت واذا جمعت كان
الكلام هذرا وفضلا واما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت فقد
ينبغي ان يعطي القانون الذي يميز هذه المحمولات بعضها من بعض بعد ان يتبين
انه ليس واجبا ان يكون ما يصدق مفردا يصدق مجموعا من غير ان ينطوي في
ذلك كذب ولا فضل فنقول انه ليس يلزم ان يكون جميع المحمولات التي يصدق
فرادى يصدق مجموعا من غير ان يكون الكلام هذرا وفضلا وذلك يتبين مما
من قبل المواد ومما يلحق هذا الموضع ان سلمناه من الشناعة اما من قبل المواد
الموافقة يصدق على زيد انه طبيب ويصدق انه بصير اي حاذق وليس يلزم ان يصدقا
عليه الامران جميعا حتى يقول فيه انه طبيب بصير واما الشناعة التي تلحق من
قال ان كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعا من غير ان يلحق القول هذر فاحد ما
انه ان كان قولنا في زيد انه انسان حقا وانه ابيض حقا فيجب ان يكون
القول المجموع منهما اعني ان يكون زيد انسانا ابيض وان كان حملنا عليه ايضا
انه انسان ابيض وانه ابيض على انهما محمولان مفردان فقد يجب ان يصدق
عليه انه انسان ابيض ابيض وكذلك اذا اخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد
واخذنا القول الاول بمنزلة محمول مفرد صدق عليه انه انسان ابيض انسان
ابيض ابيض من غير ان يكون في الكلام هذرا ولا فضل وان مر الامر الى غير
النهاية وذلك شنيع وايضا فانه اذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم ان يصدق
عليه جميع التراكيب التي تعرض عن تلك المفردات اعني اذا ركب بعضها الى بعض

غيرانا بانه الحابوق

وهي غير متناهية فيصدق على الموضوع الواحد اشياء غير متناهية مثل
انه ان صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه يمشي فيجب ان يصدق
عليه انه انسان ابيض يمشي وانه انسان انسان ابيض يمشي وانه انسان
انسان ابيض ابيض يمشي وكذلك انه ابيض يمشي وانه انسان ابيض ابيض
ويمشي يمشي فيكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية فقد تبين من
هذا انه ليس كلما يصدق فرادى يصدق عليه مجموعا على ما كان يرى
كثير من القدماء واذ قد تبين هذا فلينظر متى يكون من المعاني
الكثيرة التي تحمل على معنى واحد ومن المعنى الواحد الذي يحمل على
معان كثيرة قضية واحدة وذلك بان يكون المجتمع من تلك المعاني
الكثيرة معنى واحدا وصادقا ومتى لا يكون فنقول انه متى لم يكن
حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض ولا كان احدهما
منطويا في الآخر ومتضمنا فيه اعني ان يكون الشرط متضمنا في المشروط
فيه والاخرى بذلك ان يكون الشرط هو بعينه والشرط مثل ان نقول
زيدا الابيض ابيض لم يكن ذلك على جهة التاكيد فان المجموع من
تلك المعاني يكون معنى واحدا فاما متى كان حملها بالعرض مثل قولنا في
زيد انه ابيض وانه يمشي فانه ليس المجموع منهما معنى واحدا وكذلك متى
كان الثاني محصورا في الاول لان الكلام حينئذ يكون فضلا مثل
قولنا في زيد انه انسان حي على جهة تقييد الانسان بالحي فان
لفظ الانسان فيه قد انطوى الحي ولذلك كان تقييدنا اياه بالحي هذرا

بحلا تقييد الجنس بالفصل فمتى غربت المحمولات الكثيرة من هاتين الصنفين
اعني من المحمول الذي بالعرض ومن ان يكون احدهما متضمنا في
الآخر فالعقيدة يكون واحدة مثل قولنا في الانسان انه حيوان
وانه ذو رجلين واما الاشياء التي يصدق مجموعة في الحمل على شيء
ما اذا قيد بعضها ببعض فمنها ما يصدق اذا افردت ومنها ما ليس
يصدق والصادقة منها هي التي يجتمع فيها شيئان احدهما ان لا يتضمن
الشيء المشترط في القول شيء هو مقابل الشيء الذي اشترط فيه وقيد به و
ذلك باي نحو اتفق من انحاء التقابل الاربعة كان ظهور ذلك المقابل له
بحسب ما يدل عليه اسمه مثل قولنا حيوان ميت فان الميت ضد الحيوان من
جهة دلالة هذا الاسم من جهة دلالة اعني اسم الحيوان او كان ظهور
ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحد والرسم مثل
قولنا انسان ميت فان الانسان انما يظهر انه مقابل للميت من
جهة حده الذي يقال فيه انه حيوان ناطق فمتى الحصر التقابل في
امثال هذه المعبرات كذبت اذا افردت فانه يصدق على الميت انه
انسان ميت وليس يصدق عليه انه انسان والشرط الثاني ان لا
يكون حمل المقيد على الموضوع بالعرض اي من اجل غيره بل بالذات
اي من اجل ذاته فانه اذا كان محمولا بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد
مثل قولنا امرؤ القيس موجود شاعرا او موجود متوهما فانه
اذا افرد هذا فقيل امرؤ القيس موجود كان كذبا اذ هو الآن

معدوما والسبب في ذلك ان قولنا موجود وهو محمول على امرئ القيس من
جهة انه متوهم او شاعر ليس محمولا اولا من اجل ذاته اي باطلاق و
قولنا فيه انه موجود من جهة ما هو في الذهن متوهما قول صادق
ولذلك يمكن فيها اذا اخذت بهذه الجهة لفظ الموجود ان يصدق
على المعدوم كما ان لفظ غير الموجود اذا حملت على الشيء من اجل
غيره صدقت على الشيء الموجود وليس يصدق عليه اذا حملت عليه اولا
اجلى مثل قولنا في زيد المشار اليه انه غير موجود وحالكا فانه ليس يصدق
على المعدوم انه موجود باطلاق فاذن متى لم يتضمن في الشرط او
القيد مقابل الشيء المقيد متى دل على الشيء المقيد بحده او رسمه ولا كان
هنالك محمولا من اجل غيره فانه واجب متى افردت امثال هذه في
الحمل ان يصدق فرادى كما صدقت مجموعة

ولما كانت القضايا منها ذوات الجهات ومنها ما هي غير ذوات
الجهات والجهة هي اللفظة التي تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع
مثل قولنا الانسان واجب ان يكون حيوانا او ممكن ان يكون
فيلسوفا وكانت الفاظ اجناس الجهات جنسان احدهما الضروري
وما يتبع على جهة اللزوم ويتقدمه وهو الواجب والممتنع الذي
هو النقيض حد قسميه اذ كان الضروري اما ضروري الوجود واما
ضروري العدم وهو الممتنع والثانية الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم

ازواما كان لازما للممكن

وبقوله وهو الواجب والممتنع الذي هو ايضا اخلّ قولنا ممكن
فقد ينبغي ان ننظر في المتقابلات في هذا الجنس التي هي في المتلازمات
ايضا منها وذلك في العدد وترتيبها ايضا والبسيط وانما صارت الالفاظ
من الجهات جهات ان المحققين
جهتين لانه انما قصد بها ان تكون ولانها مطابقة للموجود والموجود
قسمان اما بالقوة واما بالفعل والضروري يقال على ما بالفعل
والممكن يقع على ما بالقوة فلينظر في المتقابلة منها ولا تنسى في المتلازمة
منقول انه قد يظهر في بادي الرأي ان حرف السلب ينبغي ان يوضع
في امثال هذه القضايا مع اللفظة الوجودية التي هي الرابطة لا مع
المحمول كالحال في القضايا من غير ذوات الجهات وذلك ان سلب قولنا
الانسان يوجد عدلا هو قولنا الانسان ليس يوجد عدلا لا قولنا
الانسان يوجد لا عدلا وذلك انه لما كان الايجاب والسلب يقتسمان
الصدق والكذب على جميع الاشياء فان وضعنا ان السالب لقولنا
الانسان يوجد عدلا قولنا الانسان يوجد لا عدلا وجب متى كان
هذين القولين ان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء
حتى يجب انه كان قولنا في الخشبة مثلا انها توجد عدلا كاذبا فيكون
الصادق عليها انها توجد لا عدلا لكن لما كان قولنا عدلا ولا
عدلا يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط فقد يجب ان
كان الصادق ان الخشبة يوجد لا عدلا ان يصدق عليها انه

(الحرّة)

الخشبة انه لا عدلا وذلك في غاية الاستحالة واذا كان حرف السلب انما
يوضع في القضايا الثنائية والثلاثية مع الكلمة فقد يظن ان الحال في
القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال فيكون على هذا سلب قولنا في
الشيء انه يمكن ان يوجد قولنا انه يمكن ان لا يوجد غير انه قد يظهر انه
يصدق على الشيء بعينه ان يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن ان لا
يوجد ومثال ذلك ان ما يمكن ان ينقطع فهو ممكن ان لا ينقطع وما هو ممكن
ان يمشي فهو ممكن ان لا يمشي وذلك ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود
ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد وان لا يوجد ومتى كان المتقابلان ليس
يمكن فيها ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد تبين انه ليس سلب قولنا يمكن
ان يوجد قولنا يمكن ان لا يوجد واذ قد تبين ان حرف السلب في
هذه القضايا اعني ذوات الجهات ليس ينبغي ان يوضع لا مع المحمول ولا مع
الكلمة الوجودية فقد يجب ان يوضع مع الجهة فيكون سلب قولنا في الشيء
انه يمكن ان يوجد قولنا انه ليس يمكن ان يوجد وهكذا الامر في جميع الجهات
التي عددناها وذلك واجب فانه كما ان في القضايا التي ليست ذوات
جهة انما كان يقرن حرف السلب بالشيء الذي ينزل في الحمل منزلة الصورة
وهي الكلمة الوجودية لا بالشيء الذي ينزل منزلة المادة وهو المحمول كذلك
ههنا انما يوضع حرف السلب مع الشيء الذي ينزل من الكلمة الوجودية بمنزلة
الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول هي الجهة وذلك ان الكلمة
الوجودية

الثا

الوجودية كانت في القضايا التي ليست بذات جهة يدل على كيفية حال
المحمول في الموضوع صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه
القضايا نسبة الصورة الى المادة ولما كانت هذه النسبة بعينها هي
نسبة الجهة الى الكلمة الوجودية وذلك انها قد يدل على كيفية وجود المحمول
للموضوع كانت نسبتها ايضا الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة
واذا كانت النسبتان واحدة وكان حرف السلب ههنا لك يوضع
مع الكلمة الوجودية فواجب ان يوضع ههنا مع الجهة وبالجملة فهو ظ
ينبغي ان سلب قولنا يمكن ان يوجد قولنا ليس يمكن ان يوجد اذ كان
هذان يقتسمان الصدق والكذب دائما واما قولنا يمكن ان يوجد و
ان لا يوجد فليست متناقضات بل متلازمات وكذلك سلب قولنا يمكن ان
لا يوجد وهي المعدولة الممكنة هو قولنا ليس يمكن ان لا يوجد وسلب
قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان يوجد وسلب قولنا واجب
ان لا يوجد وهي المعدولة الواجبة قولنا ليس واجبا ان لا يوجد
وكذلك سلب قولنا ممتنع ان يوجد وسلب قولنا ممتنع ان لا يوجد
قولنا ليس بممتنع ان لا يوجد فهذه هي القضايا المتقابلة في هذا
الجنس واما المتلازمة فعلى ما قوله اما الموجبة الممكنة البسيطة وهي
قولنا يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان السالبة الممتنعة مثل قولنا
ليس ممتنعا ان يوجد والسالبة الواجبة هي قولنا ليس واجبا ان يوجد و

واما الممكنة المعدولة مثل قولنا يمكن ان لا يوجد فانه يلزمها على الاشهر
والاعرف اثنتان احدهما سالبة الواجبة المعدولة وهو قولنا ليس واجبا
ان لا يوجد والثانية سالبة الممتنعة وهو قولنا ليس ان لا يوجد واما سالبة — ممتنعا
الممكنة البسيطة وهي قولنا ليس يمكن ان يوجد فانه يلزمها اثنتان ايضا احدهما
موجبة الواجب المعدولة وهو قولنا واجب ان لا يوجد والثانية موجبة
الممتنعة البسيطة وهو قولنا ممتنع ان يوجد واما سالبة الممكن المعدولة مثل
قولنا ليس يمكن ان لا يوجد فانه يلزمها اثنتان احدهما موجبة الواجب و
البسيطة وهي قولنا واجب ان يوجد والثانية موجبة الممتنع المعدولة
وهي قولنا ممتنع ان لا يوجد فليضع المتقابلات منها في عرض الصفح
والمتلازمات بعضها تحت بعض فنأتي ذلك على هذه   يمكن ان يوجد
يمكن ان يوجد   ليس يمكن ان يوجد
ليس ممتنعا ان يوجد   ممتنع ان يوجد
يمكن ان لا يوجد   ليس يمكن ان لا يوجد
ليس واجبا ان لا يوجد   واجبا ان يوجد
ليس ممتنعا ان لا يوجد   ممتنع ان لا يوجد
فاذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه وجدنا قولنا ممتنع وقولنا
ليس بممتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن اعني ان النقيض منهما يلزم
النقيض اي الموجب منهما يلزم السالب الثاني ولكن على القلب اعني ان الموجب

من الممتنع يلزم الموجب من الممكن والموجب من الممتنع يلزم السالبة
الممكن فاما العقنايا الواجبة فان اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض
بل القضا على صد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة وهي قولنا
واجب ان لا يوجد وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي هي قولنا و
اجب ان لا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكنا ان يوجد قولنا ليس واجباً
ان يوجد الذي هو اللازم من قولنا ممكن ان يوجد على ما وضع وذ
لك انما قد يمكن ان يصدقا على شيء واحد بعينه فان ما هو واجب ان
يوجد يصدق عليه ليس واجبا ان يوجد بل قولنا واجب ان لا يوجد ضد قولنا
واجب ان يوجد الذي هو نقيض قولنا ليس واجبا ان يوجد والسبب في
ان لزم الممكنة النتائج البسيطة موجبة الواجب المعدولة ولزم سالبة الممكنة
المعدولة موجبة الواجب البسيط ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود ولما
كان قوتهما في الضرورة قوة واحدة ولما كانت النتائج الممكنة البسيط
يلزمها الممتنعة الموجبة البسيط وكانت الممتنعة الموجبة البسيط ضد الموجبة
الواجبة البسيط لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة البسيط وهي
الموجبة الواجبة المعدولة ولما كانت النتائج الممكنة المعدولة يلزمها الممتنعة
المعدولة الموجبة وكانت الممتنعة المعدولة الموجبة ضد الواجبة المعدولة
الموجبة وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة الموجبة وهي
الواجبة البسيط الموجبة لكن اذا تعقبت هذا فقد تظن ان الحال فيما يلزم

وهو قولنا واجب ان لا يوجد المذكور في الشكل بعد النتائج الممكنة المعدولة

الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع اعني ان النقيض منها يلزم
النقيض لكن على غير الجهة الاولى التي تبين وضعها فيكون اللازم عن
قولنا ممكن ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد الذي هو نقيض قولنا
واجب ان لا يوجد اللازم عن قولنا ليس ممكنا ان يوجد لا قولنا ليس واجبا
ان يوجد ويكون اللازم عن قولنا ممكن ان لا يوجد من الواجب قولنا
ليس واجبا ان يوجد لا قولنا ليس واجبا ان لا يوجد كما وضعناه في
الوضع الاول فاما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد قولنا
ليس بواجب ان لا يوجد لا قولنا ليس بواجب ان يوجد فانه يترتب على
بيان ان قولنا ممكن ان يوجد هو لازم عن قولنا واجب ان يوجد
فاما كيف يتبين هذا فيما اقوله وذلك ان قولنا واجب ان يوجد اما ان
يصدق عليه ممكن ان يوجد او قولنا ليس ممكن ان يوجد لان قولنا
ممكن ان يوجد وليس ممكنا ان يوجد متناقضان والمتناقضان
يقتسمان الصدق والكذب على جميع الاشياء فان لم يصدق عليه قولنا
ممكن ان يوجد فيصدق عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد لكن ان صدق
عليه قولنا ليس يمكن ان يوجد صدق عليه قولنا ممتنع ان يوجد فـ
كان هذا يلزم قولنا ليس يمكن ان يوجد واذا صدق عليه قولنا ممتنعا
ان يوجد و ... ذلك خلف لا يمكن فاذن الصادق على قولنا واجب ان
يوجد قولنا ممكن ان يوجد لانه اذا كذب احد النقيضين صدق الآخر

واذا تقرر ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم قولنا واجب ان يوجد فيا
قول ان اللازم عن قولنا ممكن ان يوجد من مقدمات الواجب هي
السالبة المعدولة التي هي قولنا ليس واجبا ان لا يوجد برهان ذلك انه
لا يخ ان يكون اللازم عن ذلك اعني عن ممكنة البسيطة الموجبة سالبة
الواجب البسيطة او موجبة الواجب البسيطة او موجبة المعدولة او سالبة
الواجب المعدولة فان كانت سالبة الواجب البسيطة على ما وضعناه
وهي قولنا ليس واجبا ان يوجد وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة
لازمة عن الموجبة الواجبة البسيطة لزم ان يلزم عن الواجب البسيطة نقيضها
وهي النقيض البسيطة لانه ياتي القول هكذا اما كان واجبا ان يوجد
فممكن ان يوجد وما هو ممكن ان يوجد فليس واجبا ان يوجد فاذا
ما كان واجبا ان يوجد فليس واجبا ان يوجد هف لا يمكن فان النقيضين
لا يمكن فيهما ان يصدقا معا واذا لم يلزم عنها النقيض الواجبة البسيطة
فلم يبق ان يلزم عنها الا موجبة الواجب البسيطة او المعدولة او الواجبة
او سالبة الواجب المعدولة لكن موجبة الواجب البسيطة او المعدولة ليس
يصدق واحدة منهما مع الموجبة الممكنة وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو
فان لا يوجد وما هو ممكن ان يوجد وان لا يوجد فليس مع واجبا ان
ولا واجبا ان لا يوجد وذلك بين بنفسه فاذا كان واجبا ان يلزم
واحدة من قضايا الواجب الاربعة الممكنة البسيطة وقد تبين ان الثلثة

منها ليس يلزمها فلم يبق ان يكون اللازمة لها الا قولنا ليس واجبا ان لا
يوجد وهي سالبة الواجبة المعدولة وذلك واجب ايضا لانه لا يعرض شيء من المحال
العارض فيما تقدم من وضعنا ان عن الممكن يلزم الواجب فانه قد يلزم
قولنا واجب ان يوجد قولنا ليس واجبا ان لا يوجد اذ كانا يصدقان معا
يلزم على شيء واحد لكن قد يعرض شك فيما بينا ان قولنا ممكن ان يوجد يلزم
عن قولنا واجب ان يوجد وذلك انه ان لم يكن يلزمه فنقيضه يلزمه ونقيضه اما
ان يكون قولنا ليس ممكن ان يوجد واما قولنا ممكن ان لا يوجد لكن ان لزم
قولنا ليس ممكنا ان يوجد لزم المح المتقدم الذي وضعناه من ذكره وان لزمه
قولنا ممكن ان لا يوجد لزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممكن ان لا يوجد
وذلك خلف لا يمكن فهذا القول يجب منه ان يكون اللازم عن قولنا واجب
ان يوجد قولنا ممكن ان يوجد لكن اذا وضعنا ان اللازم عنه قولنا ممكن ان
يوجد وكان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه ان لا يوجد وقد يلزم ان
يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن فيه ان لا يوجد وذلك خلف لا يمكن واذا كان
القول الاول يوجب ان يكون اللازم عن قولنا واجب ان يوجد قولنا ممكن
ان يوجد والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ويلزمه فبين انه يجب ان
يكون ما اثبت القول الاول من طبيعة الممكن انه لازم عن الواجب غير ما نفاه
الثاني فالممكن اذن يقال على اكثر من معنى واحد وذلك ايضا بين بالاستقراء فانه
يظهر انه ليس كل ما يقو انه ممكن ان يفعل كذا او يقبل فعله قوة على ان لا

يفعل وان لا يفعل وذلك ان الاشياء التي يقال ان فيها قوى فاما ان يوجد على
ضربين اما قوى بنطق وبنطق وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة واما قوى ليست مقرونة
بنطق مثل التسخين الذي للنار والتبريد الذي للثلج فاما القوى المقرونة بالنطق فان فيها قوة على
ان يفعل الاضداد اعني ان يفعل وان لا يفعل ومثال ذلك الماشي فان في الة
الرجل قوة ان يمشي وان لا يمشي على السواء واما القوة التي ليست مقرونة بنطق
فان فيها قوة على احد الاضداد فقط ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على
ان تسخن فقط لا على ان لا تسخن الا بالعرض وذلك انما عند ما لا تجد موضوعا
يقبل السخونة واما عند تعوقها عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع
وقد يوجد في القوى المنفعلة الغير الناطقة ما يقبل المتقابلين على السواء واذا
كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن ان يقبل الاشياء المتقابلة ولا ايضا
الممكن ما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعا واحدا بل اسم الممكن فيما يقال باشتراك
الاسم وذلك انا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل وقولنا فيه انه ممكن
انما هو معنى ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له والا لم يمكن
ان يقبلها وهذا قد يقال فيه ان لم يتقوم الامكان فيه بالفعل بالزمان ان وجد
شيء بهذه الصفة ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى ان من شانه ان يوجد في المستقبل
وهذا الامكان انما يوجد في الاشياء المتحركة وحدها فاسدة كانت او غير فا
سدة الا ان ما كان في الاشياء الغير الفاسدة فهو دونه واجب مثل
طلوع الشمس غدا وما كان منه في الاشياء الفاسدة فليس كونه واجبا واما

الصنف

اي الصنف الآخر

الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الاشياء الغير المتحركة وهذا الصنف
من الممكن هو الذي يلزم الواجب واما الصنف الاول فليس يلزم الواجب
وذلك منه ما كان في الاشياء الفاسدة لكن قد ينبغي ان يعلم ان الممكن
اذا كان اعم من الواجب وذلك انه يقع على الواجب وغير الواجب فقد
يجب ان يكون لازما عنه على جهة ما يلزم الاعم الاخص اعني على جهة ما يلزم الحيوان
الانسان قال واذ قد تبين انحاء الممكن فقد يجب ان نضع الاول الذي يقع
عليه المقايسة في هذا اللزوم قولنا واجب ان يوجد ليس واجبا ان يوجد
اذ كان هذا هو المبدأ لهذه كلها ثم نتامل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية
قال وهذا الذي قد فعل في باب القياس فارتقى الامر الى ذلك الموضع وانما كان
الواجب هو المبدأ لهذه لان الاشياء الواجبة هي الازلية الموجودة بالفعل
على ما تبين في العلوم النظرية ولما كانت الاشياء الازلية اقدم وجب ان يكون
الاشياء التي بالفعل اقدم من الاشياء التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة و
ذلك ان بعض الموجودات يوجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الاول و
بعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الاشياء الكائنة الفاسدة وبعض الاشياء
مع القوة فقط من غير ان يفارقها مثل الحركة وبالجملة وجود الغير المتناهي من
جهة ما هو غير متناه على ما تبين في العلم الطبيعي فهذه جملة ما تكلم به في القضايا
ذوات الجهات الفصل الخامس قال ولما كانت الاقاويل المتقابلة
اما متقابلة بالايجاب والسلب واما متقابلة بان سوارها متضادة وهي الاقاويل

قولنا واجب ان يوجد

التي محمولاتها متضادة وكانت يوجد في التي محمولاتها متضادة بالنسبة
الاضداد المتضمنة المتقابلة التي من جهة الايجاب والسلب التي تقدم القول
فيها فقد يجب ان ننظر ههنا اي هذه الاقاويل اشد تضادا وابعد تباينا في
الاعتقاد هل المتضادة على طريق الايجاب والسلب او المتضادة على طريق
اعتقاد الضد مثال ذلك ان قولنا كل انسان عدل يقابله قولان احدهما
لا انسان واحد عدل وهو المقابل على جهة السلب والثاني قولنا كل انسان
جائر وهو المقابل على جهة الضد فاي هذين هو اشد مضادة لقولنا كل
انسان عدل اقولنا ولا انسان واحد عدل او قولنا كل انسان جائر
فنقول انه اذا كانت الالفاظ انما يدل على المعاني القائمة بالنفس وكان قد يوجد
من ذلك في النفس اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده او اعتقاد شيء ما واعتقاد
سلبه فبين انه انما يقال في القول انه ضد للقول ومقابل له من جهة تقابل الا
عتقادات التي في النفس اما باعتقاد الضد او باعتقاد السلب واذا كان
الامر كذلك فقد ينبغي ان ننظر اي اعتقاد هو الذي في الغاية من التباين للا
عتقاد الصادق او الكاذب يبدل اعتقاد ضده او اعتقاد سلبه ومثال ذلك
اذا اعتقدنا في شيء ما انه خير وكان ذلك عقدا صادقا فاما مثل اعتقادنا في
الحيوة انه خير فيكون اذا ههنا اعتقادان كاذبان متقابلان له احدهما
انها شر والآخر انها ليس بخير فاي هذين الاعتقادين الكاذبين هو الذي
في غاية التضاد في الذهن للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الحيوة خير

هل اعتقادنا انها ليست بخير فنقول ان التضاد الموجود في الاعتقاد
اعني الذي في غاية التباين في جنس التضاد الموجود خارج النفس
في المواد فهل يجب ان يكون ما كان من الاشياء (اي في الذهن) اكثر تضادا خارج
النفس اشد تضادا في الاعتقاد ام لا فنقول انه لما كان الشيئان
اللذان يتضادان خارج النفس مضادة بها تشبه اقل من تضاد في
الاعتقاد من الشيئين اللذين يتضادان مضادة واحدة او كانا
مع ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل اكثر ذلك هما متلازمان مثل
اعتقادنا ان الحيوة خير والموت شر فان هذين القولين متضادان
بالمحمول والموضوع خارج النفس فبين انه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد
هو التضاد الموجود خارج النفس اذ لو كان سببه لكان ما هو اكثر مضادة
خارج النفس احرى ان يكون مضادة في الاعتقاد واذا كان ذلك كذلك
فما كان متضادة في الاعتقاد من قبل المواد فهو احرى ان لا يكون هو
المتضاد بالاطلاق في الاعتقاد واما التضاد الذي يوجد في الاعتقاد
من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك موجودا له من قبل غيره بل من ذاته
ومن قبل حاله موجودة فيه في الذهن والذي التضاد فيه من قبل ذاته
احرى ان يكون متضادا من الاعتقاد الذي التضاد فيه من قبل غيره
وايضا فانه اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير كان عقدا صادقا
فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المضاد

مثل الحيوة خير والموت شر
مثل الحيوة خير والحيوة شر

مع انه اقل من التضاد في الاعتقاد
بل هما متلازمان كما سبق
ان التضاد الموجود في خارج النفس
ليس هو سبب التضاد الموجود في الاعتقاد

لهذا الاعتقاد الصادق مثل ان يكون عندنا فيه انه شيء آخر مما ليس هو مو
مثل ان قولنا الحيوان جوهر
جود اوانه ليس شيء آخر مما هو موجود وانه فان الاعتقادات هي بغير
مثل قولنا ان الحيوان ليس بجوهر مثلا
نهاية واما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد فيه اعتقاد واحد وهو
الاعتقاد الذي يرى انه يعتقد الصدق والكذب وانما مع الاعتقاد الا
وهذان هما الاعتقادان اللذان يعرض ان جرى نقيض في
المطلوب ثم يقع بعد ذلك فيهما الشبهة والحيرة اي منهما هو الصادق
والتي منهما هو الكاذب واما الاعتقادان اللذان يمكن ان يكونا معا على المو
ضوع الواحد بعينه او يصدقا معا فليس يمكن ان يقع بينهما الشبهة و
الحيرة ولا يحصل ان جرى نقيض في المطلوب على ان الحق في احدهما محصل
الوجود في نفسه وان لم يكن عندنا محصلا ويتبين ايضا ان الاعتقاد الذي
يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء التي منه
الكون وهو السلب وذلك ان الكون انما يكون من غير موجود الى موجود
والفساد من موجود الى موجود واما الاعتقاد الذي يكون في الاشياء
التي فيها الاستحالة وهو التغير الذي يكون من الاضداد فهو اقل ضدية في
الاعتقاد اذ كان العدم اشد مقابلة للموجود من الضد للضد لان الضد
موجود ما ولذلك ليس يكون الكون من موجود الا بالعرض وايضا فان
العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته اذ كان
ماهية السلب انما يقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو حال الشيء الموجود واما

مستقلة بقوله الشبهة بينهما

الاعتقاد

اعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي يعتقد فيه وجود المحمول فليست تقتضي
ماهيته رفع الايجاب اذ كان ليس وجود الضد في الموضوع تقتضي
بجوهره رفع ضده المقابل له وانما هو شيء يعرض عن وجوده في المو
ضوع اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه مثال ذلك ان ار
تفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه هو منسوب الى البرودة بالقصد
الثاني او بالعرض وذلك ان الارتفاع ههنا انما هو حادث عن وجود
بالعرض والارتفاع بالسلب انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات
والذي يلزم منه ارتفاع الايجاب بالذات هو احرى بالضدية في الاعتقاد من
الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض او بالقصد الثاني وهو اتم مضادة
واشد فان كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية الاختلاف
وكانت المضادة التي في الذهن تقتضي الموجب من قبل النقيض اي السلب اشد من
المضادة التي يكون له من قبل اعتقاد ضد الوجود خارج النفس فبين
ان اعتقاد النقيض هو ضد الاعتقاد للايجاب بالاطلاق وايضا فان
الاعتقاد في الشيء الذي هو خير انه خير هو اعتقاد ويلزمه اعتقاد آخر
هو انه ليس بخير واما الاعتقاد فيما هو خير انه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر
يعني انه شر ولو كان ذلك كذلك لما وجد اعتقاد مضادة في الاشياء التي
ليس لها ضد فان اعتقاد السلب هو اعم مضادة للايجاب من اعتقاد الضد
وهو المضادة وبذاته اذ كان يوجد للاشياء التي لها ضد والتي ليس لها ضد

الاكبر

[illegible]

فانه يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضده بالطبع للايجاب هو الاعتقاد الموجب
مضادا في كل موضوع لا في موضع لا في موضع دون موضع فالاعتقاد
العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضادة من الاعتقاد الذي هو
في موضع دون موضع اذ كان العام متقدما بالطبع على الخاص ولذلك
اذا وجد الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك اعني اذا وجد العام ان
يوجد الخاص فان كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب فواجب
ان يكون المضاد في كل موضع هو السلب اعني الذي في الغاية
والثاني ايضا فان العقد فيما هو خير انه خير والعقد فيما ليس بخير بما اعتقا
دان صادقان والعقد فيما هو شر انه ليس بشر وما هو خير فانه ليس بخير هما
اعتقادان كاذبان فاي عقد ليت شعري هو المضاد وتقول فيما ليس بخير لا اعتقادنا
انه ليس بخير الذي هو عقد صادق فانه لا يخلو ذلك من ثلثة احوال احدها ان
يكون المضاد له اعتقاد ضده وهو العقد فيما ليس بخير انه شر والثاني ان
يكون لسلب النقيض وهو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بشر والثالث ان يكون
المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير واما اعتقاد ضده فليس يعتقد في الا
عتقاد وذلك انه قد يمكن ان يعتقدا معا فان كان كثيرا من الاشيا ما
ليست بخير هي شر واما اعتقاد سلب ضده فليس يضاد اعتقادا ومضادا له اذ كان
قد يصدقان معا على شي واحد فان الحظ يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر وبا
لجملة ما ليس شانه ان يتصف بواحد من هذين النقيضين واذا كان ذلك كذلك ف

فالاعتقاد المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس
بخير انه خير واذا كان المضاد الذي في الغاية من البعد للاعتقاد فيما
هو خير انه خير هو اعتقادنا فيه انه ليس بخير لا اعتقادنا فيه انه شر لانه ان كان
الايجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب فواجب ان يكون منه في غاية
البعد واذا كان ذلك كذلك وكان الضد انما له ضد واحد فالمضادة
للايجاب الذي في الغاية هو السلب ولا فرق في هذه المضادات
التي استعملنا ههنا من الاعتقادات المضادة من جهة السلب والايجاب بين ان
يلفظ بالموضوع فيها معرفا بالالف واللام او يلفظ به مسورا بالسور الكلي
فان الالف واللام قد قلنا انها قد تدل على ما يدل عليه الكلي فلا فرق على
هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ليس بخير او نقول انه ضد
العقد فيما هو خير انه ولا واحد منه خير وذلك ان الايجاب والسلب الذي
هو الاعتقاد المضاد انما يوجد في النفس للمعنى الكلي فان كان ما يخرج
باللفظ دليلا على ما هو في النفس من الاعتقادين المتضادين فمن البين ان
ضد الايجاب في اللفظ لذلك المعنى الكلي الذي دل عليه الايجاب انه اذا دل
على ذلك المعنى الكلي بعينه الذي دل عليه الايجاب اذا دل على ذلك المعنى الكلي
في الايجاب والسلب باللفظ الكلي وهو السور ومثال ذلك ان صدق قولنا كل
انسان خير قولنا ولا انسان واحد خير ونقيضه ليس كل انسان خيرا
اذ هو بين ان الاعتقادات التي قيل فيها ههنا انها متضادة فانه ليس

السور

يمكن ان يكون الاعتقادات المتضادة اذ كان ليس يمكن ان
يكون حتى عند الحق ولا اعتقاد حق لاعتقاد حق ولا لفظ مناقض
للفظ اذ كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق بل الاعتقادات
المتضادة انما هي في المتقابلات بالايجاب والسلب ومن يمكن في المتناقضة
والمتضادة في المادة الضرورية وذلك ان كثيرا من المتقابلات قد
يمكن فيها كما قيل ان يصدقا معا وهي المهملة وما تحت المتضادة واما
المتضادة فليس يمكن فيها ان يصدقا معا في شيء واحد بعينه ولا يمكن فيها
ان يكذبا معا في المادة الضرورية اذ كان لا يتغير الموضوع منها وههنا
انقضى تلخيص المعاني التي يضعها هذا الكتاب بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا
الكتاب بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب يتلوه كتاب انالوطيقى وهو

كتاب بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين القياس

المقالة الاولى قال ينبغي ان نبتدئ اولا فنخبر ما هو الشيء الذي عنه الفحص في
هذا الكتاب وما المنفعة التي حصلت عن الشيء المفحوص عنه ثم نعدد ذلك نخبر بالاشياء
التي تنزل في هذا الكتاب منزلة الاصول والمبادي لسائر ما يتكلم فيه وهو ان
نعرف ما هي المقدمة وما هي الحد وما هو القياس واي القياس كامل واي
غير كامل وما المحمول على كل الشيء او ليس محمولا على كله او لا على شيء منه فنقول اما
الشيء الذي عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لان القياس انما الفحص
من اجل الفحص عنه من اجل الفحص عن البرهان واما المنفعة التي حصلت منه فهو

كتاب القياس

كتاب انالوطيقى

حصول

حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات على التمام في طباعها ان تحصل
لنا ذلك فاما المقدمة فهي قول موجب شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء
والمقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة الكمية اما من
جهة الكمية فمنها كلية ومنها جزئية ومنها مهملة واما من جهة الكيفية فمن قبل
ان كل واحدة من هذه اما موجبة واما سالبة فالكلية الموجبة هي التي اوجب
فيها المحمول لكل الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان والسالبة الكلية
هي التي سلب فيها المحمول عن كل الموضوع مثل قولنا ولا انسان واحد حجر والجزئية
الموجبة هي التي اوجب فيها المحمول لبعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان انسان و
الجزئية السالبة هي التي سلب المحمول عن بعض الموضوع مثل قولنا بعض الحيوان
ليس بانسان واما سلب الكلية عن الموضوع مثل قولنا ليس كل حيوان انسانا
فان السالبة الجزئية لها عبارتان احديهما رفع البعض والاخرى رفع الكلية
الموجودة فيها والمهملة هي التي لم نقرن بها سورا اصلا لا كلي ولا جزئي مثل
قولنا العلم بالاضداد واحد واللذة ليست بخير فهذه هي اقسام المقدمة من
جهة الصورة اعني الاقسام التي تختلف في صورة القياس بالاطلاق واما انقسام
المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية الى غير ذلك من الاقسام التي
يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية على ما سنبين بعد في
هذه الصناعة والمقدمة البرهانية والجدلية يفترقان باشياء احدها ان المقدمة
البرهانية انما هي احد جزئي النقيض وهو الصادق واما المقدمة الجدلية

فقد يكون لكل واحد من جزئي النقيض اذ كانت تؤخذ مسلمة من المجيب
والمجيب فقد يجيب بكل واحد من جزئي النقيض اذ كان السائل يفوض
اليه في هذه الصناعة عند السؤال ان يجيب باي جزئي النقيض
اي الصناعة الجدلية
احب وليس الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما
له تاثير في وجود القياس فيهما ليس بينهما في ذلك فرق اذ كان
المبرهن والجدلي قد يقيس كل واحد من هولاء قياسا صحيحا اذا
اخذ شيئا محمولا على شيء او غير محمول عليه اعني اذا وضع مقدمة
من المقدمات فتكون المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة
البرهانية والجدلية وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب هي التي قول
موجب شيئا لشيء او سالب شيئا عن شيء واما المقدمات البرهانية
فهي التي تكون من المعلومات الاول بالطبع واما الجدلية اما للسائل
فمن المشهورات واما السائل فمن المسلمة المشهورة والفصول التي
تنفصل بها هذه المقدمات بعضها من بعض مستوفاة في كتاب البرهان وفي
الجدل واما النظر فيها من هذه الجهة هو ههنا لكن نقول ان سائر المقدمات هي
مستوفاة في الصنائع الخاصة بها مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية
والشعرية واما ههنا فيكفي من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي
قد ذكر واما الحد فانه يدل ح في هذا الكتاب على الشيء الذي تنحل اليه المقدمة
مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة وهو المحمول والموضوع اللذان

اي البرهاني الاولي والاولى الجانب ... شبه الشكل الاعظم ... الذي مع القياس ... زوجه

لا المقدمات ... الكتب المنطقية

اي النفس في المجلس

هما جزء المقدمة الضروريان في وجودها لا الاشياء التي تزاد في المقدمة
لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية فان تلك ليست تنحل اليها المقدمة
على انها اجزاء ضرورية فيها اذ كانت قد يكون المقدمة مقدمة بالفعل ... ذكرناها
اي مقدرة
وان كان الكلم الوجودية الموجودة فيها بالقوة وفي الضمير على ما
جرت عليه العادة عند العرب في الثنائية وعلى ما عليه الامر في الثنائية ...
من انه ليست بها حاجة الى الكلم الوجودية وسواء في هذا المعنى المقدمات
الموجبة والسالبة واما القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد
يلزم من الاضطرار عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما
اخر غيرها فالقول ههنا هو جنس القياس وانه القول الجازم وسائر ما
اخذ في الحد هي فصول تميز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي فقولنا اذا
وضعت فيه يريد به اذا سلمت واصطلح عليها وقوله اشياء اكثر من واحد يريد بها
المقدمات وانما قال اكثر من واحد لانه سيبين بعد انه لا يكون قياس من مقدمة
واحدة وقوله شيء ما اخر يعني النتيجة وذلك انه واجب ان يكون النتيجة
غير المقدمات فان الشيء لا يؤخذ في بيان نفسه وقوله يلزم من الاضطرار
انما اشترط فيه الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري ومنه غير ضروري
وبهذا الشرط ينفصل القياس من الاقاويل التي يلزم عنها الشيء لزوما غير
ضروري وهي الاستقراء والمثال والمقاييس التي تنتج السلب مرة والايجاب
اي الحقيقي
اخرى وقوله بذاتها اراد به ان يكون القياس تاما وهو ان لا ينقصه شيء

اي الذي يحتمل الصدق والكذب

يكون به قياسا وقوله لا بالعرض تحفظا من الاشكال التي قد تنتج
في بعض المواد على ما سنبين بعد مثل الانتاج من موجبتين في الشكل
الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في الحمل وبعض ما اخذ في هذا
الحد هو بين بنفسه وجوده للقياس وبعضه سنبين وجوده وذلك ان
كون القياس قولا جازما هو بين بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي
يصدق ويكذب وكذلك ما قيل فيه من ان يكون اللازم عنه شيئا غير المقدمات
وان يكون اللزوم ضروريا هو بين بنفسه وكذلك كون اللزوم بذاته
لا بالعرض هو ايضا بين اعني ان القياس يجب ان يكون بهذه الصفة والذي
يبقى ان سنبين هو ان الواجب ان يوضع فيه اكثر من مقدمة واحدة و
وذلك سنبين فيما بعد اذا تبين ان كل قياس فانما يلتئم من مقدمتين
لا اكثر ولا اقل والقياس منه كامل ومنه ما هو غير كامل والكامل هو
الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر غير
ما تبين به انتاجه وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من
النتيجة الى استعمال شيء آخر او اشياء اخر مما هو لازم عن المقدمات
التي وضعت فيه وذلك ان القياس الحملي يجب ان يكون تاما وهو ان
لا ينقصه شيء يكون به قياسا وهذا ينقسم قسمين منه ما ينقصه شيء يتبين
به انه قياس وهو الذي يخص ههنا باسم غير الكامل ومنه ما لا ينقصه شيء يتبين به
انه قياس وهو الكامل واما المقول على الكل والمقول ولا على واحد فنعني به

اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول وذلك بان
يكون المحمول موجودا لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع
ويوجد فيه حتى يكون قولنا كل ما هو حيوان فهو جسم اذا اردنا به
معنى المقول على الكل ليس معناه كل واحد من الحيوانات فهو جسم بل كل
كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم وهذا
هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ في هذا الكتاب وبين
المقدمة الكلية وكذلك المحمول ولا على واحد انما نعني به اذا لم يوجد شيء
في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون مسلوبا عن كل المو
ضوع وعن جميع الاشياء الموجودة في الموضوع اعني الاشياء التي
تتصف بالموضوع فهذه هي الاشياء التي يجب ان تتقدم معرفتها قبل
النظر في اصناف المقاييس اي صنف كان وكل مقدمة فاما ان
تكون مطلقة اي موجودة بالفعل واما اضطرارية واما ممكنة ولذلك
ينقسم اجناس المقاييس بانقسام جهات المقدمات وكل واحدة من
هذه اما موجبة او سالبة واما كلية واما جزئية واما مهملة ولذلك
تتنوع من جهة اختلاف المقدمات في الكمية والكيفية واعني بالكمية اختلافها
من قبل الاسوار وبالكيفية اختلافها من جهة الايجاب والسلب والجهة الضرورية
والممكنة قد عرفتها من الكتاب المتقدم واما الوجودية فيشبه ان يكون
اريد بها ههنا الموجودة بالفعل التي ليست بضرورية اعني التي يوجد المحمول

بها الكل اشخاص الموضوع وذلك في اكثر الزمان وهذا هو الفرق بين الضرورية
والموجودة بالفعل ايضا الضرورية يوجب المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في
كل الزمان واما تلك ففي اكثر زمان ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من
المقدمات التي يحكم من امرها انها ضرورية وغير ضرورية لا الموجودة بما
يتصف ما دام الموضوع موجودا وما دام المحمول موجودا وهو الذي
يذهب اليه الاسكندر لان هذه مختلفة وان وجد منها كلية ففي الاقل
من الزمان وبالعرض وقد حذر ارسطو من استعمال امثال هذه
المقدمات الوجودية فيما يأتي بعد وان كان قد يستعملها ارسطو
لامور عقلية الى غير ذلك ولا هي ايضا التي يستعمل الضروري والممكن على ما
يذهب اليه ثاوفرسطوس وغيره الا ان يريد المعلومة الوجودية المجهولة كونها
ضرورية او ممكنة فان المقصد ههنا هو قسمة المقدمة الى اقسام الوجود
او الى اقسام المعارف الاول الموجودة لنا بالطبع في المقدمات وسيتبين
هذا من قولنا بعد وهذه المقدمات الثلث اعني المطلقة والضرورية و
الممكنة ههنا ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس واعني بالانعكاس ان يتبدل ترتيب
اجزاء القضية فيصير محمولها موضوعا وموضوعها محمولا ويبقى صدقها و
كيفيتها من الايجاب والسلب ايضا محفوظا فاما اذا تبدل الترتيب ولم
يبق الصدق محفوظا فهو الذي يسمى في هذه الصناعة قلب القضية فاما
المقدمات المطلقة الكلية فان السالبة تنعكس محفوظة الكمية مثال ذلك انه

ان كان ولا شيء من اللذة خير صادقا فقولنا ولا شيء من الخير لذة
صادق ايضا واما الموجبة الكلية فانها تنعكس ايضا لكنها لا تنعكس محفوظة
الكمية اعني كلية كالحال في السالبة بل تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا
ان كل لذة خير صادقا فقولنا بعض الخير لذة صادق واما المقدمات
الجزئية المطلقة فان الموجبة تنعكس جزئية وذلك انه ان كان قولنا بعض
اللذة خير صادقا فواجب ان يكون قولنا بعض الخير لذة صادقا ايضا
واما السالبة منها فليس تنعكس دائما في كل مادة في هذا الصنف وهو
الذي يشترط في المقدمات المنعكسة وذلك انه ان كان صادقا قولنا
بعض الحيوان ليس بانسان فليس بصادق عكس هذا وهو قولنا بعض الانسان
ليس بحيوان فالاستقراء كاف في بيان ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية و
اما بيان ما ينعكس منها فهذا يحتاج الى قولنا فلنكن اولا مثال السالبة الكلية
قولنا ا ولا شيء من ب على ان ا مثال المحمول وب مثال الموضوع فان الحق
بالموقف هو احرى ان ننطق بما يتبين منه وذلك انه انما لزم من قبل المادة (اعني من قبل المادة هو)
اعني من قبل المثال الموضوع فيه لا من قبل الامر في نفسه مثل ان نضع بدل
ا حيوانا وبدل ب حجرا فاقول انه اذا كان قولنا ولا شيء من ا ب صادقا
فانه يجب ضرورة ان يكون ولا شيء من ب ا صادقا لانه ان لم يكن
قولنا ولا شيء من ب ا صادقا فنقيضه هو الصادق على ما تبين في
الكتاب المتقدم وهو قولنا بعض ب ا فلنفرض ذلك البعض شيئا محسوسا
وهو ج مثلا فليكن ج التي هي بعض ب موجودة بالحس في ا فهي بعض ا
فيكون بعض ا موجودا بالحس في ب وقد كنا فرضنا انه ولا شيء من ا

هو ب صادقا وذلك خلف لا يمكن فاذا قولنا بعض ب آ كاذبا واذا كان
هذا صدق قولنا ولا شيء من ب هو آ وهو الذي قصدنا بيانه واما
الموجبة الكلية المطلقة فانها تنعكس كما قلنا جزئية وذلك انه ان كان كل
ب آ صادقا فاقول انه يجب ضرورة في كل مادة ان يكون بعض آ ب صادقا
برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا بعض آ ب صادقا فنقيضه هو الصادق
وهو قولنا ولا شيء من آ هو ب واذا كان هذا صادقا فعكسه ايضا صادق
على ما تبين قبل من ان السالبة الكلية تنعكس وهو قولنا ولا شيء من ب آ
وقد كنا فرضنا ان كل ب آ هذا خلف لا يمكن فاذن قولنا ولا شيء من
آ هو ب هو كاذب واذا كان كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا بعض
آ ب واما الموجبة الجزئية فاقول انها تنعكس جزئية وذلك انه ان كان
بعض ب آ صادقا فبعض آ ب صادق ضرورة وان لم يكن صادقا
فنقيضه هو الصادق وهو ولا شيء من آ هو ب واذا صدق هذا
فعكسه ايضا صادق ثم وان لم يكن صادقا فنقيضه وهو ولا شيء من
آ ب كاذب فنقيضه هو الصادق وهو قولنا بعض آ ب واما الجزئية
السالبة فانها لا تنعكس وانما مثال ذلك ان جعلنا في موضع ب حيا وفي
موضع آ انسانا يصدق قولنا ليس كل حي انسانا لم يصدق عكسه وهو قولنا
ليس كل انسان حي وهذا كاف في الابطال كما قلنا فهذه هي المقدمات
المنعكسة وغير المنعكسة في المادة المطلقة واما المقدمات الاضطرارية فان
الكلية السالبة منها تنعكس كلية ايضا والكلية الموجبة جزئية وكذا الجزئية الموجبة كما
في المطلقة وبيان ذلك انه ان كان ولا شيء من ب آ باضطرار صادقا فا

فاقول انه يلزم ان يكون ولا شيء من آ ب باضطرار صادقا ايضا
برهان ذلك انه ان لم يكن صادقا فنقول ولا شيء من آ ب باضطرار فنقيضه
اذن صادق وهي اما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة التي هي مناقضة
الجزئية وللمادة الضرورية واما الموجبة الضرورية اذ كان ليس بينهما غيرها
بين المادتين فان المطلقة هي من طبيعة الممكن والمحال الذي يعرض
من فرضها هو واحد بعينه اذ كان الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل
لم يلزم عن انزاله محال لكن ان انزلنا ما الجزئية الضرورية تبين بالبيان
البيان المتقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض وان انزلنا
ما الجزئية الممكنة مثل ان نفرض بعض آ ب بامكان فهو ظاهر ان انزلنا ان
بعض آ ب بالفعل انه ليس يعرض عن ذلك محال لكن ان انزلنا ان بعض آ ب
بالفعل فبعض ب آ بالفعل لان الجزئية المطلقة قد تبين انعكاسها وقد كنا
وضعنا انه ولا شيء من ب آ بالضرورة هذا خلف لا يمكن فان الموجود
من طبيعة الممكن والممكن مضاد للضروري واذا كذبت الموجبة الجزئية
الضرورية والممكنة فواجب ان يصدق السالبة الضرورية الكلية لان
ما ليس موجودا بامكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة واما
الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضا جزئية ضرورية لانه ان كان
كل ب آ باضطرار صادق فاقول انه يجب ان يكون بعض آ ب باضطرار
صادق فان كان بعض آ ب بامكان لا باضطرار وجب ان يكون بعض آ ب
بامكان وذلك ببيان الفرض المتقدم المستعمل في الوجودية وذلك انه
اذا فرضنا بعض ب الذي هو موجود في آ بامكان شيئا محسوسا كان

كان ذلك الشيء بعض آ وبعض ب فيكون اذن بعض ب آ بالامكان
وقد كنا وضعنا كل ب آ بالاضطرار وهذا محال فاذن ان يكون
الصادق مع قولنا كل ب آ باضطرار ان بعض آ ب باضطرار واما
الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس ايضا ضرورية لانه ان كانت
بعض ب آ باضطرار فواجب ان يكون شيء من آ باضطرار هو ب والا لم
يكن شيء من ب باضطرار هو آ فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلقة
والاضطرارية وهذا البيان كشفناه هو البيان الذي عمده ارسطو فيها
وبه يحل الشكوك التي تشكك بها القدماء في هذا الكتاب القول في انعكاس المقدمات
الممكنة واما المقدمات الممكنة اعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة وهي التي
يمكن ان يوجد وان لا يوجد في زمان المستقبل فان حالها في انعكاس
الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية اعني ان الكلية
الممكنة والجزئية تنعكس جزئية وذلك بين انه ان كان كل آ ب بامكان او
بعض آ ب بامكان فاقول ان بعض ب آ بامكان لانه ان لم يكن بامكان بل
اضطرار فبعض آ ب باضطرار على ما تقدم وقد كان وضع ان كل آ ب با
مكان هذا خلف واما المقدمات السالبة التي في هذه المادة فانعكاسها
على ضد الانعكاس في الممكن وذلك ان الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية
والجزئية تنعكس على ما سنبين ذلك عند القول في المقاييس التي تأتلف من
المقدمات الممكنة والسبب في ذلك ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب
بالحقيقة على ما تبين في الكتب المتقدمة وانما قوتها قوة الموجبات وذلك ان
الجهة فيها نظير الكلية الوجودية في القضايا التي ليست فيها جهة وكان المقدمة

التي لا يقترن حرف السلب فيها بالكلية الوجودية وانما يقترن بالمحمول هي موجبة
مثل قولنا زيد يوجد لا خيرا او يوجد لا ابيض كذلك هذه القضايا التي كان
حرف السلب لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالمحمول مثل قولنا هذا ممكن
ان يكون في شيء من هذا ويمكن ان لا يكون في بعض هذا وسنبين
هذا فيما بعد بيانا اكثر واذ قد تبينت هذه الاشياء فلنقل من اي شيء
يأتلف القياس ومتى يأتلف وبماذا يأتلف وكيف جهة ائتلافه ومتى
يأتلف ايضا فانه يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة ثم من بعد ذلك ينبغي ان
نتكلم بالبرهان لان الكلام في القياس يجب ان يتقدم على الكلام في البرهان
لان القياس اعم من البرهان اذ كان كل قياس برهانا وليس كل برهانا
وذلك اذا كان شكله منتجا ولم يكن مقدماته صادقة فنقول ان القياس
المطلق في هذا الكتاب انما هو القياس يؤلف على مطلوب محدود مثل قولنا
هل كل ج هو آ ام ليس شيء من ج آ وهو بين انا اذا اخذنا شيئا مطلوبا
كج وآ اللذين هما طرفا المطلوب وهو مثلا ب انه يأتلف من ذلك المقدمتان
من ثلثة حدود ومتباينتان بحدين ومشتركان في حد واحد وانه اذا
اخذنا شيئا مشتركا للطرفين المطلوب بهذه الصفة انه يمكن ان يتبين به المطلوب
اعني ان ج هي آ وان ج ليست هي آ وليس فيها المنتج انه لكان ان نقول
ج هي ب وب هي آ فيلزم ان يكون آ في ج او نقول ج هي ب وب ليست
هي آ فيلزم ان لا يكون آ في ج ونسمي موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة الذي
هو ج الطرف الاصغر ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية الذي هو الطرف الاكبر
والحد المشترك بينهما الذي هو ب الحد الاوسط ونسمي المقدمة التي فيها الطرف

الطرف الاكبر الكبرى ويسمى ترتيب الحد الاوسط من الطرفين الشكل و
لما كان الحد المشترك من الطرفين له اوضاع اربعة احدها ان يكون
موضوعا للطرفين او محمولا عليهما او موضوعا للاكبر ومحمولا على الاصغر
او عكس ذلك فلننظر في اي ترتيب منها يصح ان يكون الاشكال الطبيعية
للقوة الفكرية اعني التي يضع عليها الناس بالطبع لا بقوة صناعية
فان هذا هو القياس الذي نروم اعطاؤه بهذه الصناعة اعني التي
نروم حصر اجناسه وتمييز الاصناف المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة
ومن هذا الفحص يتبين لك ان الاشكال الحملية ثلثة وان الشكل الرابع
الذي يصنعه جالينوس ليس بشكل طبيعي وهو ان يكون الحد الاوسط
محمولا على الطرف الاعظم موضوعا للاصغر لانه ليس يتخيل فكره بالطبع
اعني انه ليس يوجد في كلام الناس ولو وجد لكان من الشكل الاول فلم يكن
رابعا الشكل الاول فنقول انا اذا رتبنا الحد الاوسط من الطرفين بان يكون
محمولا على الاصغر والاكبر محمولا عليه مثل ان نقول كل ج هو ب وكل ب هو آ
فهو البين بنفسه ان هذا الترتيب طبيعي وانه موجود لنا بالطبع وارسطو
يسمي هذا الترتيب الشكل الاول ولما كانت كل مقدمتين اما ان يكون
كلاهما كلية او جزئية او مهملة او يكون احديهما كلية والاخرى جزئية و
وكل واحد من هذه الثلثة ينقسم قسمين اما ان يكون الكلية الكبرى والجزئية الاصناف ٩
الصغرى وبالعكس وكذا الكلية مع المهملة والجزئية مع المهملة وكل واحد من
هذه الاصناف التسعة من التركيب اما ان يكون موجبتين معا وسالبتين معا
او يكون احدهما موجبة والثانية سالبة وهذا ان ضربان احدهما ان الصغرى

هي السالبة والكبرى هي الموجبة والضرب الثاني عكس هذا فهو بين اذا
ضربنا هذه الاربعة في تلك التسعة حدث عنها في هذا الشكل ستة وثلثون
اقترانا وارسطو يبين المنتج منها من غير المنتج على ما نقول اما متى كانت المقد
متان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة كلية من ذلك ان كل ج هو آ و
ذلك بالضرورة وهذا مثال ذلك من المواد انا متى وضعنا ان كل انسان
حيوان وكل حيوان حساس فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل
انسان حساس واللزوم ههنا ظاهر من معنى المقول على الكل الذي رسمناه في
اول هذا الكتاب وذلك ان معنى قولنا كل ب هو آ وكل حيوان حساس
وهي المقدمة الكبرى وهذا ان ليس انما هو ان كل ما هو ب ويوصف
بب بالايجاب فهو آ فاذا اضفنا الى هذا الوضع ان ج يوصف بب بالايجاب
لزم ضرورة ان يوصف ج بآ وكذلك قولنا كل حيوان حساس انما يريد به
كل ما يوصف بانه حيوان فهو حساس فاذا اضفنا الى هذا ان الانسان
يوصف بانه حيوان فهو ظاهر انه يجب ان يوصف بالحساس فهذا هو احد الضروب
المنتجة في هذا الشكل وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين وكانت
الكبرى سالبة والصغرى موجبة فهو ظاهر ايضا من معنى المقول ولا على واحد انه
ينتج سالبة كلية مثال ذلك قولنا كل ج فهو ب ولا شيء من ب فهو آ فيجب عن ذلك
ولا شيء من ج آ لان معنى قولنا ولا شيء من ب آ اي ولا شيء مما يوصف بب
بالايجاب هو آ و ج يوصف بب بالايجاب فيجب ان لا يوصف شيء من ج بآ واما متى
كانت المقدمتان الكليتان سالبتين معا او كانت الكبرى موجبة والصغرى
سالبة فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج لا كلي ولا جزئي وذلك ظاهر انه ينتج

في المواد مرة موجبا صادقا ومرة سالبا صادقا وخرج ايضا ليس فيه
معنى المقول على الكل اذ انّ شرط ما يقال على الكل انما هو ان يكون لا يسلب
عن كل ما يوصف بب وصف الايجاب ولما كانت ج توصف بب وصف سلب
لم يجب ان توصف با وصف سلب سواء كانت الكبرى موجبة او سالبة فاما
ان هذين القرينين ينتج ان في المواد مرة موجبة صادقة ومرة سالبة صادقة
فذلك متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين الكبرى منهما موجبة
والصغرى سالبة مرة الحي والانسان والفرس على ان الحي هو الحد الاكبر و
الاوسط الانسان والاصغر الفرس ومرة الحي والانسان والحجر فانه اذا
قلنا ولا فرس واحد انسان وكل انسان حي انتج موجبا كليا وهو ان
كل فرس حي واذا قلنا ولا حجر واحد انسان وكل انسان حي انتج سالبا كليا
وهو قولنا ولا حجر واحد حي واذا كان هذا التركيب مرة ينتج السالب ومرة
ينتج الموجب فليس يلزم عنه شيء آخر بالاضطرار وانما على ما اخذ في حد القياس
واذا كان ذلك كذلك فليس بقياس وكذلك الحدود التي ينتج الموجب في المقدمتين
السالبتين الكليتين هي النطق والفرس والانسان والتي ينتج السالب هي
النطق والفرس والحمار وذلك انه ولا انسان واحد فرس ولا فرس واحد ناطق
ينتج كل انسان ناطق وايضا ولا حمار واحد فرس ولا فرس واحد ناطق
ينتج ولا حمار واحد ناطق فان هذا التأليف مرة ينتج الموجب ومرة ينتج السالب
فليس بتأليف قياسي فهذه جمل المقاييس التي تأتلف من مقدمتين كليتين في
هذا الشكل اعني ان اثنين منها منتج واثنين غير منتج الا انه ينبغي ان يعلم ان
الذي من كليتين سالبتين في هذا الشكل ليس ينتج اصلا شيئا من الاشياء لا

(ايضا)

بقياس صناعي ولا بقياس طبيعي وهو الذي تأتي به الفكرة من غير روية واما
التي الصغرى فيه سالبة فقد يظن به انه ينتج سالبة جزئية اذا انعكست المقدمتان
لكن هذا النوع من الانتاج ليس هو من قياس يقع عليه الفكرة بالطبع و
انما كان يكون منتجا لو كان في الشكل الرابع قياسا طبيعيا والمقصود
ههنا كما قلنا انما هو احصاء المقاييس التي تقع عليها افكار الناس بالطبع و
اما التي كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية
فانه متى كانت الكلية هي الكبرى موجبة كانت او سالبة وكانت الجزئية هي
الصغرى وكانت موجبة فانه يكون عن ذلك قياس منتج كامل مثال ذلك انه
متى وضعنا ان بعض ج هو ب وكل ب هو ا فانه يجب ان يكون بعض ج
هو ا وذلك بين من معنى المقول على الكل لان معنى قولنا كل ب هو ا كما قلنا
غير مرة هو كل ما يوصف بب ايجابا هو ا وبعض ج موصوفا بب فواجب
ان يكون ذلك البعض موصوفا بكل ا وكذلك متى وضعنا بعض ج هو ب و
لا شيء من ب ا فانه يجب عن ذلك ان بعض ج ليس ا وذلك ايضا بين من معنى المقول
على الكل لا سالب وعلى هذا النحو يلزم الامر متى جعل عوض الجزئية في هذين الصنفين
مهملة لان المهملة قوتها قوة الجزئية اذ كانت المهملة لا يعكسها ان يفهم جزئية وذلك
هو الذي اللازم الضروري الوجود فيها واما كونه دالا على المعنى الكلي فليس بلازم لها
ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية واما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى
موجبة كانت او سالبة وكانت المقدمة الكبرى غير كلية اما مهملة واما جزئية
سالبة او موجبة فانه لا يكون عن ذلك قياس وذلك لظهور ما من انه ليس يوجد فيها
معنى المقول على الكل ولظهورها ايضا من المواد اعني انها يوجد منتج في المواد مرة

موجبا ومرة سالبا ومثال ذلك متى وضعنا ان كل ج هو ب وا موجودة
في بعض ب او غير موجودة في بعض ب فانه ليس يلزم هذا ان يكون ا مسلوبة
عن بعض ج او موجودة في بعض ج وقد سلم نقض ما ههنا معنى
من شرط المقول على الكل الكلية الموجودة فيه اذ كان معنى المقول على الكل
ان يكون ا محمولا بايجاب وسلب على كل ما يوصف بب بايجاب فقط وا ههنا
انما هي مقولة على بعض ب لا على كلها ومثال الحد والتي ينتج الموجب الصادق
في التي الصغرى منها كلية موجبة والكبرى موجبة جزئية الخير والغنية و
الحكمة وذلك ان كل حكمة قنية وبعض الغنية خير والنتيجة كل حكمة خير والتي
ينتج السالب الجهل والغنية والجهل الذي على طريق الملكة اعني المكتسب وذلك ان
الجهل المركب
كل جهل قنية وبعض الغنية خير ولا جهل واحد خير وهذا هو ايضا غير منتج بالطريق الطبيعي وكذلك متى وضعنا انه لا شيء من ج هو ب وبعض ب
ا او بعض ب ليس هو ا فانه لا ينتج نتيجة محفوظة الكيفية وذلك بين ايضا من
معنى على الكل ومن المواد في مثال الحد والمقدمات التي ينتج الموجب في الكبرى
فيه موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية الابيض والقرس والققنس وذلك انه لا
ققنس واحد قرس وبعض القرس ابيض ينتج كل ققنس ابيض والحد والتي ينتج
سالبة صادقة الابيض والقرس والغراب وذلك انه ولا غراب واحد قرس
وبعض القرس ابيض ينتج ولا غراب واحد ابيض وبعض القرس ابيض وهو سالب
صادق وانما يتبين في امثال هذه المقاييس انه ينتج الموجب الكلي مرة و
السالب الكلي مرة فيتبين انه ليس ينتج سالبا جزئيا وموجبا جزئيا وذلك ان من
جهة انها قد ينتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها ان ينتج دائما سالبا جزئيا ومن

حرا بعض الكبير ينتج ع منه ودوام و بقيته

جهة انها ينتج سالبا الكلي فليس يمكن فيها ان ينتج دائما لا موجبة كلية
ولا جزئية وهذا ليست مقاييس بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي ولكن
يبقى الامران اتخذ ههنا بدل الجزئية مهملة اذ كانت قوتهما واحدة
واحدة وكذلك ايضا متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت او
سالبة وكانت المقدمة الصغرى جزئية سالبة فانه لا يكون ايضا قياس
ينتج الحكم بطريق الطبيعي لان الطرف الاصغر لما كان ليس يوجد فيه
الحد الاوسط اعني ليس هو محمولا عليه بايجاب على طريق الشرطية المعروفة
في المقول على الكل امكن ان يوجد الطرف الاكبر فيه وان لا يوجد في شيء
منه ومثال ذلك انا اذا وضعنا ان بعض ج غير موجود التي هي ب وكل ب ا
بانه يمكن ان ينتج ان ا موجودة مرة لبعض ج ومرة غير موجودة ومثال
حدود ذلك من المواد الحي والانسان والابيض وذلك ان بعض الابيض
ليس بانسان فكل انسان حي فان كان قولنا بعض الابيض ليس بانسان
وهي السالبة الجزئية يصدق مع السالبة الكلية وهي قولنا ولا واحد من الابيض
انسان كان القياس من تلك المقدمتين صغراهما سالبة وكبراهما موجبة
كلية وقد تبين ان هذا غير منتج من جهة الحدود والتي ينتج المتضادين
وان كانت لا يصدق مع قولنا بعض الابيض ليس بانسان فان
السالبة الكلية فيكون بعض الابيض ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان
فاذن لا يوجد في هذا الموضع حدود ينتج المتضادين اعني الموجب
والسالب اذا كان يجب ان يكون بعض ج هو ا لانه اذا صدق مع قولنا
بعض الابيض ليس بانسان قولنا ان بعض الابيض انسان كان اللازم عن

هذا التأليف بالبعض منتج وهو الذي يكون من موجبة صغرى جزئية و
كبرى كلية وقد تبين انه منتج ولا بد من موجبة جزئية فلذلك لا يصح ان يوجد
في مثل هذه المادة اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة
الجزئية وهي التي تسمى جزئية بالطبع ان هذا التأليف غير منتج فانه يمكن ان
نجد في ذلك البعض الذي سلب عن الانسان ما يصدق عليه الحيوان وما
يكذب عليه وذلك ان بعض الابيض الذي ليس بانسان اوز ومنه الثلج
مثلا صدق قولنا ولا ثلج واحد حيوان واذا وضعنا الققنس مثلا صدق
قولنا ان الققنس حيوان فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان هذا التأليف مرة ينتج
موجبا كليا صادقا ومرة سالبا صادقا كليا وهما المتضادان وقد
يمكن ايضا ان يرى ان هذا التأليف غير منتج من جهة انه انما يطلب فيها المنتج
دائما لا بحسب موافقة من المواد ولما كان هذا التأليف انما يمكن انه ينتج موجبة
جزئية فانما ينبغي في الموضع الذي يكون الجزئية السالبة فيه جزئية سالبة بالطبع
اعني في المادة التي يصدق معها الموجبة الجزئية ولا في المادة التي يصدق معها
الموجبة الجزئية ولا في المادة التي يصدق معها السالبة الكلية وهي التي تسمى جزئية
بالوضع وكان المطلوب من التأليف انما هو المنتج بالذات وهو المنتج في كل
مادة لم يعد هذا التأليف من القياسات المنتجة كما لا يعد الذي من موجبتين في
الشكل الثاني منتجا وان كان قد ينتج في بعض المواد لان المواد التي تتفق
فيها الانتاج من التي لا يتاتى فيها الانتاج قد يكون عندنا مجهولة وكذلك
يتبين ايضا ان التأليف الذي يكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية و
الصغرى سالبة جزئية انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه وعدد وذلك من

غير التامي والانسان والابيض وذلك ان بعض الابيض ليس بانسان ولا
انسان واحد غير تام فانا اخذنا من ذلك البعض الثلج والققنس انتج
لنا ان الثلج غير تام وان الققنس الذي هو الطائر تام فهذا التأليف
ينتج المتقابلين معا واذا كانت المقدمتان المأخوذتان في هذا
الشكل كلتاهما جزئيتين او مهملتين او واحدة منهما مهملة والثانية جزئية فانه لا يكون من
ذلك قياس موجبتين كانتا معا او سالبتين معا او احدهما موجبة والا
خرى سالبة وذلك بين من انه ليس يوجد فيهما معنى المقول على الكل اذ كان
الشكل الاول في ذلك يقتضي شرطين احدهما ان يكون الكبرى كلية كيف ما كانت في كيفيتها
اعني موجبة او سالبة وان يكون الصغرى موجبة ولا بد كيف ما كانت في كميتها
اعني كلية او جزئية وقد تبين انه غير منتج من الحدود التي تنتج المتضادات
في جميع هذه التأليفات والحدود العامة لها اما فيما ينتج الموجب الكلي فالحي و
الابيض والانسان اعني ان يكون الحي هو الطرف الاعظم والابيض الاوسط
والانسان الاصغر وذلك انا نجد في هذه الحدود جميع اصناف تلك التأليفات
كلها تنتج موجبا وذلك ان بعض الانسان ابيض وبعض الابيض حي وبعض
الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحي وكلتاهما يلزم عنها ان الانسان
حي واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالب الكلي فالحي والابيض
والحجر اعني ان يكون الحي هو الاكبر والابيض الاوسط والاصغر الحجر فقد
تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج وان المنتج منها اربعة فقط وهو
الذي يكون من موجبتين كليتين ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى
ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة

صغری فانه ینتج جمیع اصناف القضایا اعنی انه ینتج موجبة کلیة وموجبة جزئیة
وسالبة کلیة وسالبة جزئیة واما المقاییس المنتجة فی هذا الشکل کاملة ولذلک
یسمی بالشکل الاول وما ظن القدماء من ان الثلثة الاصناف التی فی هذا الشکل
قد ینتج بنتیجتین اعنی الصنف الذی ینتج السالبة الکلیة قد ینتج عکسها وکذلک الذی
ینتج الموجبة الجزئیة والذی ینتج الموجبة الکلیة اعنی انهما ینتجان عکسهما
وهی موجبة جزئیة فذلک جهل بغرض ارسطوطالیس وذلک ان ارسطو انما قصد ان یعدد
ههنا اصناف النتائج الموجودة بالذات واولا للمقاییس الطبیعیة لا الموجودة
بالعکس ثانیا وعلی غیر مجری الطبیعی القیاس المعقول فی الشکل الثانی واما فیه
حمل الحد الاوسط علی الطرفین جمیعا اعنی علی موضوع المط وعلی محموله وذلک اما
بان یکون محمولا علیهما بالایجاب وسلبا او محمولا علی احدهما بالایجاب وعلی الثانی
سلبا کان الکل فی کلیهما کلیا او جزئیا او فی احدهما کلیا وفی الآخر جزئیا او مهملا
فانه بین ان مثل هذا التألیف هو تألیف قیاسی وان الفکرة الاولی لا تقع علیه بالطبع
لا بالطریق الصناعی ومثال ذلک انه قد یقول القائل هذا السقط لیس بحی فیقال له ولم ذلک
فیقول لان الحی یستهل صارخا فانه من البین ان هذا القول قد حذف منه فالمقدمة
الصغری لبیانها وهی ان هذا الطفل لم یستهل صارخا وهذا هو اخذ المستهل صارخا الذی
هو الحد الاوسط محمولا علی الطرفین فیسمی هذا التألیف الشکل الثانی ولیسم الحد
المحمول علیهما ایضا الحد الاوسط وموضوع المطلوب الاصغر ومحمول المطلوب الاکبر
والمقدمة التی موضوعها موضوع المطلوب المقدمة الصغری والتی موضوعها
محمول المط المقدمة الکبری ولنفرض الاول فی هذا القول هو الطرف الاصغر ثم
یلیه الاوسط ثم یلیه الاعظم لیتمیز ان الطرف الاکبر والاصغر لانهما فی هذا الشکل لا یتمیز

الا بالاضافة الی المط وهذا الشکل لیس یوجد فیه قیاس کامل وقد یوجد فیه قیاسات
منتجة اذا کانت المقدمتان کلیتین وغیر کلیة واما اذا کانت کلیة فان القیاس
انما یوجد فیه اذا کان الاوسط محمولا علی احد الطرفین [illegible] کان القیاس ینتج
بالایجاب وکان محمولا علی الآخر بالسلب واما اذا کان محمولا علیهما بالایجاب فلیس یکون
فیه قیاس منتج فلنضع اولا مقدمتین کلیتین احدیهما سالبة والاخری موجبة
ولتکن الکبری هی السالبة والصغری هی الموجبة فاقول انهما ینتجان سالبة کلیة
مثال ذلک کل ج هو ب ولا شیء من ا هو ب فاقول انه یلزم من ذلک ان لا شیء من ج هو
ا لانه اذا انعکست النتیجة الکلیة وهی قولنا ولا شیء من ا هو ب وقلنا ولا شیء من ب
هو ا وقد کان معنا ان کل ج هو ب انتج لنا فی الصنف الثانی من الشکل الاول
ان لا شیء من ج هو ا ولنضع السالبة ایضا هی الصغری والموجبة هی الکبری
فاقول ان هذا التألیف ینتج ایضا سالبة کلیة مثال ذلک قولنا ولا شیء من ج هو ب
وکل ا هو ب فهذا ینتج انه ولا شیء من ج هو ا برهان ذلک انا اذا عکسنا المقدمة التی
فیکون معنا ولا شیء من ب هو ج وقد کان معنا ان کل ا هو ب فینتج لنا فی الصنف
الثانی من الشکل الاول انه ولا شیء من ا هو ج ثم نعکس هذه النتیجة فیکون معنا
ولا شیء من ج هو ا وهذه النتیجة بعینها کانت نتیجة القیاس الاول من هذا الشکل واما
اذا کانت المقدمتان الکلیتان موجبتین او سالبتین معا فانه لا یکون من ذلک
قیاس منتج ومثال ذلک انا اذا وضعنا کل ج هو ب وکل ا هو ب فاقول انه لیس یلزم
عن ذلک ان یکون کل ج هو ا ولا بعض ج هو ا وذلک یتبین من المواد التی
ینتج المتضادات مثال الحد والتی ینتج الموجبتین من المواد الاربع والجوهر
والحجر علی ان ناخذ الجوهر هو الحد الاوسط وذلک ان کل انسان جوهر وکل حجر
جوهر وهذا ینتج فی هذه المادة ان کل انسان حی

جوهر و هذا ينتج في هذه المادّة ان كل انسان حي ومثال الحدود التي ينتج
السالب من المواد الحجر والجوهر والحي وذلك ان كل حجر جوهر وكل حي جوهر ينتج ولا
حجر واحد حي فلكن متى وضعنا انه لا شي من ج هو ب ولا شي من ا هو ب فانه
يوجد هذا التاليف ايضا في المواد ينتج المتضادين معا ومثال ذلك الحدود التي
ينتج الموجب الانسان والخط والحي وذلك انه ولا انسان واحد خط ولا حي خط ينتج واحد
وكل انسان حي ومثال الحدود التي ينتج السالب الكلي الحجر والخط والحي وذلك انه و
لا حجر واحد خط ولا حي واحد خط ينتج ولا حجر واحد حي فيوجد هذا التاليف
مرة ينتج الموجب ومرة ينتج السالب فليس بقياس وقد تبين من هذا القول
انه اذا كانت المقدمتان الكليتان متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون
وان القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذ كان انما تبين انها منتجة
بغيرها لا بنفسها وهو ردها الى الشكل الاول فاما اذا كانت احد المقدمتين
في هذا الشكل كلية والاخرى جزئية فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية
وكانت احديهما مخالفة للاخرى في الكيفية اعني ان كانت احديهما سالبة كانت
الاخرى موجبة فانه يكون من ذلك قياسات منتجة فليكن اولا الكبرى سالبة كلية و
الصغرى موجبة جزئية ومثال ذلك ان يكون بعض ج هو ب ولا شي من ا ب
فاقول انه من الاضطرار ان يكون بعض ج ليس هو ا لانه ينعكس ولا شي من ب ا
فيكون معنى بعض ج هو ب ولا شي من ب ا فيرجع هذا الى الشكل الاول و
قد تبين انه يلزم من هذا الشكل ان يكون بعض ج ليس هو ا وليكن ايضا
المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية ومثال ذلك ان يكون بعض
ج ليس ب وكل ا هو ب فاقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض ج ليس هو ا

برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض ج ليس هو ا صادقا فليكن النقيض
نقيضه وهو ان كل ج هو ا ونضيف اليه المقدمة الثانية التي وضعنا وهي قولنا
وكل ا ب فيلزم عنه في الشكل الاول ان يكون كل ج هو ب وقد وضعنا ان
بعض ج ليس ب هذا خلف لا يمكن وما يلزم عنه الكذب فهو كذب والكذب انما
يلزم من وضعنا ان كل ج ا فقولنا كل ج ا كذب فنقيضه اذن صادق وهو
قولنا بعض ج ليس ا فذلك ما اردنا بيانه واما اذا كانت المقدمة الكبرى في
هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية وكانت احديهما مخالفة في الكيفية للاخرى
فانه لا يكون عن ذلك ايضا قياس فليكن اولا الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة
كلية ومثال ذلك ان يكون كل ج هو ب وبعض ا ليس ب وبيان ذلك انما يوجد
ينتج في المواد المختلفة المتضادين معا فالحدود التي ينتج الموجب الغراب الحي و
الجوهر والغراب هو الاصغر والحي هو الاوسط فان كل غراب حي وبعض
الجوهر ليس بحي ينتج كل غراب جوهر وهو موجب صادق واما الحدود التي ينتج
السالب فهي الغراب والحي والابيض وذلك ان كل غراب حي وبعض الابيض
ليس بحي ينتج ولا غراب واحد ابيض وذلك صادق وكذلك كل نتيجة لا يكون
قياسا اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية ومثال ذلك
ولا شي ج ب وبعض ا هو ب والحدود التي ينتج الموجب في هذا التاليف
هي الحجر والحي والجوهر والجوهر هو الاصغر والحي هو الاوسط وذلك انه ولا حجر واحد
حي وبعض الجوهر حي يكون النتيجة كل حجر جوهر والحدود التي ينتج السالب هي
العلم والحي والجوهر والعلم هو الاصغر يجب ترتيبها والحي هو الاوسط
وذلك ان العلم ليس بحي وبعض الجوهر حيوة والنتيجة العلم ليس بجوهر فقد

تبين انه اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها متى
يكون قياس ومتى لا يكون واما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين في
الكيفية اعني اما سالبتين معا او موجبتين معا فلا يكون منهما قياس البتة
فليكن اولا سالبتين ولتكن الكلية هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى ومثال
ذلك ان يكون ثابتة لكل ج ولا شي من ا هو ب وبيان ذلك ان قولنا ب
ليس كل ج هو غير محدود فقد يصدق مع السالبة الكلية وقد يصدق مع الموجبة
الجزئية فاذا اصدقت معه السالبة الكلية ولم يكن مستحيلا على ما بيناه و وجدت
حد و ينتج الموجبة الكلية واذا اصدقت معها الموجبة الجزئية لم يوجد حد و
ينتج موجبة كلية وذلك انه لو وجدت حد و ينتج ان كل ب ا هو ا وقد كان
بعضا ولا شي من ا هو ب لقد كان يجب الا يكون ولا شي من ب هو ب فيكون
الجزئية التي سالبة بالوضع لا بالطبع وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع وهي التي
تصدق معها بعض ج هو ب بما خلفنا لكن بين ان هذا التاليف
ينتج من قبل ان تلك التي الجزئية غير محدودة اعني انها مرة يكون جزئية بالطبع ومرة
بالوضع فيكون مرة ينتج ومرة لا ينتج وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج لم يعد قياسا
اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائما وبالاضطرار وقد يمكن ان يستعمل في هذا
البيان المتقدم الذي استعمل في نظير هذا من الشكل الاول بان يوخذ من ذلك البعض شي
يصدق عليه محمول المطلوب وشي يكذب عليه مثال ذلك انا نقول بعض الابيض ليس حي
والحجر واحد حتى ثم يوخذ من بعض الابيض ما يكذب عليه الحجر وهو الثياب الابيض وما يصدق
عليه الحجر وهو الرخام ولكن هذا البيان قوته قوة النقل الى الرتبة الصغرى الكلية
ولذلك ما يظن ان ارسطو انما ترك بيانه ههنا عنه ولنكونا ايضا موجبتين ويكون الكلية

هي

هي الصغرى مثل ان يكون بعض ج ب وكل ا ب فانه ايضا لا يكون من ذلك قياس
وذلك انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية كان ذلك غير منتج على
ما تبين و وجدت حد و ينتج الموجبة ما ان ا ب وان صدقت معها
السالبة الجزئية لم يوجد هنالك حد و ينتج الموجب الكلي للسبب الذي قلناه
في الذي يكون من سالبتين لكن بين انه غير منتج بتلك الوجه بعينه الذي بينا
ذلك واما كانتا جميعا سالبتين وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي
الكبرى مثل ان يكون ولا شي من ج ب وبعض ا ليس هو ب فانه لا يكون
عن ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجب الكلي فيه هي الغراب والابيض والحي والغراب
هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحد الاكبر هو الحي والتي ينتج السالب الغراب والا
بيض والحجر والغراب هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحجر الاكبر هو كذلك لا يكون
قياس وان كانتا موجبتين معا ويكون المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي
الكبرى لا ينتج المتضادين في مثال الحدود والتي ينتج الموجب القفنس والابيض
والحي والقفنس هو الاصغر والابيض هو الاوسط والحي الاكبر وذلك ان كل قفنس
وبعض الحي ابيض والنتيجة كل قفنس حي والتي ينتج السالب الكلي الثلج والابيض والحي
وذلك ان كل ثلج ابيض وبعض الحي ابيض والنتيجة ولا ثلج واحد حي فقد تبين انه
اذا كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية ومختلفتين في الكمية انه لا يكون
في هذا الشكل قياس واما اذا كانت كلتاهما جزئيتين او مهملتين او واحدة منهما جزئية و
الثانية مهملة فانه لا يكون ايضا منهما قياس كانتا موجبتين معا او سالبتين
معا او واحدة منهما موجبة والثانية سالبة لان جميعها ينتج في المواد المختلفة الموجبة
تارة والسالبة تارة والحدود العامة التي ينتج الموجب في جميعها الآن لان

الابيض و الحي الانسان هو الاصغر و الابيض الاوسط و الحي الاكبر و لن يخفي عليك تأليفها و كلها
ينتج ان الانسان حي و الحدود الثالثة بجميعها التي ينتج ان لا شيء من الناطق و الابيض و الحي و الاصغر
هو غير الناطق و الاوسط الابيض و كلها ينتج ان غير الناطق ليس بحي فقد تبين من هذا
القول انه اذا الواحد في هذا الشكل قياس ينتج عن الاضطرار ان يكون المقدمات على ما و
صفنا اعني ان يكون الكبرى كلية و الثانية مع انفهامها في الكيفية و انه اذا وجدت المقدمات
بهذه الصفة من الاضطرار ان يكون في هذا الشكل قياس و يتبين مع هذا ان كل قياس يكون في
هذا الشكل هو غير كامل اذ كان انما يتبين فيانه قياس اذا زيد فيه شيء آخر او ما ... الامور اللاحقة
بالمقدمات مثل انعكاسها و رجوعها الى الشكل الاول و انما باستعمال بيان الخلف في
ذلك و هو بين انه لا يكون في هذا الشكل نتيجة موجبة و انما يكون سالبة كلية او جزئية القول

في الشكل الثالث اذا كان الحد الاوسط موضوعا للطرفي المطلوب و الطرفان محمولان
عليه فانه يسمى هذا الشكل الشكل الثالث مثل ان يكون أ و ج محمولتان على ب و هو بين ان
هذا الشكل ايضا شكل لمسمى و ذلك انه قد يقول القائل ان ج هي أ لكون ب هي ج و هي أ
و من المواد الجسم محدث الحائط جسم و الان الحائط محدث و المقدمة التي فيها موضوع الحد
يسمى الصغرى و هو الذي فيه الاصغر و التي فيها محمول المطلوب الذي هو الطرف الاكبر تسمى الكبرى و
ليكن مثال الطرف الاصغر ج و الاوسط ب و الاكبر أ و يكون ترتيبها في القول ان يبتدأ اولا
بالحد الاوسط ثم يليه الاصغر ثم يليه الاوسط ثم يليه الاكبر و ليس يكون ايضا في هذا الشكل قياس
كامل و قد يمكن ان يكون فيه قياس اذا كانت مقدمتاه كليتين و احديهما كلية و الاخرى
جزئية و قد يمكن ان لا يكون فيهما قياس فليكن اولا المقدمتان كليتين و ليكن موجبتين
مثال ذلك قولنا كل ب هو ج و كل ب هو أ فاقول انه ينتج بعض ج هو أ لانه ينعكس الصغرى
الكلية و هي قولنا كل ب هو ج جزئية فيصير بعض ج هو ب و معنا ان كل ب هو أ فينتج م

(الشكل)

ن الشكل الاول ان بعض ج هو أ على ما تبين انسا كم و قد يتبين هذا بالخلف
و بالافتراض اما بالخلف فبان ناخذ نقيض النتيجة و نضيفها اليها الى احدى المقدمتين
فيلزم عنها نقيض المقدمة الثانية و ما لزم عنه الكذب فهو كذب و اما بالا
فتراض فبان يوجد بعض ج هو أ و لا ان د في كل ب و ز جزء من ب فز
ضرورة جزء من ج و لان أ في كل ب و ز جزء من ب فز ضرورة جزء من أ و هكذا
فجزء من ج فبعض ج هو أ و كذلك متى كانت المقدمة الكبرى سالبة و الصغرى
موجبة فانه يكون ايضا قياس مثال ذلك قولنا كل ب هو ج و لا شيء من ب
هو أ فاقول انه ينتج بعض ج ليس هو أ اعني سالبة جزئية لانه اذا انعكست الموجبة
الكلية جزئية استقت القول هكذا بعض ج هو ب و لا شيء من ب هو أ فبعض
ج ليس هو أ و ذلك في الشكل الاول و اما اذا كانت الكلية السالبة هي الصغرى
و الكلية الموجبة هي الكبرى مثل قولنا و لا شيء من ب هو ج و كل ب هو أ
فانه لا يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب لانه ينتج المتضادين عند استعمالنا في
المواد مثل الحد و التي ينتج الموجب الفرس و الانسان و الحي و الاصغر هو
الفرس و الاوسط هو الانسان و ذلك انه و لا انسان واحد فرس و كل انسان
حي ينتج كل فرس حي و هو موجب صادق و الحد و التي ينتج السالب غير الناطق
و الانسان و الحي و الانسان ليس بغير ناطق و الانسان حي ينتج ان غير الناطق
ليس بحي و اما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين فانه لا يكون قياس
اما فالحد و التي ينتج الموجب الفرس و غير الناطق و الحي و الفرس الاصغر
و غير الناطق الاوسط و ذلك ان غير الناطق ليس بفرس و ليس بحي ينتج الفرس
حي و التي ينتج السالب الفرس و غير الناطق و الانسان و الفرس الاصغر و

وغير التام هي الاوسط والان التام الاكبر وذلك ان غير التام هي ليس بنوع وغير
التام هي ليس بانسان فقد تبين متى يكون قياس منتج بهذا الشكل اذا كانت
المقدمتان كليتين ومتى لا يكون وذلك انه اذا كانتا موجبتين كان
قياسا منتجا موجبا جزئيا وكذلك متى كانت الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة
كان القياس منتجا سالبا جزئيا واما اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى
الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة فانه لا يكون قياس منتج واما اذا كانت
احديهما كلية والاخرى جزئية ايهما اتفق وكانتا موجبتين فانه يكون
قياس ينتج موجبة جزئية مثال ذلك انه اذا وضعنا ان كل ب هو ج و
وبعض ب هو ا فانا نقول ان بعض ج هو ا اعني اذا كانت الصغرى هي
الكلية والكبرى هي الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو ا فيكون معنا بعض
ا هو ب وكل ب هو ج فينتج في الشكل الاول ان بعض ا هو ج ثم تنعكس
هذه النتيجة فينتج المطلوب وهو ان بعض ج هو ا وهذا ينتج بعكسين وذلك
ايضا ان كانت الجزئية هي الصغرى والكلية هي الكبرى فانه يكون قياس
منتج ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو ج وكل ب هو ا وذلك انه تنعكس
هذه الجزئية فيكون معنا بعض ج هو ب فاقول انه ينتج ان بعض ج هو ا وقد
تبين هذا بالافتراض وذلك انه اذا فرضنا بعض ب مثلا هو د كان كل د
هو ب وكل د هو ا ورجع الى الذي من كليتين موجبتين في هذا الشكل بعينه
ان ينتج بعض ج هو ا وقد تبين سابقا الكلام المتقدم وهو الذي يسمى الخلف وذلك
بان نأخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين فيلزم ان يكون التالية
مثال ذلك انا نأخذ ولا شيء من ج هو ا الذي هو نقيض النتيجة ونضيف

اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا بعض ب هو ج فينتج لنا في الشكل
الاول ان بعض ج ليس هو نقيض المقدمة الكبرى التي وضعناه وهو ان
كل ب هو ا وقد ساق الكلام بوضع النقيض لكن النتيجة فيه الى المحال وذلك
النقيض اذن محال فالنقيض صادقة عامة واما اذا كانت احديهما موجبة و
الثانية سالبة وكانت المقدمة السالبة الكبرى والموجبة الصغرى فقد
يكون قياس مثال ذلك انا نفرض ولا ان السالبة الكبرى هي الجزئية والموجبة
الصغرى هي الكلية مثل ان يكون كل ب هو ج وبعض ب ليس ا فانا نقول انه ينتج
ان بعض ج ليس ا وذلك بسياقة الكلام الى المحال وذلك انه ان لم يكن صادقا
قولنا بعض ج ليس ا فيكون الصادق نقيضه وهو كل ج هو ا فاذا اضفنا الى
هذه المقدمة الصغرى وهي ان كل ب هو ج ينتج لنا ان كل ب هو ا وذلك محال لانه
نقيض المقدمة الكبرى لانا قد كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا فنقيضه هو الصادق
وهو ان بعض ج ليس ا وقد تبين ذلك بالفرض اذا فرض بعض ب ليس ا هو س
ولكن شيئا فيكون معنا ولا شيء من س هو ا وكل س هو ج لان س هو جزء من ب
فهو داخل الصنف المنتج من هذا الشكل الذي من كليتين الكبرى سالبة والصغرى موجبة
وينتج بعض ج ليس ا وهذا الصنف ليس يتبين بالانعكاس وذلك اذا كانت السالبة الكبرى
هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية فانه يكون ايضا قياس منتج ومثال ذلك
بعض ب هو ج ولا شيء من ب هو ا فينتج بعض ج ليس ا وذلك اذا عكسنا الموجبة
ثم رجع الى الشكل الاول اما اذا كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة و
الصغرى هي السالبة فانه لا يكون في ذلك قياس على الحال وهذا صنفان كان
في الاولى منهما ان يكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية مثال ذلك

الصنف الثاني مثل هذا فلنضع اولا الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية
مثال ذلك قولنا بعض ب ليس ج وكل ب هو ا فاقول ان هذا غير منتج وذلك
انه منتج في المواد المختلفة المتضادتين معا فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب
الانسان والحي والناطق والانسان هو الاصغر والحي هو الاوسط والناطق هو
الاكبر وذلك ان بعض الحي ليس بانسان وكل حي نام وكل انسان نام واما الحد
التي ينتج ان الانسان ليس يوجد او كان قد يصدق مع ان بعض الجزئية الموجبة الجزئية
فيكون بعض ب هو ج وكل ب هو ا فبعض [illegible] اذن هو ا فاذن ليس يصدق ان و
لا شي من ج ا لكن هذا الصنف يصدق في غير المنتج فقد قلنا انما ينتج في بعض المواد
وهي المادة التي يصدق فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وذلك اذا كانت
الصغرى هي الكلية والكبرى هي الجزئية مثال ذلك ان يكون ولا شي من ب ج
وبعض ب هو ا فاقول انه غير منتج فالحدود التي ينتج الموجب الماشي والانسان
والحي وذلك انه ولا ماشي واحد انسان وبعض الماشي حي وكل انسان حي وهي
النتيجة والحدود التي ينتج السالب الماشي والعلم والحي وذلك انه ولا ماشي واحد
علم وبعض الماشي له حيوة وليس علم واحد حيوة ولكنه ايضا لا يكون قياس اذا كانت
سالبتين معا اعني الكلية والجزئية ومثال الحدود التي ينتج السالب اذا كانت الصغرى
هي الكلية الماشي والعلم والحي والماشي هو الاوسط والعلم هو الاصغر والحي
هو الاعظم وذلك ان الماشي ليس بعلم وبعض الماشي ليس بحي والعلم ليس بحيوة وهي
النتيجة ومثال الحدود التي ينتج الموجب الماشي والانسان والحي وذلك
ان الماشي ليس بانسان وبعض الماشي ليس بحيوان وكل انسان حيوان وهي
النتيجة والحدود التي ينتج ان اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية السالبة

والثلج

والثلج والغراب وذلك ان بعض الابيض ثلج ولا ابيض واحد غراب والنتيجة ولا
ثلج واحد غراب واما الحدود التي ينتج الموجب فليس يوجد للعلة التي تقدمت
اعني لانه قد يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية وذلك انه ان كان كل ب
هو ا وقد كان معا بعض ب هو ج فينتج ان بعض ج هو ا وقد وضعنا
في مقدمات هذا القياس ولا شي من ج هو ا لا يمكن فاذن لا يمكن في
هذا الصنف ان ينتج موجبا اصلا لكن نعلم انه ليس يمكن بان ليس ينتج نتيجة
واحدة دائما وذلك انه لا يدري في الموضع الذي يصدق فيه مع السالبة
الجزئية الموجبة الجزئية من الموضع الذي يصدق مع السالبة الكلية واما
اذا كانت المقدمتان في هذا القياس جزئيتين او مهملتين او احداهما جزئية
والاخرى مهملة موجبتين كانتا معا او سالبتين معا او احداهما موجبة
والاخرى سالبة فانه لن يكون في ذلك قياس والحدود التي ينتج الموجبة العامة
لهذه الضروب كلها الابيض والانسان والحي والتي ينتج السالب الابيض وغير
الناطق والحي والابيض هو الحد الاوسط فيهما والحي هو الاكبر فقد تبين من
هذا القول متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس وانه اذا
كانت الصغرى في هذا القياس موجبة وكانت فيه مقدمة كلية اما الصغرى
واما غيرها يكون قياس منتج وانه اذا كان قياس منتج فمن الاضطرار ان يكون
للمقدمات هذه الصفة وتبين ايضا ان القياسات في هذا الشكل غير كاملة وان منها
ما يتبين بالانعكاس والافتراض والخلف ومنها ما يتبين بالافتراض والخلف
وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية لا سالبة ولا موجبة وانه يعم الاشكال كلها
انه لا ينتج قياس من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من مهملتين ولا مهملة وجزئية

اذ كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات ويتبين انه اذا كان ف في كل واحد من
اصناف المقاييس يتقدمتان احدهما كلية سالبة والاخرى موجبة انه قد يكون
قياس منتج دائما اعني انه ينتج مطلوبا منفردا وغير منفرد وحيث ما المطلوب
ومن حيث كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الاول واما المفروض فيه
كانت الصغرى هي الكلية السالبة وكذلك الحال في الشكل الثاني الذي يكون فيه
الصغرى كلية والكبرى جزئية وفي الشكل الثالث الذي يكون فيه الصغرى
سالبة وذلك انه اذا كان ولا شيء من ج هو ب وكل ب هو ا فاذا عكست ما بين
المقدمتين فقيل بعض ا هو ب ولا شيء من ب هو ج فانه ينتج بعض ا ليس هو ج
لكن لم يعد امثال هذه المقاييس في المقاييس المعدودة اذ كان المطلوب انما هو
القياس الذي يقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود فاما القياس
الذي ينتج غير المطلوب فليس يعتمد القوة الفكرية بالطبع ولا يؤلفه اصلا فانه مثلا اذا
طلبنا مثل ان ج فعلنا ا في ج لان ا في ب وب في ج كان ذلك قياسا
طبيعيا موجودا في كلام الناس كثيرا وهذا هو الشكل الاول وكذلك اذا اقتنا
ا في ج لان ب في ج وا في ب فهو بين ان هذا التاليف موجود لنا با
لطبع وهذا هو الشكل الثالث واما ان يقول ان ا في ج لان ج في ب
وب في ا فهو شيء لا يعقله بالطبع اصلا لان الذي يلزم عنه هو غير المطلوب وهو ان ج
في ا ولكان هذا ابين له لو قال ان ا في ج لان ا في ب وب في ج وهذا الذي يفعله
الفكرة بالطبع ومن ههنا يتبين ان الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس
بقياس يقع عليه الفكرة بالطبع وذلك انا اذا طلبنا ان ج في ا فقلنا ج في ب
لان ب في ا وينتج صحيح الا ان يحل اللازم عن هذا التاليف

ونطلب ذلك المطلوب بعينه وهو ان ج في ا وذلك خلاف ما طلبنا وايضا فان
الكون عندنا في هذا التاليف يعني المطلوب اذ نامنا على ما كان عليه
عند العكس وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعا والمحمول فيه محمولا و
ذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول فيه محمول بالطبع
فاذا بقي الموضوع موضوعا عندنا في المطلوب والمحمول محمولا وذلك موجود في
اذهاننا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوبا ثم اتينا بالحد الاوسط يكون محمولا على
محمول المطلوب ولا موضوعا على موضوع المطلوب على ما يرى جالينوس ان هذا الشكل
رابع بالاضافة الى المطلوب والا فهو شكل رابع وانما هو شكل اول اما على
المطلوب واما على عكسه لكن ليس له ان هذا الشكل الرابع انما يتصور على
هذه الجهة اعني بالاضافة الى المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع با
لطبع والمحمول محمول بالطبع فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه متى
طلبنا وجود شيء في شيء واخذنا حدا اوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب
ومرة حملنا عليه موضوع المطلوب فانه يلزم منه ان يكون الشيء الواحد بعينه كانه
محمول على نفسه فانه من جهة ما يحمل على محمول المطلوب ويوضع لموضوعه يأتي كانه
محمول على نفسه وذلك في غاية الاستكراه فهذا هو الذي يتبين ان لم تؤلفه الفكرة
بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون قياسا ينتج المطلوب المحدود ويعكس كما يراه
جالينوس في الشكل الرابع والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمله
ارسطو في رد كثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الى الاول ان ذلك العكس انما
هو في تبيين الانتاج في المقاييس المنتجة وهذا العكس في تبيين الانتاج في قياس منتج
لا لمطلوب ولذلك لم يلتفت ارسطو الى المقاييس الصناعية لانها غير محاكية للوجود وتكاد

ان يكون متشابهة وذلك لمن توهم انه يوجد نتائج كثيرة في كل واحد من الاشكال
غير النتائج التي ذكرها ارسطو وذلك انما خرجوا بها وعكسوها وذلك ان جعل
مقلوبا ثم انتجت بتوسط النتائج الاول وجدت اكثر النتائج بطريق غير قياسي يبين
وارسطو تبين ان الصنفين الكليين من الشكل الاول اعني اللذين ينتجان نتيجة
كلية اكمل الاشكال لهما الا ان جميع اصناف المقاييس المنتجة التي في الشكل الثاني
يرجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل ويرجع الجزئية التي فيه الى الجزئية وجميع
اصناف الشكل الثالث ترجع الى الجزئية التي هي في الشكل الاول وذلك ان جميع
اصناف الشكل الثالث انما تنتج جزئية والجزئية التي في الشكل الاول يمكن فيها ان تبين
على طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني التي تبين بالكلية التي في الشكل الاول فيظهر
بهذا ان الصنفان من الشكل الاول كمال جميع المقاييس المنتجة اذ كلها يمكن ان
تبين بهذين الصنفين واما كيف تتبين الجزئية التي في الشكل الاول بطريق الخلف
بالكلية التي في الشكل الثاني فعلى ما اقول وذلك انه ان كانت ا موجودة في كل ب
وب في بعض ج فان لم يكن ا في بعض ج فنقيضها هو الصادق وذلك انه لا شيء من ج ا
وقد كان معنا ان ا موجودة في كل ب فينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة
في شيء من ج وقد كنا وضعنا انها في بعض ج هذا خلف لا يمكن ويمكن ان تبين اشياء
النتائج الجزئية في الشكل الاول بالكلي التي في الشكل الثاني على طريق الخلف فقد
تبين من هذا القول اصناف المقاييس المطلقة التي توجب النتائج والبطالة

ولان المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة تخالف
بعضها بعضا في الجهة وفي المادة التي يدل عليها الجهة وذلك ان ههنا اشياء كثيرة مو
جودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار وهذه هي المطلقة والاشياء التي

بمضطرة ان يكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة ان يوجد في المستقبل
وان لا يوجد وهذه هي الممكنة واشياء هي موجودة دائما وهذه هي المضطرة
فهو بين انه يجب ان يكون المقاييس المؤلفة من صنف صنف منها مختلفة من قبل جهات
مقدماتها فيكون القياس الاضطراري يؤلف من مقدمات اضطرارية والقياس
المطلق من مقدمات مطلقة والممكن من مقدمات ممكنة واما المقاييس التي
يأتلف من المقدمات الاضطرارية فقريبة من المقاييس التي تأتلف من المقدمات المطلقة
وذلك ان الاشياء التي يشترط في النتيجة من المطلقة هي بعينها يشترط في النتيجة من الضرورية
والاشياء التي هي سبب لزوم الانتاج في غير المنتج منها هي بعينها سبب لزوم الانتاج
في الضرورية اذ كان لا فرق بينهما الا زيادة الاضطرار فقط ولذلك كانت الا
صناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدة المنتجة وغير المنتجة من الضرورية وانما الفرق
بينهما في ان المطلقة يقال على ما كان موجودا بالفعل من غير ان يشترط في ذلك وجود
ضرورة وان الضرورية تقال على ما كان موجودا بالفعل ويشترط فيه هذه الزيادة
وجهة البيان فيما يأتلف من المنتج في الشكل الاول من الاضطرارية هو بعينه جهة البيان
فيما يأتلف من المطلقة وذلك انه لا فرق بين المقول على الكل المطلق ولا على شيء ونحو على
الشرط الذي به يكون القياس في الشكل الاول منتجا في المادة المطلقة والضرورية فيهما
انما هو ان يكون ا مقولا على ب ا وسلب على كل ما هو بالفعل ب سواء كان ما هو با
لفعل موجودا بزيادة شرط الضرورة او بغير زيادة ذلك وانما شرط المقول على
الكل المستعمل في المادة الممكنة في ان شرط المقول على الكل المستعمل في هاتين
المادتين وهذا هو ظاهر كلام ارسطو وهو الحق في نفسه على ما سنبين بعد وكذلك جهة
البيان فيما يأتلف من المنتج في الشكل الثاني والثالث من المقدمات الاضطرارية هي بعينها

جهة البينة فيما يختلف من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة
والضرورية ما كان منها يتبين برجوعه الى الشكل الاول بالعكس اعني بعكسية وذلك
ان وجود العكس في المقدمات المطلقة والضرورية هو واحد وكل ما كان منها
يبين بالعكس واما ما كان منها يبين بالخلف فهي التي كانت المقدمة الكلية موجبة
والجزئية سالبة فليس الامر فيه واحدا وذلك ان القياس الذي يؤدي الى المحال يكون
مؤلفا من احدى مقدمتي القياس ونقيض النتيجة في الجهة والسبب يكون مختلطا من
مقدمة ضرورية ومطلقة او ممكنة ولم يتبين بعد جهة النتيجة اللازمة عن هذا التاليف
ولكن هذا الذي يتبين بالخلف انما يتبين بهما بالافتراض بان نفرض لبعض
المسكوت عنه شيئا مشارا اليه ويكون المحمول مسلوبا عن جميعه فيرجع الى الضرب الذي يكون
في الشكل من كليتين احديهما موجبة والثانية سالبة
من الضرورية والوجودية والمقاييس المنتجة في هذه المختلطة بعينها المقاييس المنتجة في غير
المختلطة الا انها ضعفها وذلك ان القياس الواحد بعينه يكون صنفين مثال ذلك ان
الذي من كليتين موجبتين في الشكل الاول يكون صنفين احدهما ان يكون الكبرى
هي الضرورية والصغرى هي الوجودية والصنف الثاني عكس هذا فيكون المقاييس
المنتجة في كل شكل ههنا ضعف المنتجة في شكل شكل من الضرورية والشيء الذي به يتبين المنتج
من غير المنتج هناك هو الذي يتبين به ههنا اعني في المختلط واما الذي بقي علينا
ان ننظر فيه من امر هذه المختلطة هو جهة نتائجها اعني لاي جهة يكون نتائجها من جهتي المقدمتين
وارسطو طاليس يقول انه اذا كانت المقدمة الكبرى في الشكل الاول ضرورية فان النتيجة
يكون ضرورية وان لم يكن ضرورية فلم يكن النتيجة ضرورية ولكن كل ما هو ج فهو ب بالفعل
وكل ما هو ب فهو ا بالضرورة او ليس بالضرورة فاقول ان هذين الصنفين من الشكل الاول

ينتج احدهما ان ا بالضرورة في كل ج والاخر ولا شيء من ج ا بالضرورة وهو
البين وذلك ان ج هي بعض ب اذ كان من شرط الشكل الاول ان يكون الصغرى
فيه موجبة ومن شرط هذا الاختلاط ان يكون ج من ب بالفعل وب كلها ا بالفعل
لا بالامكان كالحال في المقاييس الممكنة واذا حمل شيء على الكل فهو يحمل على الجزء ضرورة
بالجهة التي بها حمل على الكل وذلك بين بنفسه فان الجزء منطو في الكل وداخل تحته واما ان
كانت الكبرى ليست ضرورية لكن كانت الضرورية الصغرى فانه ليس يكون النتيجة ضرورية
مثال ذلك ان نقول كل ج فهو ب باضطرار وكل ب فهو ا بالفعل ولا شيء من ب ا بالفعل
فاقول انه ليس ينتج في هذا التاليف ان كل ج هو ا باضطرار ولا ليس ا باضطرار لان
ذلك انه ان كان ذلك ممكنا فليضع ان كل ج هو ا باضطرار والفرض موضوعا ان كل ج هو ب
باضطرار فينتج لنا في الشكل الثالث ان بعض ب ا باضطرار وقد وضعنا ان كل ب هو ا لا باضطرار
هذا خلف لا يمكن ومثل هذا يتبين اذا وضعنا المقدمة الكبرى سالبة ضرورية وقد يتبين
ايضا ذلك من ان ج هي جزء من ب فاذا كانت محمولة على كل ما هو جزء لب التي هي الكل بغير
ضرورة فهي محمولة على ج بغير ضرورة اذ كانت ج جزء ب وهو اتم بيانا من الحد وان
النتيجة ليست ضرورية مثال ذلك ان نضع عوض ج متحركا وعوض ب حيا وعوض ا انسانا فيصدق ان
كل انسان حي باضطرار وكل حي متحرك لا بالضرورة فيكون النتيجة كل انسان متحرك لا
بالضرورة الا ان الحد واما تعلم انها ليست نتيجة ضرورية لا انها ليست نتيجة ضرورية الا
كما يعلم ذلك بقياس الخلف ومعنى المحمول على الكل واما المقاييس الجزئية في هذا الشكل اعني
التي ينتج نتائج جزئية فانه اذا كانت مقدماتها الكلية اضطرارية وهي الكبرى فالنتيجة اضطرارية
وان كانت سالبة وهي الصغرى اضطرارية والكبرى ليست اضطرارية ليست النتيجة اضطرارية
موجبة كانت الكبرى او سالبة والبرهان على ذلك هو البرهان على المقاييس الكلية اعني من جهة

المنقول على الكل وفي جهة تختلف وفي جهة المواد وذلك اذا وضعنا بدل
متحرك ما وبدل حيوان وبدل حي ابيض فان نتيجة القياس يكون بعض الابيض حي
بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة فينتج بعض الابيض متحرك لا بالضرورة فارسطو
بين من امره انه يرى في هذا الصنف جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى ان كانت
المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
فالنتيجة ضرورية وثاوفرسطس واوديمس قدماء المشائين وثامسطيوس من متاخريهم و
ومن تبعهم يرون ان جهة النتيجة تابعة لاخس الجهتين اعني انها توجد ابدا في مثال الجهة
التي للمقدمة المطلقة فان الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري فمما احتجوا
به في ذلك انهم يرون ان كل شيء كان فيه شيء يجري مجرى الجزء والكل
فانه متى حمل شيء ما على الكل فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها ومتى حمل الجزء
على شيء ما بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها ولما كان
كل قياس ففيه شيء يجري مجرى الكل وشيء يجري مجرى الجزء فمتى كانت احدى المقدمتين مطلقة والاخرى
ضرورية فلا يخلو ذلك من ان يكون الضرورية هي الصغرى والمطلقة هي الكبرى او
الضرورية هي الكبرى والمطلقة هي الصغرى قالوا فان كانت الضرورية هي الصغرى
ففيها شيء يجري مجرى الكل وفيها شيء يجري مجرى الجزء اما الذي يجري مجرى الكل
فالحد الاوسط واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الاصغر فيجب متى حمل شيء بجهة
ما على الكل الذي هو الحد الاوسط ان يكون بتلك الجهة بعينها يحمل على الجزء الذي
هو الطرف الاصغر ومتى كانت الضرورية هي المقدمة الكبرى كان الكل والجزء موجودا
فيها ايضا اما الذي يجري مجرى الكل فالطرف الاكبر واما الذي يجري مجرى الجزء فالحد
الاوسط فيجب متى حمل الجزء الذي هو الحد الاوسط على الطرف الاصغر بجهة ما ان يكون بتلك

الجهة بعينها هي جهة حمل الكل الذي هو الطرف الاكبر عليه قالوا فلهذا كان يجب ان
يكون جهة الحمل والنتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة وهذا القول فيه الاختلال من ذلك ان
اعتبار الكل والجزء في القياس من جهة ما هو قياس ينتج في الشكل الاول بحسب المقول
على الكل انما هو في المقدمة الصغرى ولذلك اشترط فيها موجبة واشترط في الكبرى ان
يكون كلية ولم يشترط فيها ان يكون موجبة واذا كان ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل
والجزء الموجود في المقدمة الكبرى ان وجد سواء كان ضروريا او لم يكن حمل الموجب
الكل والجزء في الموضوع الذي هو شرط في وجود القياس هو الكل والجزء الموجود
في المقدمة الصغرى اذا كان ذلك كذلك فيكون جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى على
ما يراه ارسطو ولو سلمنا لهم ان الجزء والكل يعتبر في كل واحدة من المقدمتين لم يكن لنا
ان نحقق موضعين الاعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى وفي موضع
الاعتبار بالجزء والكل الموجود في الكبرى حتى نحكم على القياس في الحكم وايضا فمتى اعتبر
بالجزء والكل في المقدمة الكبرى ولم يعتبره في الصغرى لم يكن قياسا الا بالعرض لانه ليس
يجب ان يكون الطرف الاصغر منطويا في الحمل تحت المقدمة الكبرى وذلك بين بنفسه واما ما
يحتجون به من انه يجب ان يكون جهة النتيجة تابعة لاخس جهتي المقدمتين كالحال في الايجاب
والسلب فانه متى كانت احد المقدمتين موجبة والاخرى سالبة ان النتيجة ليست تتبع الا
التي هي اخس فان هذا قياس شبهي وذلك ان النتيجة ليست تتبع المقدمة السالبة دون الموجبة
من جهة انها اخس من الموجبة بل من جهة انها ليست ... والمطلقة وان كانت اخس فهي موجبة
لا سالبة واختلال هذا القول اظهر واما ما يحتجون به ايضا من انه قد يوجد في بعض المواد ما
ينتج المطلق وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورية كبرى مثال ذلك قولنا كل انسان يمشي
اي بالفعل وكل ماشي متحرك بالاضطرار فكل انسان متحرك لا بالاضطرار فان ...

في ذلك ان الشيء ليس هو متحركا بالاضطرار من جهة ما هو انسان وانما هو من جهة ما هو
ماش فاذا اشترط هذا الشرط الموجود في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية وهو
ان كل انسان متحرك بالاضطرار من جهة ما هو ماش وليس ينبغي ان يجاب في هذا بان يقال
انما عرض في هذا التاليف ان يكون النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية من اجل ان هذه المقدمة
الضرورية ليس يوجد فيها شرط المقول على الكل الذي استعمله ارسطو على العموم في هذا الكتاب
وهو ان يكون ا محمولة بالضرورة على كل ما هو ب باي جهة كان موصوفا ب
بالفعل او بالضرورة او بالامكان فانه لا فائدة في هذا الاشتراط اذ لم يكن صادقا
في جميع المواد انما ينبغي ان نشترط الذي الصادق في جميع المواد ونحن اذا استقرينا المواد
ظهر لنا ان قولنا ما هو ب هو ا بالضرورة هو ا بالاطلاق انما في بعض المواد ومعناه كل
هو ب بالفعل فهو ا بالاضطرار مثل قولنا كل انسان متحرك بالاضطرار وفي بعض المواد يجيء
ولكنه القضية المطلقة واذا كان الامر هكذا فاذن المقول على الكل الصادق في كل
مادة في المقدمة الضرورية والمطلقة هو ان يكون ا موجودة بالضرورة او بالاطلاق
على ما هو بالفعل ب اذ كان بعض المواد يصدق على كل ما هو بالقوة والفعل ب وفي
بعضها على ما هو بالفعل فقط لان ا اذا صدقت على كل ما هو بالقوة وبالفعل ب فهي تصدق
على كل ما هو بالقوة ب فهذا ما يجب ان يكون شرط المقول على الكل في الضرورية والمطلقة
ان يكون الطرف الاكبر محمولا على كل ما هو الحد الاوسط بالفعل اعني على كل ما يحمل عليه الاوسط
بالفعل لا بالامكان ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مطلقة
لم يكن القياس منتجا بحسب المقول على الكل في كل مادة على ما صرح به ارسطو بعد لانه انما يكون
منتجا بحسب المقول على الكل في بعض المواد وهي التي يصدق فيها ان ا بالاطلاق او بالضرورة
على كل ما هو ب بالفعل او بالقوة وما يكون من قبل المواد فغير معتبر هاهنا فافهم هذا فانه

ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه واما المقدمة الممكنة الكبرى فانه يوجد فيها اصناف المقدمات
وذلك ان قولنا كل ما هو ب فهو ا بالامكان يصدق على ما كانت النتيجة ممكنة في اي جزء من
الاختلاط على ما سنبين بعد فليس اذن شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلث
اعني المطلقة والضرورية والممكنة هو واحدا على ما ظنه ابو نصر من ان يكون المحمول بالاطلاق
او بالضرورة او بالامكان على كل ما هو ب باي واحد كان من هذه الاصناف الثلاثة اعني
بالامكان او بالاضطرار او بالفعل ولا هو ايضا ما ذكره عن الاسكندر من ان شرط المقول على
الكل المستعمل في هذا الكتاب هو ان يكون ا محمولة بالاضطرار او بالامكان او بالفعل على
كل ما هو بالفعل ب فقط لانه لو كان الامر هكذا لم ينتج اتى من ممكنتين بحسب المقول على الكل
وهذا واضح بنفسه والاستقراء يشاهد لمذهب ارسطو فانه لا فائدة في شرط لا يتفق في المواد على
ما ذهب اليه ابو نصر ولا في شرط لا يعم جميع اصناف المقدمات على ما ذهب اليه الاسكندر و
بهذا يتحلل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو في اختلاط الممكن مع الوجودي والضروري
على ما سنبين قوله اذا وصلنا الى ذلك الموضع ان شاء الله تعالى فقد تبين ان الحكم في اختلاط
الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الاول **القول في** اختلاط المطلقة و
والضرورية في الشكل الثاني واما الشكل الثاني فانه متى كانت المقدمة السالبة فيه الضرورية فان
النتيجة ضرورية وان كانت الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية فليكن اولا الكبرى اولا م
الكلية الكبرى اضطرارية والموجبة الكلية الصغرى مطلقة مثال ذلك قولنا كل ج هو بالفعل
ب ولا شيء من ا هو ب بالضرورة فلان ا ب تنعكس فيعود هذا الضرب الى الصنف الثاني
من الشكل الاول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة فالنتيجة لا محالة ضرورية على ما
تبين وكذلك يعرض هذا بعينه ان كانت السالبة الكلية الاضطرارية صغرى والمطلقة كبرى
لانه ينعكس قولنا ولا شيء من ج هو ب فيصير معنا ولا شيء من ب هو ج بالضرورة وكل

انه موجب بالاطلاق فينتج في الشكل الاول لا شيء من أ هو ج بالضرورة على ما بيّن
قبل فاذا انعكست هذه النتيجة حصل المطلوب فان كانت المقدمة الموجبة هي الاضطرارية
وكانت السالبة هي المطلقة وجب ان تكون مطلقة لان السالبة المطلقة هي التي تكون اذا انعكست
كبرى في الشكل الاول وقد تبين انه اذا كانت الكبرى في الشكل الاول غير
ضرورية لم يلزم ان النتيجة غير ضرورية بل مطلقة وقد تبين بطريق الخلف ان النتيجة
ليست ضرورية بل مطلقة متى كانت الموجبة هي الضرورية وذلك انه ان وضع ان النتيجة
هذا القياس هو ان كل ج هو ب بالضرورة ولا شيء من ج هو أ بالضرورة وقد كان
معنا في مقدمات هذا القياس ان كل ج هو ب بالضرورة فاذا عكسنا الموجبة الكلية
كان معنا بعض ب هو ج ولا شيء من ج هو أ بالضرورة فالنتيجة على ما بيّن في الشكل
الاول ان بعض ب ليس هو أ بالضرورة وقد كان معنا ان كل ب هو أ بالاطلاق
فاذن نقيضها صادق ايضا وهو ان ليس كل ب هو أ بالاطلاق وذلك اذا كانت ب
ليست هي أ بالاطلاق فقد يمكن ان يكون كل ب هو أ بالاطلاق لان المطلق من طبيعة
الممكن وقد كانت النتيجة ان بعض ب ليست أ بالضرورة هذا خلف لا يمكن وبهذا البيان
بعينه يتبين في ذلك متى كانت المقدمة الاضطرارية الموجبة هي الكبرى وان السالبة المطلقة
الصغرى وهو الذي ينتج بعكسين وكليتين ايضا من الحدود ان النتيجة في هذين القياسين
ليست اضطرارية فلنبدل ب بدل الابيض وبدل ج حي وبدل أ انسان فيأتلف
القياس هكذا كل انسان بالضرورة حي ولا ابيض واحد بالفعل حي فينتج ولا
انسان واحد ابيض وذلك ليس بضروري لانه قد يمكن للانسان ان يكون ابيض مع
ان لا يكون وكذلك يوجد جهة النتيجة في القياسين الجزئيين من هذا الشكل تابعة لجهة
المقدمة الكبرى وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها اعني بالعكس وبالخلف في الموضع

الذي

الذي يستعمل الخلف فيه في القياسين الكليين من هذا الشكل وبيّن ذلك وبا
عيانها **القول في** تأليف الوجود والاضطرار في الشكل الثالث **واما**
الشكل الثالث فان جهة النتيجة تكون فيه ابدا تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس لان تلك
المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الاول وقد تبين ان جهة النتيجة في الشكل
الاول تابعة للمقدمة الكبرى بحسب ما عليه الامر في الشكل الثاني ان النتيجة
فيه تابعة لجهة المقدمة المنعكسة اذ كانت المنعكسة في هذا الشكل هي بالقوة الكبرى في
الشكل الاول وذلك ان الصغرى في الشكل الثاني بعينها كما هي في الشكل الاول و
الكبرى هي التي تنعكس فيه والكبرى في الشكل الثالث هي بعينها كما هي في الشكل الاول
والصغرى هي التي تنعكس فيه وهذا القانون مطرد فيما تبين انتاجه بالعكس وما تبين
بالافتراض فان الاصناف التي تبين بالافتراض ايضا هي بالقوة الاصناف التي
تبين بالعكس فاذا صحت لنا هذه الجملة . فانه متى كان المقدمتان في هذا
الشكل كما يقول ارسطو كلية وموجبة فانهما كانتا ضرورية فان النتيجة قد تكون
ضرورية وذلك تتبين بعكس المطلقة الكلية جزئية فيصير في الشكل الاول كبرى
كلية ضرورية وصغرى (اى الصغرى) مطلقة جزئية فينتج نتيجة جزئية ضرورية على ما تبين فان
كانت التي عكسنا هي الصغرى من هذا الشكل وذلك انه اذا كانت الضرورية هي
الكبرى منه فالامر في ذلك بين اعني انه ينتج من غير عكس النتيجة وان عكسنا الكبرى
لكونها مطلقة فكانت الكلية الضرورية في هذا الشكل هي الصغرى بعينها ذلك
بعكس عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما تبين وان كانت احدى الكليتين موجبة و
والاخرى سالبة فجهة النتيجة تابعة ضرورية لجهة السالبة لان العكس انما يكون في الموجبة
فيصير السالبة كبرى في الشكل الاول فان كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية

على ما بيّنّا وان كانت مطلقة فمطلقة وان كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل
اعني في ما ينتج منها كلية والاخرى جزئية وكانتا موجبتين فان النتيجة تابعة الكلية منهما
لانها التي لا تنعكس في هذا الشكل لانها ان انعكست كان القياس من جزئيتين وقد
تبيّن انه غير منتج واذا لم تنعكس فهي التي تكون كبرى في الشكل الاول وان كانت احديهما
موجبة والاخرى سالبة فان النتيجة تابعة بجهة السالبة لان السالبة اذا كانت في هذا الشكل
هي الكلية فهي الكبرى في الشكل الاول وكانت الصغرى لا يمكن ان تكون في الشكل
الاول سالبة وان كانت الجزئية فقوتها عند البيان بالافتراض قوة النتيجة الكلية على
ما تبين عن الافتراض

القول في المقاييس

التي تأتلف من المقدمات الممكنة قال
وينبغي الان ان نقول متى يكون القياس من مقدمات ممكنة وكيف يكون وبما
ذا يكون والممكن بالحقيقة هو الذي ليس بالضرورة ومتى وضع موجودا لم يعرض عنه
محال واعني بالذي ههنا ما يشتمل النفي ... الموجود بالفعل والمعدوم وبالضرورة
جميع اصناف ما يقال عليه الضرورة اعني الضرورة المطلقة والضرورة لا ما دام ذاتي وقوع
ما اما في الماضي واما في الحاضر واما في المستقبل لا ما يقع عليه الضرورة باشتراك الاسم و
هو الممكن الذي قصدنا حده فاما ان هذا حد الممكن فيظهر انه ليس يمكن ان يصدق
المتناقضان معا لان القول بان الشيء يمكن ان يكون وليس بمحال ان لا يكون وبالا
ضطرار ان لا يكون يناقضه قولنا يمكن ان يكون وليس بمحال ان يكون ولا باضطرار
ان لا يكون وذلك ان هذه يلزم بعضها بعضا اعني انه يلزم قولنا لا يمكن ان يكون قولنا محال
ان يكون وقولنا باضطرار ان لا يكون كما يلزم قولنا ممكن ان يكون ليس
بمحال ان يكون ولا ضرورة ان لا يكون واذا كان ذلك كذلك وكان الحق واحدا اشياء
واجبا اما ان يصدق على الشيء ايجابه او سلبه فاذن قولنا ممكن ان يكون واجب ان

يصدق عليه قولنا ليس بالضرورة يكون اذ كان يكذب عليه قولنا با
لضرورة يكون ولذلك ينعكس هذا حتى نقول كل ممكن ليس بضروري
وما ليس بضروري فهو ممكن ولذلك يشبه ان يكون جنس هذا الحد ما يدل
عليه اللفظ الذي هو الشيء الذي يشمل الموجود والمعدوم كما قلنا وفصله قولنا
ليس بضروري ويكون ما زيد فيه من انه اذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال خاصة
من خواص الممكن لا فصلا من فصوله وهذا مذهب ابي نصر في هذا الحد ويحتمل ان
يكون هذا القول هو الفصل الاخير في الحد ويكون المفهوم من قولنا ما ليس بضروري
اي ما هو غير موجود ولكن ليس بالضرورة هو غير موجود بل متى انزل موجودا لم يعرض
عنه محال فيكون على هذا جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو اذا وضع
موجودا لم يلزم عنه محال وهذا هو مذهب جل (اي عظيم) المفسرين من المشائين ومما يخص
المقدمات الممكنة ان الموجبة منها يلزم السالبة والسالبة يلزم الموجبة اعني السالبة
الممكنة لا سالبة الممكن وهي التي يوجب الامكان وتسلب الوجود لا التي تسلب الامكان
لان تلك من المناقضة للممكنة على ما يتبين بارارمينياس وذلك انه يلزم قولنا ممكن
ان يكون قولنا ممكن الا يكون اذ كانت هذه هي طبيعة الممكن اعني انه يمكن
ان يوجد الشيء وان لا يوجد وهذا اللزوم موجود في جميع اصناف المتقابلة
الموجودة في هذه المادة وذلك انه يلزم قولنا ممكن ان يكون في كل الشيء
ممكنا ان لا يكون في شيء منه وقولنا [illegible] ممكن ان يكون
في كله قولنا ممكن ان لا يكون في بعضه وعكس هذين والبرهان على ذلك هو
ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود وما ليس بضروري الوجود فممكن ان
لا يوجد فاذن ما يمكن ان لا يوجد وما يمكن ان لا يوجد يمكن ان يوجد اذ كان

ليس بضرورتي ان لا يوجد وهذه المقدمات التي بعدها ههنا سوالب هي في
الحقيقة موجبات معدولة على ما بيّنّا في باري ارمينياس اذ كان حرف لا
لا يقترن فيها بالجهة وانما يقترن بالكلمة الوجودية وذلك مثل ما يقترن با
لموضوع في القضايا التي ليست بذات جهة والممكن يقال على ثلاثة اضرب احدها
الممكن على الاكثر مثل ان يشيب الانسان في سن الشيخوخة ويلتحي في سن الشباب
والثاني الممكن على الاقل وهو الذي يقابل الممكن على الاكثر مثل ان لا يشيب الانسان
في سن الكهال ولا يلتحي في سن الشباب والثالث الممكن على التساوي وهو
الذي يمكن ان يكون وان لا يكون على التساوي مثل تحرك هذا الثوب او
لا تحركه فاما الممكن الذي على التساوي فانه يلزم الموجبة منه السالبة والسالبة منه
الموجبة على التساوي واما على الاكثر فانه يلزم الموجبة منه السالبة والسالبة الموجبة
على الاقل واما الذي على الاقل فانه يلزم الموجبة منه السالبة والسالبة منه
الموجبة على الاكثر وذلك انه ان كان يمكن ان يشيب الانسان على الاكثر في
سن الكهال فممكن ان لا يشيب على الاقل والممكن الذي على الاقل وعلى
التساوي فليس يستعمل في صناعة البرهان وقد يستعمل في صنائع كثيرة مثل الخطابة
فانها قد تستعمل الممكن على التساوي واما الجدل والسوفسطائية فانها قد تستعمل
الذي على الاقل والغرض ههنا انما هو القول في التأليف متى يكون قياس و
متى لا يكون من المقدمات الممكنة بالاطلاق اي من جهة ما هي ممكنة سواء
كانت في الاكثر او في الذي على التساوي او في الاقل اذ كان هذا ا
لكتاب انما ينظر فيه في صورة القياس لا في مادته واذ قد تقرر هذا فلنقل في
المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة في الشكل الاول ولنبدأ من هذه

اولا بالضرورة ثم بالمختلط فنقول ان المقاييس الكلية المنتجة في المادة
هي باعيانها عدة المقاييس المنتجة في المادة المطلقة والضرورية وذلك انه
ان كان ما هو ج فهو ب بامكان وكل ما هو ب فهو ا بامكان فواجب ان
يكون كل ج هو ا بامكان وذلك بين ايضا من معنى المقول على الكل او
المسلوب عن الكل وذلك ان معنى قولنا كل ب ا بامكان اي كل ما يوصف
بب بامكان او بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل او بالقوة فانه ا بامكان اي
فان ا محمولة عليه بامكان فاذا وضعنا ان ج موضوعة لب بامكان فيجب
ان يكون ج هي ا بامكان وكذلك ان كانت المقدمة الكبرى كلية سالبة والصغرى
موجبة كلية مثل قولنا كل ج هو ب بامكان ولا شيء من ب هو ا بامكان فانه
يجب ايضا من جهة ان ج هو ب بامكان ان يكون ا مسلوبة عن كل ج بامكان
واما اذا كانت الموجبة من المقدمتين الكليتين الكبرى والسالبة الصغرى
فانه لا يكون قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط المقول على الكل وهو ان يكون
طرفا المقدمتين متصلين بالاوسط وصفا ايجابيا على ما قيل واما من جهة لزوم المقدمة
الموجبة في هذه المادة عن السالبة فقد يكون قياس الا انه غير تام اذ كان
يتبين بشيء زائد على معنى المقول على الكل وهو اللزوم الذي يسميه ارسطو في
هذه المادة عكسا وذلك انه ان وضعنا بدل المقدمة السالبة اللازم عنها وهي
الموجبة كان واجبا ان يكون من ذلك القسم الاول في هذا الشكل وهو
الذي يكون من موجبتين كليتين واكثر ما ينتفع بمثل هذا القياس اذا كانت
السالبة الكلية اقلية فانها تنعكس اكثرية وهي المستعملة اكثر ذلك وكذلك اذا كانت المقد
متان الكليتان في هذا الشكل سالبتين فلن يكون قياس تام اذا كان ليس

يوجد فيها معنى المقول على الكل وقد يكون قياس غير تام اذا عكست السالبتين
الى الموجبتين اللازمة لها او عكست السالبة الصغرى الى الموجبة اللازمة لها و
اكثر ما ينتفع بهذا العكس اذا كانت السوالب قليلة فان امثال هذه المقاييس نافعة
في الجدل هي حجة جيدة في تلك الصناعة وذلك ان السائل قد يعتقد ان يسلم مقد
مات موجبة كثيرة لينتج منها موجبة كثيرة فيخاف ان هو صرح بالسؤال عن
المقدمات التي ينتج تلك النتيجة الا يسلمها له المجيب فيسل عن سوالبها الا قليلة فلا يشعر
المجيب بما يلزم عن ذلك فيسلمها واما اذا كانت احد المقدمتين في هذه المادة
كلية والثانية جزئية وكانت الكلية هي الكبرى والصغرى هي الجزئية فانه اذا كانت
الصغرى موجبة يكون قياس كامل تم كانت الكلية الكبرى سالبة او موجبة وذلك
بين من معنى المقول على الكل واما اذا كانت الصغرى سالبة فانه لا يكون قياس
تام لكن يكون غير تام اذا عكست الصغرى الى الموجبة اللازمة عنها واما اذا كانت
المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية فانه لا يكون منه قياس لا تام ولا غير تام
موجبتين كانتا معا او سالبتين او احديهما موجبة والاخرى سالبة وذلك
انه لا يوجد فيهما معنى المقول على الكل لا بانعكاس ولا من نقص المقدمات
وذلك انه اذا قلنا كل ج هو ب وبعض ب هو ا لم يمتنع ان يكون ج
داخلا تحت البعض الذي يحمل ب عليه اعني الذي يسلب عن ا سلبا
ضروريا فلا يلزم لذلك ان يكون كل ج هو ا بامكان ولا الا يكون في
شيء منها بامكان لانه اذا لم يكن كل ج ا بامكان فليس يصدق كل ج ليس هو
ا بامكان وكذلك اذا لم يصدق ايضا ان يكون بعض ج هو ا بامكان فلم يصدق
ايضا ان بعض ج ليس هو ا بامكان وقد تبين في جميع هذا الامكان ...

(انها)

انها غير منتجة في جزئيتين كانتا معا والكبرى جزئية والصغرى كلية من الحدود
لانها تنتج الموجب تارة والسالب تارة اعني السالب الضروري والموجب الضروري في
المادة والتي تنتج الموجب مثل الانسان والابيض والحي وذلك ان بعض
الناس ابيض بامكان وبعض الابيض حي بامكان وبعض الناس وهي النتيجة حي
بالضرورة والتي تنتج السالب الثوب والابيض والحي وذلك ان بعض الثياب
ابيض وبعض الابيض حي بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة وكذلك يعرض
متى اخذ بالصغرى كلية مثل ان نقول كل انسان ممكن ان يكون ابيض
وبعض حي بامكان ولا ثوب واحد حي وهي النتيجة وكون الحدود المأخوذة
في هذا الشكل لينتج ليس القياس النتيجة مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة
ضرورية يدل على ان هذا الشكل ينتج ليس قياسا لان النتيجة من النتائج غير اي
مادة كانت اعني مطلقة وجدت او ضرورية او ممكنة وذلك ان انتاجه
السالب الضروري تارة والموجب الضروري تارة يدل على انه ليس ينتج نتيجة
واحدة لا ممكنة ولا مطلقة لان المطلقة والممكنة ليست بضرورية فيكون
المقاييس المنتجة في هذا الشكل من هذه اربعة تامة وهي التي تنتج في المواد
الاخر واربعة غير تامة بهذه المادة وما يقول ارسطوطاليس من ان هذه الا
ربعة الغير التامة لا يعتاد لها اصلا لانه ان كانت السوالب التي وقعت
او الكثيرة انعكست الى الايجاب قليلة وتلك لا يستعمل في صناعة اصلا وان كانت
اقلية وتلك لا يستعمل في صناعة اصلا وان كانت اقلية فتلك مقدمات غير
مسؤول عنها في صناعة من الصنائع التي تقتنع المقدمات بالسؤال لا موضوعة
ابتداء في الصنائع التي يستعمل السؤال فهو قول باطل لانا قد بينا الوجه الذي.

استعمل وتشتغل بها في صناعة الجدل فاما ان ستعمل ان المقدمات الالية
لا يستعملها صناعة فانه يشبه ان يكون الذي تفحص عن هذه الطبيعة يحتاج
الى استعمالها وذلك هو صاحب العلم الالهي ان لنعد الممكن في الوجود في
الشكل الاول فنقول انه اذا كانت احدى المقدمتين مطلقة والاخرى
ممكنة فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة فان
المقاييس التي توجد في هذا التركيب يكون تامة اي بينة الانتاج بحسب
المقول على الكل والسالب الكلي والجزئي الموجب ويكون نتائجها ممكنة حقيقية
واما اذا كانت الكبرى هي الوجودية والصغرى هي الممكنة فان المقاييس المنتجة
في هذا النوع من الاختلاط يكون في هذا الشكل ضربا ناقصة ويكون النتيجة الموجبة
منها ممكنة كانت كلية وجزئية فان النتيجة واما ضرورية جزئية كانت او كلية فليكن
اولا الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة وليكونا كليتين فنقول انهما ينتج نتيجة
ممكنة مثال ذلك ان يكون كل ج ب بالفعل وكل ما هو ب فهو ا بامكان فهذا
ينتج ان كل ج هو ا بامكان وذلك ان معنى قولنا كل ما هو ب فهو ا بامكان اي
كل ما هو ب بالقوة او بالفعل فهو ا بامكان وذلك ان هذا هو شرط المقول على
الكل الماخوذ في المقدمة الكبرى الممكنة بخلاف شرط المقول على الماخوذ في
الكبرى الوجودية او الاضطرارية وذلك انه متى قلنا ان كل ب هو ا بالفعل
او بالضرورة فهو بين ان في كثير من المواد انما يصدق المقدمات على
كل ما هو بالفعل فقط مثل قولنا كل انسان يمشي وكل ازرق ناطق فان
هاتين المقدمتين انما يصدقان على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان
بالقوة وهو كثير منها يصدق على الامرين جميعا اعني على كل ما هو بالقوة وما

هو بالفعل ونحا الضرورية مثل قولنا كل متحرك جسم فانه يصدق
على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة واذا كان الامر كذلك فالعام في كل
مادة في هاتين المقدمتين اعني الضرورية والمطلقة انما هو ان يكون
المحمول موجودا لما هو بالفعل الحد الاوسط اعني ان يكون ا موجودا بالضرورة
او بالفعل لكل ما هو بالفعل ب وذلك ما يقال ارسطو في هذا الاختلاط انه متى
كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة ان القياس يكون غير تامة
لان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة او ضرورية لم يتضمنها شرط
المقول على الكل العام في كل مادة فوجب ان تجب ان ينتج بعض
المواد كما يجب انتاج الموجبتين في الشكل الثاني وان كانت قد ينتج في بعض
المواد واما المقدمة الممكنة الكبرى فالامر فيها بخلاف ذلك اعني انه في كل مادة
يصدق فيها ان ا مقول بامكان على ما هو ب بالقوة او بالفعل وذلك ان
قولنا كل ما هو انسان فهو يمكن ان يمشي يصدق على كل ما هو انسان بالقوة
او انسان بالفعل وكذلك الامر في سائر المواد وهذا امر ظاهر بنفسه من استقراء
المواد ولا ادري كيف خفي هذا على المفسرين والامر في ذلك في غاية البيان
واذ قد تقرر هذا فنقول انه متى كان معنى قولنا ان كل ما هو ب هو ا بامكان
اي ان كل ما هو ب بالفعل او بالقوة ان ا محمول عليه بامكان ثم وضعنا ان
ج هو ب بالفعل فظاهر انه يكون مقول على ج بامكان وكذلك يتبين ان الامر ان
كانت الكلية الممكنة الكبرى سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية ان النتيجة تكون
سالبة ممكنة فان معنى المقول على الكل بعينه المشتركة في المقدمة الكبرى السالبة
الممكنة وذلك ان معنى قولنا انه ولا شيء من ب هو ا بامكان اي ولا شيء مما

هو ثابت بالقوة كان او بالفعل هو بالامكان ثم نضع ان ج هي ب بالفعل
فيجب ان يكون ج كل شيء من ا بالامكان واما اذا كانت الكبرى هي
المطلقة والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياسا تاما لان شرط الحمل المطلق
الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يكون على اشياء موجودة بالفعل لا با
لقوة فمتى وضعنا ان كل ب هو ا بالفعل اي كل ما هو ب بالفعل فهو ا بالفعل
ووضعنا ان كل ج هو ب بالامكان فبين ان ج ليست داخلة تحت شرط
المقول على الكل وان هذا النوع من المقاييس غير بين الانتاج بنفسه اعني من
المقدمتين انفسهما بل من شيء آخر ولكن هو ماخوذ من المقدمات الموضوعة فيه في
هذا القياس وهذا هو شرط القياسات الغير الكاملة فلذلك ما قال ارسطو في امثال
المقاييس التي يكون الكبرى فيها في هذا الاختلاط مطلقة والصغرى ممكنة انها
تنقاس غير تامة وان تمام بيانها بالخلف وهو توطئة لبيان انتاج هذه المقاييس
الغير التامة ان الكذب المحال ليس يلزم عن الكذب الممكن وهو ايضا توطئة
اولا لبيان هذا المعنى انه متى كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الآخر مثل
لزوم النتيجة عن القياس اعني انه يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان
يوجد النتيجة فانه يلزم في ذلك الشيئين اذا وجد الاول منهما بالضرورة الذي هو
متبوع فان الثاني يوجد الذي هو تابع بالضرورة واذا وجد الاول بالامكان
فان اللازم يوجد ايضا بالامكان اعني بالامكان العام وهو الذي يقابل
الممتنع ومثال ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت ا موجودة فان ب يكون موجو
دة بالذات عن وجود ا او تابعة لها بهذه الحال مثل القياس المنتج وبدل ب النتيجة
فاقول انه متى كان وجود ا ضروريا كان وجود ب ضروريا ومتى كان وجود ا ممكنا كان وجود ب

ممكنا

ممكنا فليكن ا اولا ممكنة فاقول ان ب اللازم وجودها من وجود ا يكون
ممكنة برهان ذلك انه ان كانت ب غير ممكنة واعني ههنا بغير ممكنة جميع
الانحاء التي يدل عليها اسم الممكن وهو السلب الذي يصدق على الممتنع و
كان الممتنع في وقت ما هو ممكن هو الذي يجوز ان يخرج الى الفعل وغير
الممكن هو الذي لا يجوز الى الفعل فان ا اذا فرضناها ممكنة و ب غير ممكنة
فانه قد يمكن ان يوجد ا ويخرج الى الفعل من غير ان يوجد ب وقد كنا
وضعنا انه اذا وجد ا وجد ب فيجب ان يكون ب موجودة وغير موجودة
معا هذا خلف لا يمكن فاذن واجب متى كانت ا ممكنة ان يكون ب ممكنة بنحو
اي نوع اتفق مما يقال عليه اسم الممكن واذا تقرر هذا فاقول انه ليس يلزم عن
الكذب الممكن اعني الكذب الممكن كذب مستحيل ومثال ذلك انه اذا فرضنا وجود
ا كاذبا ممكنا وهو الممكن الذي يترك موجودا في الوقت الذي هو غير موجود فيه
قولنا ان وجود ب يكون كاذبا ممكنا لا كاذبا ممتنعا وهو الذي نسميه الكذب
ومثال ذلك ان يكون مقدمات القياس او احديهما كاذبة ممكنة فانه ليس يمكن ان
يكون النتيجة كاذبة مستحيلة وذلك ان ا اذا كانت كاذبة فهي في وقت كذبها ممكنة
حقيقة وقد كنا فرضنا ان ا اذا كانت ممكنة حقيقة ان ب يكون ممكنة
والممكنة ليس بكاذب مستحيل فاذا كانت ب كاذبة فيكون ب ممكنة وغير
ممكنة معا وذلك خلف لا يمكن كاذب فاذن متى كانت احدى مقدمات القياس
او كلتاهما كاذبة ممكنة فليس يكون النتيجة كاذبة مستحيلة بل كاذبة ممكنة فاذا
تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين كبراهما موجبة مطلقة وصغراهما
موجبة ممكنة مثل ان يكون كل ج فهي ب بالامكان وكل ب هي ا بالفعل فا

قول ان هذا التاليف ينتج دائما ان ج ممكنة ان يكون ا برهان ذلك انه
ان [illegible] ان لم يكن كل ج ممكنة ان يكون ا او ليكون بعضها وهي قولنا
ليس يمكن ان يكون كل ج ا او معنا ان كل ج ممكنة ان يكون ب فاذا
اثرنا هذه المقدمة موجودة بالفعل ان كل ج [illegible] ب بالفعل كان ذكرنا خبر
ج فاذا اضفناها الى اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا انتج
لنا في الشكل الثالث ان بعض ب ليس ا بالضرورة لان قولنا ليس يمكن ان يكون
كل ج ا [illegible] يصدق معه قولنا بعض ج ليس ا بالضرورة فيكون معنا في
الشكل الثالث مقدمتان احدهما وجودية موجبة والاخرى سالبة ضرورية
جزئية فهي ينتج ضرورية سالبة ضرورة جزئية على ما تقدم وهو بعض ب ليس ا
بالضرورة لكن قد كان موضوعا لنا ان كل ب ا بالفعل وهو نقيض النتيجة معا
لا يمكن فالكذب انما لزم عن المقدمة التي اضفناها الى المقدمة الكاذبة الممكنة
وهي قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج هو ا بالضرورة اذ كان الكاذب الممكن لا يلزم
عنه كاذب مستحيل على ما تبين وما لزم عن ح فهو ح واذا كذب قولنا بعض ج
ليس ا باضطرار اللازم عن قولنا ليس يمكن ان يكون كل ج ا فقولنا ليس يمكن ان
يكون كل ج ا كاذب واذا كان هذا كاذبا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا
كل ج ممكنة ان يكون ا فقد تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس ممكنة واما
يعرض لهذا التاليف ان يكون منتجا لهذه الجهة اعني انه ينتج مرة الايجاب الضروري
ومرة السلب الضروري كالحال في المقاييس الغير المنتجة متى اخذت المطلقة الحقيقية
وهي التي يصح فيها الحمل الكلي المطلق اعني الذي يشاهد بالحس وجود المحمول فيها
لجميع الموضوع في جميع الزمان او في اكثره وهذه هي المقدمات التي يتناوله عن

الاستقراء

الاستقراء الذي يستوفي فيه جميع الجزئيات مثل ان كل غراب اسود وكل ثلج
ابيض والفرق بينها وبين الضرورية ان هذه يخطر بالبال امكان عدمها في
الافق من الزمان المستقبل والضرورية لا يخطر ذلك فيها بالبال لان الذهن
يشعر فيها بالنسبة الذاتية التي بين المحمول والموضوع ومن هذه المطلقة
كما يقول ارسطو تعمل اكثر المقاييس اما المطلقة التي توجد في الافق من الزمان
مثل ان كل متحرك انسان فهو بين انه لا يعمل فيها قياس ولا تجانسه مع الممكنة كما
يعرض مع الممكنة الا قليلة قياس وهذه المطلقة اعني التي لا يصح فيها الحمل الكلي الا في
الافق من الزمان متى جعلت الكبرى والصغرى ممكنة فانها يوجد مرة ينتج الموجب
ومرة ينتج السالب والسبب في ذلك ان هذه المطلقة انما يصدق الكلية فيها
في الزمان الحاضر والمقدمة الصغرى من جهة ما هي ممكنة ليست بمنطوية تحت
الكبرى اذ كان الممكن هو الموجود في الزمان المستقبل فهذا هو عندي معنى
من الوقتية — القضايا ارسطو ان يكون المقدمات الكلية الماخوذة صادقة على الازمنة الثلاثة لا ما
يظنه ابو نصر من ان هذه الوقتية هي معنى المقول على الكل فانه ليس يمكن ان يوجد
المقول على الكل في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية عاما في الازمنة الثلاثة الا في
بعض المواد التي يصدق فيها ان ا موجود بالفعل لكل ما هو ب بالقوة او بالفعل
واذا وجد الامر بهذه الصفة فالتاليف من ذلك يكون مبنيا تحت المقول على
الكل لان ارسطو وحتى ان لا يستعمل المقدمات المطلقة الا في هذه المادة
المادة فيما بان قد قال انها غير منتجة تحت المقول على الكل اعني المطلقة اذا اختلطت
مع الممكنة وبين انتاجها بالخلف ويكون السبب في امرائه عن المنتج منها ليس
المقول على الكل التام صدقه في بعض المواد لا في كلها وليس هذه الوقتية [illegible]

تماينهم نها ان المقدمة الوجودية عنده هي التي تشمل الضرورية والممكنة كما فهم
ذلك عن ثامسطيوس فان هذه المقدمة اعني المطلقة التي بهذه الصفة
ليس لها وجود خارج الذهن والقصد هنا انما هو احصاء جهات المقدمات
المطلقة لا اصناف الوجود او المعارف الاول فاما ان كان قصد ارسطو بها
لجهات احصاء فصول المقدمات من جهة الوجود والمعرفة فليس ينتفع بالمطلقة
على راي ثامسطيوس وان كان اراد احصاءها من جهة المعارف الاولى
التي لنا بالطبع قد ينتفع بها فان كثيرا ما نعلم ان المحمول موجود للموضوع
ونجهل هو موجود بامكان او باضطرار وتشبه ان يكون قصد ابا المطلقة الامرين
جميعا اعني المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة وهي التي
حدودها لا التي يذكر الاسكندر فان تلك لا يأتلف منها قياس الا بالوضع
اي في وقت مخصوص واذا اختلطت مع الممكنة فليس يلتئم منها قياس لان
يكون الصغرى ممكنة وعلى هذا التاويل يرتفع الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل
مع انه التاويل الحق اللائق بمذهبه في هذه الصناعة وارسطو بين في الحدود
المأخوذة من المواد انه اذا وجدت في مثل هذه الاختلاط المطلقة الموجودة
في الاكثر من الزمان بالفعل انه لا يكون قياس منتج اصلا لانه ينتج حينا سالبا
وحينا موجبا والحدود التي ينتج السالب هو الانسان والمتحرك والفرس والاصغر
هو الانسان والاوسط هو المتحرك والاكبر هو الفرس وذلك ان كل انسان
يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك قد يكون في وقت ما فرسا اذا لم يوجد شيء
متحرك الا فرس والنتيجة سالبة ضرورية وهي لا انسان واحد فرس والحدود التي ينتج
الموجب الانسان والمتحرك والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون متحركا

وكل متحرك قد يكون في وقت ما فرسا اذا لم يوجد شيء متحرك
الا فرس والنتيجة سالبة ضرورية وهي لا انسان واحد فرس والحدود
التي ينتج الموجب الانسان والمتحرك والحي وذلك ان كل انسان
يمكن ان يكون متحركا وكل متحرك قد يكون في وقت ما حيا اذا
توهمنا انه لا يتحرك في ذلك الوقت شيء الا الحيوان والنتيجة موجبة ضرورية
وهي ان كل انسان حي واذا كان الامر هكذا فليس المطلقة المأخوذة
ههنا هي التي لا تختص بزمان دون زمان وسواء علم دوامها او لم يعلم انها ليست
ضرورية او جهل ذلك فان اكثر المقدمات هذه هي حالها ولكن المقدمة
الكلية الكبرى سالبة مطلقة والصغرى الكلية الموجبة الممكنة فاقول انه ينتج
سالبة كلية ممكنة بان تكون الكبرى مطلقة والصغرى الكلية الموجبة الاسم اعني التي
تقع على الممكنة والضرورية ومعنى قولنا في امثال هذه المقاييس انها منتجة اي
ليس ينتج الموجبة مرة والسالبة اخرى بل ينتج اما الموجب فقط واما السالب
لكون السالب والموجب فيها هو مقول على اكثر من نوع واحد فهذا هو احد
الاسباب التي من اجلها قيل فيها انها غير منتجة ولذلك قولنا ان ج فهو
ب بامكان لا شيء من ب هو ا باطلاق فاقول انه ولا شيء من ج هو ا
بامكان فمرة يكون النتيجة ولا شيء من ج هو ا بالضرورة ومرة يكون ولا شيء
من ج هو ا بامكان برهان ذلك انه اذا لم يكن الخلف قولنا انه يمكن ان
يكون ولا شيء من ج هو ا فبعض ج هو ا بالضرورة وذلك لان كل ج هو ا با
لفعل وذلك بنقل المقدمة الممكنة في هذا الشكل الى الوجودية كان معنا
فينتج في الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين احديهما جزئية بالاضطرار

ضرورية كبرى والثانية كلية مطلقة صغرى وقد تبين ان هذا ايضا ينتج ح
ضرورية بالافتراض وذلك انه يرجع الى موجبتين كليتين في الشكل
الثالث كبراهما ضرورية وهي ان بعض ب هي ا بالاضطرار وقد كان
موضوعا لنا في القياس ان ج ولا شيء من ب ا بالامكان والخلف لا يلزم
عن الكذب الممكن وانما لزم عن وضعنا ان بعض ج ا بالضرورة لكن
اذا كذب هذا فنقيضه هو الصادق وهو قولنا لا شيء من ج ا وهذا ايضا
معنى ان يكون من ليس ا بالامكان وليس ا بالفعل ولذلك يكون نتيجة هذا
القياس مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة وقد تبين هذا المعنى
من الحدود فليكن بدل ج انسان وبدل ب متفكر وبدل ا غراب فينتج
ولا انسان واحد غراب فبالتعلق هكذا كل انسان يمكن ان يكون متفكرا
ولا متفكر واحد غراب ينتج ولا انسان واحد غراب وهي سالبة ضرورية و
يمكن بدل ب النائم ا وب عالما وا متحركا فينتظم القياس هكذا
كل انسان يمكن ان يكون عالما ولا عالم واحد متحرك بعلمه ويكون النتيجة
كل انسان يمكن ان يكون متحركا بعلمه وهي سالبة ممكنة وينبغي اذا اريد
ان يحصل من هذا يقينا او ما يقارب اليقين ان يستقرأ الامر في هذا المعنى
في اكثر من مادة واحدة فانه سيوجد الامر فيه هذا ايضا انه ينتج مرة
سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة
فانه لا يكون قياسا تاما اذ كان من شرط الانتاج في هذا الشكل
ان يكون الصغرى موجبة لكن اذا انعكست السالبة الممكنة الى موجبة ممكنة كان
القياس الذي بعدم وكذلك يعرض متى كانت المقدمتان في هذا الاختلاط

سالبتين وكانت الصغرى هي الممكنة اعني انه لا ينتج شيئا حتى ينعكس الممكنة الى الموجبة
فان كانت الصغرى هي هذا مطلقة فانه ان يكون قياس ينتج كانت الكبرى
سالبة ممكنة او موجبة ممكنة والحدود التي تنتج الموجب الضروري وهي
الثلج والحي والابيض وذلك انه قد لا ينتج واحد حي وكل حي يمكن ان يكون
ابيض والنتيجة كل ثلج ابيض وهي موجبة ضرورية والحدود التي تنتج السالب
هي الغار والحي والابيض وذلك ان كل غار ليس بحي وكل حي يمكن ان
يكون ابيض والنتيجة ولا غار واحد ابيض وهي سالبة ضرورية فقد تبين اذا كانت
المقدمتان كليتين في هذا الاختلاط كلية والاخرى جزئية وكانت المقدمة
الاخرى ممكنة كلية كانت او سالبة وكانت الصغرى الجزئية موجبة فانه قد
يكون قياس تام على نحو ما كان الامر اذا كانت المقدمتان كليتين ح
كان الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة ويكون عدتنا جهة النتيجة مثل
تلك النتيجة بعينها اعني ممكنة الا ان هذه جزئية وتلك كلية وذلك بين
من معنى المقول على الكل كما كان الامر في تلك فان كانت المقدمة الكبرى
كلية ومطلقة وغير ممكنة وكانت المقدمة الصغرى جزئية ممكنة كانت المقدمتان
موجبتين او احداهما موجبة والاخرى سالبة فانه يكون عن ذلك قياسات
منتجة جزئية ومنها ما يتبين بالخلف وهي نظير ما تبين بالخلف في هذا الاختلاط
الذي فيه المقدمتان الكليتان ومنها ما يتبين بالعكس وهي متى كانت الصغرى
الجزئية سالبة ممكنة كالحال فيها اذا كانت سالبة كلية واما اذا كانت الصغرى
سالبة مطلقة فانه ان يكون قياسا والحدود التي تنتج الموجب هي الثلج و
الحي والابيض وذلك ان بعض الثلج ليس بحي وكل حي يمكن ان يكون ابيض و

النتيجة بعض الثلج ابيض و التي ينتج السالبة فالقار والثلج والابيض وذلك ان بعض
القار ليس بثلج وكل ثلج يمكن ان يكون ابيض و النتيجة بعض القار ليس بالضرورة
بابيض وهي سالبة ضرورية جزئية واذا اخذت هذه الحدود وجهتها قامت
مقام الجزئية ولم يوهم الجزئية في مثل هذا قولنا بعض الثلج ليس بثلج اي بعض
الثلج ثلج وهذا شيء ينبغي ان يعتمد في الحدود ويوجد عامة للجزئية والمهملة
فان كانت المقدمة الكلية الصغرى والجزئية هي الكبرى سالبة كانت
او موجبة ممكنة او مطلقة فانه ليس يكون من ذلك قياس وكذلك اذا كانت
المقدمتان جزئيتين او مهملتين فانه لا يكون قياس كانت الكبرى المطلقة
والصغرى هي الممكنة او بالعكس والبرهان على ذلك هو البرهان على ذلك هو
البرهان المتقدم على هذه الاصناف في المواد الغير المختلطة والحدود التي
تنتج الموجبة الضرورية وهذه اذا كانت الكبرى جزئية الانسان والابيض
والحي والحدود التي تنتج والابيض والبط والحي الاكبر واما التي تنتج السالبة
النوع والحي والانسان مقدمتين غير هذا اما المنتج في هذا النوع من الاختلاط في
هذا الشكل الاول وما غير المنتج تاما وما لم يكن تاما

واذا كانت مقدمتي القياس ممكنة والثانية اضطرارية فان انواع
المقاييس المنتجة يكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلط من الممكن والوجودي
التامة منها وغير التامة والثانية يكون منها اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة
كما كانت هنالك وغير التامة اذا كانت الكبرى هي الضرورية والصغرى هي
الممكنة واما النتائج ههنا فيكون اذا كانت المقدمتان موجبتين ممكنة
تامة كانت المقاييس او غير تامة كلية كانت النتائج او جزئية واما ان

[illegible]

ان كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت الموجبة اضطرارية
والسالبة ممكنة فانه يكون النتيجة ممكنة وان كانت المقدمة التي هي اضطر
ارية تكون النتيجة مرة سالبة ممكنة ومرة سالبة مطلقة كما انه اذا كانت
السالبة في اختلاط الممكن والوجودي كانت النتيجة مرة سالبة ضرورية
ومرة سالبة ممكنة وهذا كلية سواء كانت المقدمتان كليتين او
احديهما كلية والاخرى جزئية ايضا اذا كانت الكلية هي الكبرى والجزئية
هي الصغرى فانه اذا كانت الجزئية هي الكبرى لم يكن منتجا انه ولم نقل
انه ههنا قياسا ينتج سالبة ضرورية لان ذلك جزئي وفي بعض المواد
والا كان يوجد قياسا ينتج سالبة الاضطرار فان سالبة الاضطرار غير
سالبة الاضطرارية كما انه لم نقل ههنا قياسا ينتج موجبة ضرورية فان
ذلك ايضا جزئي وفي بعض المواد كما انه لا ينتج الشكل الثاني موجبة
فليكن المقدمتان موجبتين كليتين ولتكن الكبرى هي الضرورية والصغرى
هي الممكنة فاقول انه ينتج نتيجة ممكنة لا ضرورية وان القياس في ذلك
يكون غير تام بيان ذلك قولنا كل ج ب هو ب بالامكان وكل ب ا با
لضرورة فاقول ان النتيجة هي كل ج ا بالامكان وانه قياس غير تام لان
شرط المقول على الكل في المقدمة الضرورية ان يكون الحمل له على ما هو
ب بالفعل لا بالقوة فاما بيان ان النتيجة ممكنة فبقياس الخلف
على النحو الذي اتى في نظير هذا من الاختلاط الآخر وذلك بان ناخذ
نقيض النتيجة وهي سالبة ضرورية لان غير الممكن يصدق على السالبة
الضرورية ونضيف اليها المقدمة الممكنة من القياس من الصغرى بعد

يستعملها الوجود فيلزم عنه نقيض المقدمة الكبرى وهي السالبة الضر
ورية لان الكبرى كانت موجبة ضرورية فاذا كانت الكبرى
هي الممكنة والصغرى الضرورية فانه يكون في ذلك قياس تام و
ذلك بين من معنى المقول على الكل على ما تقدم ويكون النتيجة ممكنة
فان كانت احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وكانت
السالبة اضطرارية وكبرى والصغرى ممكنة ولم يقل انه ينتج سالبة
ضرورية اذ كان ذلك انما يمكن طرف الاصغر داخلا بالفعل او با
لقوة تحت الاوسط وذلك لا يصدق الا في بعض المواد لكن بين
ايضا بقياس الخلف انه ينتج نتيجة مطلقة سالبة وممكنة فليكن مثلا ان
كل ج هو ب بالامكان ولا شيء من ا هو ب بالضرورة فاقول انه ينتج ولا شيء
من ج هو ا بالفعل او بالامكان برهان ذلك انه ان لم يكن هذه النتيجة
صادقة فليكن نقيضها هو الصادق وهو ان بعض ج هي ا بالاضطرار
وذلك ان هذه هي المناقضة للنتيجتين في الجهة والممكنة والجهة وليضف
اليها المقدمة السالبة الكلية الضرورية من القياس وهو ان ليس شيء
من ا ب بالضرورة ينتج في الشكل الثالث ان [illegible] غير ممكنة ان يكون بعض ج ب
وقد كان موضوعا ان كل ج هو ب بالامكان هذا خلف و
اذا كذبت الموجبة الضرورية صدق نقيضها وهي السالبة المطلقة فاذا
صدقت السالبة الوجودية امكن ان يصدق معها السالبة الممكنة اذا
المطلق ممكن الوجود واما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة والصغرى
موجبة اضطرارية فانه قياس تام ويكون النتيجة ممكنة الصغرى موجبة

على ما يتبين من معنى المقول على الكل وارسطو يقول انه ليس يمكن ان يبين
بقياس الخلف انه ينتج مطلقة فان كانت المقدمة السالبة صغرى وكانت
ممكنة فانه لا يكون قياس تام لكن يكون قياس غير تام بعكس السالبة الممكنة
الى الموجبة على ما تقدم فان كانت الصغرى السالبة اضطرارية لم يكن
قياس ولكن اذا كانتا جميعا سالبتين وكانت الصغرى هي الاضطرا
رية واحدة والتي ينتج السالب الغار والحي والابيض وذلك ان النتيجة
لا غار واحد ابيض وهي سالبة وكل اذا اخذنا سالبتين وذلك ان الغار
ليس بحي والحي ليس بابيض وايضا بان الثلج ليس بحي والحي ليس بابيض با
مكان والثلج ابيض واما اذا كانت احدى المقدمتين جزئية وكانت
الكبرى ضرورية وسالبة فان النتيجة يكون سالبة مطلقة ممكنة كالحال اذا
كانت الكليتين الكبرى سالبة وتبين ذلك بالخلف كما تبين ذلك في الكليتين
واما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة ضرورية وكانت الكبرى ليست ممكنة فان
النتيجة يكون ممكنة جزئية وذلك بين من معنى المقول على الكل واما اذا كانتا
موجبتين معا وكانت الكبرى ضرورية فان النتيجة يكون ممكنة والبرهان على
ذلك هو البرهان الذي تقدم اذا كانت معا كليتين فاذا كانت المقدمة
الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى وكانت الجزئية اضطرارية والكلية ممكنة
موجبة كانتا وسالبة فانه لا يكون قياس واحد والتي ينتج الموجب الانسان
والابيض والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض
ليس بحي والانسان حي بالضرورة والانسان يمكن ان يكون ايضا ابيض
وبعض الابيض حي فالابيض حي بالضرورة والحد والتي ينتج السالب الكوكب

والابيض والحي وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض حيا والثوب لا يمكن ان
يكون حيا سواء كانت الصغرى سالبة او موجبة اذا كانت كلية وممكنة فانها غير منتجة
وكل اذا كانت سالبة الغراب والابيض والحي وذلك ان الغراب ليس بابيض بالضرورة و
بعض الابيض حي بالامكان فالغراب حي بالضرورة وهي النتيجة فالحدود التي ينتج ان ليس
العاج والحي والابيض وذلك ان العاج ليس بابيض وبعض الابيض حي فالعاج ليس
بحي اما الحدود التي ينتج الموجبة اذا كانت الصغرى كلية موجبة اضطرارية فهي الققنس
والابيض والحي وذلك ان كل ققنس ابيض بالضرورة وبعض الابيض حي والنتيجة
وكل ققنس حي هي ضرورية وبعض الابيض التي ينتج السالبة فالثلج والابيض و
الحي وذلك ان الثلج ابيض وبعض الابيض حي فالثلج ليس بحي بالضرورة وهي
النتيجة ولذلك لا يكون قياس في هذا الصنف اذا كانت المقدمتان كليتين
او جزئيتين او احدهما جزئية والثانية مهملة كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى الضرورية
او بالعكس والحدود العامة لهذه الاصناف كلها اما التي ينتج الموجبة فال
زنج والابيض والحي واما التي ينتج السالبة فالغير المتنفس والابيض والحي وتركيبها
وسبيل بيانها فقد تبين من هذا القول ان اصناف المقاييس المركبة من
الممكن والضروري المنتج منها والمنتج وغير المنتج التام للمنتج الغير التام والطريق الذي
تبين به غير التام هو بعينها واحد بعينه وتبين ان النتائج ههنا في الموجبات الممكنة
ولكن في السوالب اذا كانت الكبرى منها هي ما اما اذا كانت الضرورية والوجودية
فانها يكون اما في المختلطة من الممكنة والوجودية فتبين ضرورية او ممكنة واما في
المختلطات من الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة او ممكنة
واذا كانت كلتا المقدمتين ممكنة في الشكل الثاني فانه لن يكون قياس منتج

كانتا ام سالبتين ام احدهما موجبة والثانية سالبة كليتين كانتا او جزئيتين معا
او احدهما كلية والاخرى جزئية واما اذا كانت احديهما مطلقة والاخرى ممكنة
فانه ان كانت الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة فانه لا يكون قياس منتج
واما اذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية فانه قياس منتج مثل هذا الوضع
هذا اذا كانت احدى المقدمتين ايضا ضرورية والاخرى ممكنة والمختلطة و
الممكن منها ينبغي ان نفهم من نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم فيما تقدم ومعنى
ان يتبين ههنا اولا ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس محفوظة الكمية والكيفية
كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة فنضع ان كل ج يمكن ان لا يكون
شيئا من ا فاقول انه ليس يلزم من ذلك ان يكون كل ا يمكن ان لا يكون شيئا
من ج برهان ذلك انه ان امكن ذلك فيصدق معها الموجبة الممكنة الكلية
وهي قولنا كل ا يمكن ان يكون ج لان الموجبات الممكنة يرجع على سوالبها
الكلية للكلية والجزئية للجزئية وذلك ان قولنا ان كل ج ان لا يمكن شيئا من
الصدق معها الموجبة المقابلة لها وهي قولنا كل ج يمكن ان لا يكون ا شيئا من
ا فقد يمكن ان يكون بعض ا ليس ج انسانا بالقوة مثل الثلج فقد يمكن والممكن
ان يكون بعض ا بالقوة ليس ج فليس يصدق مع ذلك ان كل ا يمكن ان لا يكون
ج لان نقيضه واجب بالضرورة ان لا يكون فاك قد تبين ان السالبة الممكنة قد
يتبين انعكاسها بطريق الخلف ومثال ذلك ان نقول قياس كل ا يمكن ان لا يكون شيئا من
ب ينعكس صادقا وهو ان كل ب يمكن ان يكون شيئا من ا برهان ذلك انه ان لم
يكن صادقا وهو ان كل ب يمكن ان يكون شيئا من ا برهان ذلك انه ان لم يكن
صادقا وهو كل ب غير ممكن ان لا يكون ا ومتى كان قولنا كل ب غير ممكن ان لا

يكون او يلزمه ان بعض ب بالضرورة ا وكان قد تبين انه ينعكس اذا كانت جزئية ضرورية
فبعض ج ا بالضرورة وقد كنا فرضنا ان كل ا ممكن ان لا يكون ج هذا لكن في القول
مغالطة وذلك انه ليس اللازم من قولنا كل ب غير ممكن ان لا يكون في شيء من ا
قولنا ان بعض ب ا بالضرورة بل قد يلزمه ان بعض ب بالضرورة ليس ا كما يناقض قولنا بعض
ب بالضرورة ا قولنا كل ب يمكن ان يكون ا ولما كان قولنا ان كل ب يمكن ان يكون
ا يلزم قولنا ان كل ب يمكن ان لا يكون ا وكان قولنا كل ب يمكن ان يكون ا
يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة ليس ا وكذلك يناقض قولنا كل ب يمكن ان لا يكون
ا يناقضه قولنا بعض ب بالضرورة ليس ا وكذا يناقض ما بين الجزئيتين المقدمة الممكنة
وهي قولنا كل ب يمكن ان لا يكون ا والذي يناقض هذا يلزم نقيضه فاذن قولنا
كل ب يمكن ان لا يكون ا يناقضه شيئان احدهما بعض ب ليس ا بالضرورة والثاني
بعض ب بالضرورة هو ا فقولنا في قياس الخلف كل ب غير ممكن ان لا يكون ا قد يلزم
مرة ان بعض ب ا بالضرورة او مرة ان بعض ب بالضرورة ليس ا فان كان اللازم
هو السالبة الجزئية الضرورية لم يلزم بعض القول المحال لانه ليس ينعكس السالبة الضرورية
بل قد يكون كل ا ان لا يكون ب وبعض ب ليس ا بالضرورة مثل قولنا كل انسان
يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض ليس هو انسان بالضرورة مثل الثلج والعقعق فاذن
قد تبين ان السوالب الممكنة لا ينعكس فلينتج مقدمتين كليتين ممكنتين
احدهما موجبة والاخرى سالبة في الشكل الثاني مثل قولنا كل ج ب هو بالامكان و
كل ا يمكن ان لا يكون ب فاقول ان هذا التاليف لا ينتج شيئا لانه لا يمكن ان ينعكس
السالبة الممكنة كما الكم ذلك في المطلقة والضرورية ولا ينعكس الخلف ليتبين انه
يكون قياسا لانه ان اخذنا نقيض النتيجة الممكنة الحقيقية لم يعرض عن ذلك محال

كما بينا مسلمان بعينين اعني الموجبة الممكنة والسالبة وكذلك ان اخذنا النقيض
جزئية ضرورية موجبة او سالبة وبالجملة ان كان من هذه التاليف فليس
انما ينتج بالذات ينتج ممكنة اذا كانت المقدمتان كليتين لا ينتج مطلقة ولا
ضرورية اذ كان ليس في هذا الشكل مقدمة بهذه الصفة فان كان
ينتج ينتج ممكنة واما موجبة ممكنة لكن يتبين من الحدود انها ينتج مرة سالبة
ضرورية ومرة موجبة ضرورية ولكن واحدة من هاتين النتيجتين يبطل ان ينتج
سالبة ممكنة او موجبة ممكنة وذلك ان السالبة الضرورية يناقض الممكنة الموجبة
والسالبة الممكنة وكذلك الموجبة الضرورية يناقض كليهما والحدود التي ينتج
في هذه المادة سالبة الانسان والابيض والفرس والابيض هو الحد الاو
سط والانسان الاصغر وبالفرس هكذا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل فرس
لا يكون ابيض والنتيجة ولا انسان واحد فرس وهي سالبة ضرورية واذا كا
آ مسلوبة عن ج باضطرار لم يصدق ان كل آ يمكن ان يكون في ج ولا
كل آ ممكنة انه لا يكون في ج لانها ينعكس على الموجبة فتبين ان هذا
التاليف ينتج نتيجة ممكنة لا سالبة ولا موجبة وقد يتبين هذا انه التاليف انه
ينتج في بعض المواد موجبة ضرورية وذلك اذا اخذنا بدل الفرس الحي وذلك
انه ينتج كل انسان حي وهي موجبة ضرورية وليس يمكن ان يصدق معها لا
الموجبة الممكنة ولا السالبة الممكنة وذلك ان مناقضها السالبة الممكنة هي نقيضه
مناقضها الموجبة الممكنة من اجل ان هذا السالبة الممكنة وكذلك بين انه لا يكون
قياس في هذا الشكل وان كان السالبة اعني ان جعلت صغرى بعد ان
كانت كبرى او بالعكس وكذلك يتبين انه لا يكون قياس وان اخذت كلتا المقدمتين

موجبتين او سالبتين والبرهان على ذلك هو هذه الحدود باعيانها وان تعتبر
ذلك على مرتبة تناسب الوجودي والممكن في الشكل الثاني واذا كانت احدى
المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والاخرى ممكنة وكانت التي هي الممكنة فانه لا ينتج
عن ذلك قياس اصلا كلية كانت كلتا المقدمتين معا او جزئية والبرهان على ذلك
هو البرهان الذي استعمل اذا كانتا معا ممكنتين في تلك الحدود باعيانها اعني
انها يوجد مرة ينتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية فان كانت المقدمة
التي هي المطلقة والموجبة هي الممكنة وكانتا معا كليتين فانه يكون قياس وذلك
ان التي المطلقة تنعكس فيكون الشكل الاول على ما تبين تقدم وسواء كانت
التي هي الكبرى والصغرى تبين ذلك بعكس حكم المقدمة وعكس النتيجة عما
سلف فان كانتا كلتاهما كليتين سالبتين او كانت احداهما ممكنة
والاخرى مطلقة فانه يكون قياس غير تام من مقدمتين اذا انعكست التي الممكنة
الى الموجبة التي تلزمها لانه يكون مؤلفا من مقدمتين مطلقة سالبة وممكنة موجبة
وان كانتا كلتا المقدمتين موجبتين فانه لا يكون قياس وذلك بين من انها
ينتج مرة موجبة ومرة سالبة اما الحدود والتي ينتج الموجب فهي الانسان والعقل
والحي وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل حي صحيح وكل انسان حي
بالاضطرار وهذه النتيجة واما التي ينتج السالبة فالانسان والفرس والحي وذلك
كل انسان يمكن ان يكون صحيحا وكل فرس صحيح والنتيجة ولا انسان واحد
فرس وهي سالبة ضرورية واذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى
جزئية فانه يعرض في ذلك مثل ما عرض فيها اذا كانتا معا كليتين اعني ان
شروط المنتج في ذلك غير المنتج فيما هو غير المنتج في هذه وذلك انه متى كانت

الموجبة هي المطلقة الكلية كانت او جزئية فانه ان يكون في ذلك قياس وذلك
بين كما تبين ذلك اذا كانتا كليتين وبتلك الحدود باعيانها واما اذا كانت
الكلية هي المطلقة وكانت التي فانه يكون قياس بالعكس في الشكل الاول ان
كانت كلتاهما سالبتين او كانت احداهما مطلقة فانه يكون قياس غير تام
اذا انعكست التي الممكنة الى الموجبة الممكنة كما تبين فاذا كانت التي المطلقة جزئية فانه
لا يكون قياس اصلا كان كلتا المقدمتين كليتين او جزئيتين او احداهما مهملة والثانية
موجبتين كانتا او سالبتين والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم وبتلك الحدود وحده
باعيانها واذا كانت احدى في هذا الشكل ممكنة والثانية
اضطرارية وكانتا كليتين معا وكانت التي هي الضرورية فانه قياس بعكس التي الى
الشكل الاول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه موجبة ممكنة وقد تبين ان هذا
ينتج سالبة مطلقة وممكنة وسواء كانت التي الضرورية وهي الكبرى او الصغرى
فاما اذا كانت الموجبة الضرورية فانه لا يكون قياس وبيان ذلك من الحدود
يعرض الطرف الانسان والاوسط ابيض والاكبر قعنس وذلك ان كل انسان يمكن
ان يكون ابيض وكل قعنس ابيض بالضرورة ولا انسان واحد قعنس وهي سالبة ضرورية
وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان يكون دائما ممكنة لا موجبة ولا سالبة وهو بين
ايضا انه لا ينتج نتيجة سالبة ضرورية دائما لان الضرورية انما يكون عن مقدمتين
ضروريتين او عن قياس يكون الضرورية فيه سالبة والموجبة وجودية لا ممكنة على ما تبين
وكما تبين ايضا لا ينتج مطلقة لان المطلقة من طبيعة الممكن قد ظهر ايضا من الحدود
انه لا ينتج سالبة ضرورية فانه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية فا
لحدود التي ينتج سالبة ضرورية هي التي تقدمت واما التي ينتج موجبة ضرورية

وهو اليقظان والمتحرك والحي وذلك ان كل يقظان متحرك بالقوة وكل حي هو
ممكن ان لا يكون متحركا وكل يقظان حي بالقوة فاذن لا يكون في هذا الباب
قياس منتج اصلا وسواء كانت الموجبة الضرورية هي الصغرى او الكبرى فان كانت
المقدمتان متشابهتين في الكيفية فانهما ان كانتا سالبتين فانه يكون
قياس اذا انعكست الممكنة الى الموجبة التي يلزمها لانها يكون ما يقياس
مقدمتين الموجبة ممكنة والسالبة ضرورية وقد تبين ان هذا ينتج وسواء كانت
السالبتين الصغرى او الكبرى فان كانت المقدمتان الكليتان موجبتين فانه
لن يكون قياس لانه تبين ان النتيجة ليس يمكن ان يكون سالبة لا مطلقة ولا
اضطرارية لانه تبين عن الحدود انها تنتج سالبة ضرورية وما تنتج سالبة ضرورية
فليس يمكن ان ينتج دائما لا موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة ولكن ان ينتج
سالبة ممكنة فاما الحدود التي تنتج السالبة الضرورية فالانسان والابيض والقعقس
فان كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل قعقس ابيض ولا انسان ولا انسان
واحد قعقس فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل من هذا الضرب من الاختلاط
وغير المنتجة اذا كانت المقدمتان كليتين فان كانت احديهما كلية والاخرى
جزئية فانه ان كانت المقدمة السالبة كلية واضطرارية فانه يكون قياس
ينتج اما سالبة ممكنة واما سالبة مطلقة لان السالبة الاضطرارية تنعكس فيرجع الى الشكل
الاول الذي يأتلف من موجبة ممكنة صغرى وسالبة كبرى ضرورية واما اذا كانت
الموجبة هي الاضطرارية فانه لا يكون قياس والبرهان على ذلك هو البرهان
بعينه اذا كانتا كليتين وتلك الحدود بعينها التي سلفت ولكن لا يكون قياس
اذا كانتا كلتاهما موجبتين والبيان في ذلك هو البيان الذي تقدم اذا

كانتا كليتين فان كانت كلتا المقدمتين اعني الكلية والجزئية السالبتين
وكانت احديهما الكلية اضطرارية فانه في ذلك قياس غير تام وذلك انه
اذا انعكست الممكنة الى الموجبة فانه يكون قياس كما يكون قياس كل
يكون اذا كانتا كليتين على ما تقدم وتلك الحدود باعيانها فقد تبين انه متى
وضعت المقدمة السالبة الكلية اضطرارية فانه يكون ضرورة قياس ينتج اما سالبة
مطلقة ممكنة فانه وضعت الموجبة اضطرارية لا يكون قياس وهو بين انه
ترتيب واحد للحدود في المقاييس المطلقة والضرورية يكون قياس ولا يكون
وهو بين ما يليه الممكن ان هذه المقاييس كلها غير تامة في الشكل الثالث اذا
كانت المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين فانه يكون قياس ويكون النتيجة
جزئية ممكنة على نحو ما يكون في المطلقة الصرفة والضرورية اعني بتلك الشروط
باعيانها والبرهان على ذلك هو البرهان على تلك بحصر هذه المادة انه متى
كانتا سالبتين فانه يكون من جميعها قياس غير تام اذا انعكس احدى السالبتين
الى الموجبة اللازمة لها لانه يعود من ممكنتين احديهما موجبة والثانية سالبة
وان كان احديهما كلية والاخرى جزئية فان المقاييس المنتجة منها وغير
المنتجة يكون كما كانت في المادة المطلقة والضرورية وبتلك الشروط باعيانها
وتخص هذه المادة انه اذا كانتا معا سالبتين كان قياس الانعكاس على
انعكاس السالبة الى الموجبة اللازمة لها لانه لا يكون قياس من سالبتين في شيء
من التأليفات لا البسيط ولا المركبة ولما اذا اخذت المقدمتان مهملتين
او جزئيتين فانه لا يكون ايضا قياس لانه ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة واما
الحدود التي تنتج الموجبة فالانسان والابيض والحي وذلك ان بعض الابيض ممكن

ان يكون اثنا والابيض يمكن ان يكون حيا والاثنان بالفعل حي والتي ينتج
البيض الاثنان والابيض الفرس فذلك ان الابيض يمكن ان يكون اثنا
والاثنان الابيض يمكن ان يكون حيا والاثنان بالفعل حي وبهذه الحدود
بأعيانها يتبين ذلك اذا كانتا سالبتين او احديهما موجبة والاخرى سالبة لانهما
يمكن ان يؤلف هذا التأليف الممكن الوجودي في الشكل الثالث واذا كانت
احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة وكلاهما موجبتان كليتان
فان النتيجة يكون ممكنة جزئية وذلك يتبين بانعكاس الصغرى فان كانت هي الممكنة
عادت الى الشكل الاول اما صغراه ممكنة وكبراه مطلقة وقد تبين فيما سلف
انه ينتج ممكنة فان كانت الصغرى هي المطلقة عادت الى صغراه في الشكل الاول
مطلقة وكبراه ممكنة وقد تبين ان هذا ايضا ينتج ممكنة فان كانت احديهما موجبة
والاخرى سالبة وكان ايتهما اتفق المطلقة اعني الكبرى او الصغرى وكان السالبة
هي الكبرى فان النتيجة يكون ممكنة فان كانت السالبة هي الممكنة كانت النتيجة ممكنة حقيقية
وان كانت السالبة هي المطلقة كانت النتيجة السالبة الممكنة باشتراك الاسم اعني التي تنتج
بنقيض السالبة ضرورية وسالبة ممكنة فان كانت السالبة هي الصغرى وكانت ممكنة
او كانتا جميعا سالبتين فانه لا يكون قياس الا اذا انعكست الممكنة السالبة الى
الممكنة القارنة لها لانها يعود الى ما هو من موجبتين واما كبراه سالبة في الممكنة
وصغراه موجبة واما اذا كانتا الكليتان هي السالبة الكبرى والجزئية الموجبة فانه
يكون قياس رجوعها الى الشكل الاول بانعكاس الجزئية الموجبة على نتيجتين
ونتيجة على نحو ما كانت في المقدمتين الكليتين فان كانت الموجبة هي الكلية
والسالبة هي الجزئية او كانت الصغرى هي المطلقة الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة

(فانه)

فانه يكون قياس وبيان ذلك بعكس الخلف فلنكن كل ب فهو ج وبعض ج
ليس هو ا بالامكان فاقول ان بعض ب ليس ا بالامكان لانه ان لم يكن هذا
صادقا فنقيضه هو الصادق وهو ان كل ب هو ا بالفعل وكان ب ج هي
المتناقضة في الجهة والكمية وقد كان هناك ان كل ب فهو ج بالاطلاق فاذن
ينتج في الشكل الثالث ان كل ج هو ا بالفعل وقد كان معناه ان بعض ج هو
ليس ا بالامكان هذا خلف لا يمكن فاما ان كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية والصغرى
هي الممكنة فانه يكون قياس سنبينه فيما نفرض فان كانت الصغرى السالبة وكانت
مطلقة فانه لا يكون قياس لانه في خاتمة الشكل الثالث ان لا يكون صغرى
سالبة كانت كلتا المقدمتين حمليتين او جزئيتين فانه لا يكون قياس
وبيان ذلك هو البرهان المستعمل في الاضافات الكلية في هذا الشكل اعني
في الممكنة الصرف وبيان ذلك باعيانها التاليف الممكن والاضطراري في الشكل
الثالث واذا كانت كلتا المقدمتين كليتين وكانت احديهما اضطرارية
والاخرى ممكنة وكانتا معا موجبتين فانه يكون عن ذلك قياس ينتج نتيجة ممكنة
وذلك يتبين بانعكاسها الى الشكل الاول فان كانت احديهما موجبة والاخرى
سالبة وكانت الموجبة هي الضرورية وهي الصغرى فان النتيجة يكون ممكنة سالبة
وذلك بانعكاس الموجبة ورجوع التاليف في الشكل الاول لانه كبراه سالبة ممكنة
وصغراه موجبة ضرورية فان كانت السالبة هي الاضطرارية الكبرى فان النتيجة
يكون ممكنة سالبة ~~وذلك بانعكاس الموجبة ورجوع التاليف في الشكل مطلقة~~
برجوعها بالعكس الى ما كبراه في الشكل الاول ضرورية وصغراه موجبة ممكنة فاما
كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية فانه لا يكون قياس الا بالعكس

الممكنة لا الموجبة الممكنة وان كانت الصغرى لسائر وريّة فانه لا يكون قياس فان وجد
التي ينتج الموجبة الا ان والثالث والخامس وكانه ولا ويسّل واحد انتج
وكل فرس يمكن ان يكون تاما والنتيجة فكل يمكن ان يكون تاما واي ودائما
ينتج النتيجة الا ان والبطلان والثالث والخامس وكاتبه ولا انتج ودائم
وليس بعطان وكل انسان يمكن ان يكون تاما والنتيجة ولا فرس واحد بعطان بجوز
تام فان كانت احدى المقدمتين كلية والثانية جزئية وكانت كلتاهما موجبتين
فانه يكون قياس بالرجوع الى الشكل الاول ويكون النتيجة ممكنة كما في الا
صناف التي يرجع الينا في الشكل الاول فان كانت احدى المقدمتين سالبة
والاخرى موجبة كانت السالبة هي الكبرى فانه ان كانت اضطرارية فان النتيجة
يكون مطلقة او ممكنة لانها يرجع بالعكس الى الصنف الثاني من الشكل الاول الذي
ينتج ما بين النتيجتين ان كانت كلية وان كانت جزئية فبالافتراض الخلف وان
كانت السالبة هي الممكنة فانها يكون النتيجة ممكنة حقيقية كما في الصنف من القياس الذي
يرجع اليه الشكل الاول فاما ان كانت السالبة هي الصغرى فانه ان كانت ممكنة
كان قياسا بعكسها الى الموجبة الممكنة وان كانت الضرورية لم يكن قياس
وذلك يتبين على نحو ما تبين اذا كانت كليتين مع تلك الحدود وباعيانها
فقد تبين متى يكون في هذا الضرب قياس وكيف يكون واي نتيجة ينتج
اي قياس وانها تامة وانها غير تامة كالحال في الاصناف التي يكون في
هذا الشكل وهو انقضى القول في جميع القول في الحملية فصل
فيك وتبين بنحو ما قيل في الاشكال الوجودية ان جميع مقاييس التي في هذا
الاشكال الثلاثة يرتقي الى الشكل الاول الذي فيها فاما ان جميع اجناس المقاييس

الموجودة

الموجودة على الاطلاق يرجع كلها بابرها الى الشكل الاول فقد لك تبين اذا
تبين ان جميع اجناس المقاييس الحملية هي هذه الثلثة فقط وان ما عداها من المقاييس
التي ليست بحملية فكلها مضطرة الى الحملية فنقول ان كل قياس حملي فهو انما ينتج
اما ان الشيء موجود او غير موجود وكل واحد من هذين اما ان يكون كليا
واما جزئيا وكل ما يتبين ان الشيء موجود او غير موجود فاما ان يتبين على قياس
مركب من حدين وهو الذي يدعى بقياس الخلف والغرض الآن انما هو الكلام
في المقاييس الحملية وشروط المنتج منها من غير المنتج على الاطلاق فانه اذا تبين
هذه تبينت المقاييس المضطرة في الانتاج الى هذه وهو قياس الخلف والقياس الذي
يكون بشرطية فنقول انه متى احتجنا ان نبين ان شيئا موجودا في شيء مثل
ان نحتاج ان نبين ان آ محمول على ب اما على جهة السلب واما على جهة
الايجاب فهو ظاهر انه يجب ان ناخذ ما في بيان ذلك على جهة الحمل ان
شيئا موجود لشيء محمول على الشيء وان اخذنا في ذلك ان آ محمول على ب فمن
البين انا قد اخذنا الشيء في بيان نفسه وذلك مستحيل وغير منعقد على انه اذا
من المط ولكنا ان اخذنا في ذلك قضية متباينة بالمحمول والموضوع للمط فهو
بين انه ليس يلزم عنه شيء في المط لا ايجاب ولا سلب مثل ان نقول ان
آ محمول على ب لا ان ج محمول على د واذا امتنع هذان الوجهان فلم يبق
الا ان يكون القول المأخوذ في بيان ان آ محمول على ب اما قول مشارك له
في احد الطرفين او مشارك لهما بعد انه ان كان مشاركا لاحد الطرفين
فليس اما ان يكون محموله هو محمول المط بعينه وموضوعه غيره او يكون
موضوعه موضوع المط ومحموله غيره او يكون محمول المط هو موضوعه او

المطلق هو محمول فانه لا ينتج العموم المشارك لاحد الطرفين من هذه الاقسام ثم
لا ينتج ايضا هذا المشارك الاخر لاحد الطرفين من هذه الاقسام اما ان يوجد
حكما واحدا بنفسه من غير ان يشاركه حكم آخر او قضية اخرى واما ان يوجد
حكما مشاركا لقضية اخرى وذلك من غير ان يتصل بالمطلق فان اخذنا المشارك
لاحد الطرفين الذي هو آ و ب قضية واحدة فقط مثل ان يأخذ ان الف الطرفين المطلق الذي نحو
مشارك ج بحمل احدهما على صاحبه فهو ابين انه ليس يلزم من ذلك ان يكون
آ مشاركة ب اى محمولة بايجاب او سلب على ب ما لم يشارك ج ب وان اخذنا
آ مشاركة ج و ج مشاركة د يحمل بعضها على بعض فهو ايضا انه يكون من ذلك قياس
الا انه لا يكون قياس على المطلق الذي يطلب اعني على وجود آ في ب او سلبه عنه
ولو اخذنا الامور المشاركة لاحد الطرفين الى غير نهاية من غير ان يشارك الطرف
الاخر مثل ان يأخذ آ مشاركة ج و ج لد و د له فانه ليس يلزم عن ذلك ان
يكون آ مشاركة لب بما يحمل ايجابا او سلبا ما لم يكن احد المشاركات مشاركا لب فاذا
ان القياس الغير المحدود انما يكون عن مقدمات غير محدودة اعني ان القياس
يكون غير محدود واما القياس المحدود والذي يكون غير محدود واما القياس
المحدود والذي يكون على مطلق محدود فانه يجب ان يأتلف من مقدمات محدودة
مشاركة لطرفي المطلق ولذلك ما يجب ان يكون اتفق القياس المحدود وانما
يأتلف من مقدمتين يشتركان بحد اوسط ويختلفان بطرفي المطلق والا لم يكن
ان يتبين ان شيئا محمولا على شئ من غير ان يحمل شيئا على شيء مثل ان يكون آ مش
ركة آ و ج لب لا ينتج يجب ان يكون مشاركة لب فقد تبين من هذا ان
كل قياس فانه يكون من مقدمتين ثلثة حدود حد اصغر واوسط واكبر واما

ان كل قياس فانه يكون حمليا مؤلفا على مطلق محدود فانه يكون احد هذه الثلثة
الاصناف من المقاييس الحملية اعني الشكل الاول والثاني والثالث وليس يوجد
شكل رابع فهو ظاهر من ان الحد الاوسط الذي يوجد مشاركا للطرفين
مثل ان يأخذ ج مشاركة لب و الف اللذين هما طرفا المطلق لا يخرج من ثلثة
احوال اما ان يكون موضوعا للطرف الاكبر محمولا للاصغر مثل ان يكون آ
مقولة على ج و ج مقولة على ب وهذا هو الشكل الاول ويكون محمولا عليهما
جميعا وهو الشكل الثاني او يكون موضوعا لهما وهذا هو الشكل الثالث واما
ان يوجد محمولا على الاكبر موضوعا للاصغر فليس يمكن لان المحمول على الاكبر
محمول على الاصغر اذ كان الاكبر محمولا في المطلب بالطبع على الاصغر فيكون الشيء
بعينه محمولا على نفسه وذلك مستحيل هذا اذا اعتبر الحد الاوسط بحسب المطلق
المفروض واما اذا اعتبر بحسب المشاركة فانه ينتج على غير المطلق الذي هو حكم فهو
بهذه الجهة اعني عد هذا التاليف شكلا رابعا كما يصنعه جالينوس فانما يكون
قياسا على غير المطلق المفروض ولذلك ليس يقع عليه فكرة بالطبع ولا يوجد
قياس رابع ولا الطبع فقد تبين من هذا القول ان كل قياس حملي فانه انما
يكون ضرورة احد هذه الاصناف الثلثة وان كان المطلق الواحد بعينه يتبين
باوساط كثيرة مثل ان يتبين ان آ موجودة في ب بوجود آ في ج و ج في د
د و د في ه و ه في ب واما ان قياس الخلف ايضا يتبين فانه مركب من واحد من
هذه الاشكال الثلثة ومن القياس الشرطي فلذلك يتبين من ان قياس الخلف
انما يكون بحسب الكلام فيه الى الحد بقياس حملي غير المطلق فيه الاول انما يلزم
وبين بقياس شرطي مثل ان يقول ان الغلط اما ان يكون مشاركا لضلع

المربع او مباينا ثم تبين ان المستثنى من هذا القياس الشرطي وهو ان لا يكون
مشاركا بقياس حملي يؤدي الى الخلف وذلك بان يقول لانه ان كان مشاركا
كانت نسبة مربع احدهما الى الآخر نسبة عدد مربع الى عدد مربع فيلزم
عن ذلك ان يكون نسبة مربع الضلع الى مربع القطر نسبة عدد مربع الى
عدد مربع وقد تبين في كتاب الاسطقسات ان نسبة المربعين احدهما
الى الآخر ليست كنسبة عدد مربع الى عدد مربع وهي نسبة الاثنين الى الواحد
هذا لا يمكن فاذا تبين انه غير مشارك استثنينا من القياس الشرطي هو
انه لا يكون مشاركا بالقياس الحملي الذي استثنيناه اولا وهو قولنا القطر اما
مباين واما مشارك فيلزم انه غير مشارك فهو ضرورة مباين وهذا هو
القياس الشرطي المنفصل الذي يأتلف من المتعاندات التامة العناد والذي
متى استثني احدهما انتج مقابل الثاني على ما نقول في المقاييس الشرطية فانه
كما قلنا في هذا القياس تبين بقياس حملي والآخر تبين بقياس شرطي واما
القياس الشرطي فانه تبين ايضا من امره انه لا يستغني عن القياس الحملي وذلك
ان القياس الشرطي جنسان اولان احدهما القياس المتصل وهو الذي يتركب
من المتلازمات ويرتبط بحرف الشرط التي تعطي الاتصال مثل قولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود والشيء يلزم عنه الشيء ويسمى المقدم واللازم ويسمى التالي
احدهما يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه مثل قولنا لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود والثاني يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم مثل قولنا
لكن النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة والجنس الثاني الشرطي المنفصل وهو
المركب من المتعاندات التامة العناد ويقرن به حرف الشرط التي يدل على

على الانفصال مثل قولنا هذا الوقت اما ليل واما نهار وهذه اربعة اصناف
وذلك انه يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي ويستثنى فيه مقابل
التالي بعينه فينتج فيه مقابل المقدم ويستثنى فيه مقابل فينتج التالي ويستثنى — المقدم
فيه مقابل التالي فينتج المقدم وذلك انا قد نقول لكنه ليس بليل فهو نهار او
لكنه ليس بنهار فهو ليل لكنه ليل فليس نهارا ولكنه نهار فليس بليل واما
اذا كانت اجناس القياسات الشرطية الاولى هي هذان الجنسان فكلاهما
اذا انوعل الامر فيها ظهر ان المطلوب فيها هو الذي يتبين فيها بجهة الشرط واما
المستثنى فانه يحتاج الى ان يبين بقياس حملي في الشرطيين المتصل
والمنفصل اذا كان التعاند والاتصال فيهما بينا بنفسه وذلك انه اذا كانت
الاتصال فيهما بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه كان اللازم بينا بنفسه
وذلك ايضا في الشرطي المنفصل فانه اذا كان التعاند بينا بنفسه فالمطلوب
بين بنفسه لانه اذا كان بينا ان العالم لا يخلو ان يكون اما محدثا و
اما قديما وكان بينا بنفسه ليس بقديم فكونه محدثا بين بنفسه ضرورة و
شبيه ان يكون الامر كذلك في اكثر الشرطي المتصل فانه اذا كان وجود
الحركة بينا بنفسه ووجود ما عن الطبيعة بينا بنفسه وغير وسط فوجود
الطبيعة بين ولكن ان كانت افعال النفس بنفسه الوجود بنفسها وبينة الوجود
من النفس بنفسه فالنفس بينة الوجود بنفسها ولكن ان كانت الحركة معلومة
الوجود ومعلوم بنفسه وجود ما عنه حركة فالمحرك معلوم الوجود بنفسه و
ان كان عدم الحركة في شيء ما بين الوجود بنفسه فعدم [illegible] المحرك
المحرك فيها لكي بين الوجود بنفسه وبالجملة فانه اذا تاملت البراهين

التي يخرج بخروج الشرطية في العلوم وذلك في المطلوبات بالطبع وجدت اما ان تقبل
فيها بينا بوسط واما الاستثنا، وهذا انما يلزم في المقاييس الشرطية التي ليست
هي حملية بالقوة وهي الشرطية الحقيقية واما التي هي بالقوة حملية فتلك حملية
اوجبت بخروج الشرط ولذلك يمكن في هذه ان يبين بها المطلوب بذاتها
ومعرفة بزيادة مقدمة وهذا النوع من الشرطيات هو الذي يترك المقدم
والتالي فيه واحد وقد تقصينا ذلك في قول افردناه الى ذلك واما اذا كان
الامران في القياس الشرطي معلومين بانفسهما فانه لا يستعمل اصلا في بيان
شي مجهول بالطبع وان كانت قد يستعمل في بيان ما هو اقل خفا من المجهول
بالطبع مثل استعمال الاستقرا، وما اشبهه وليس لقائل ان يقول انه قد
يكون المقدمتان في القياس الحملي معلومتين بانفسهما والنتيجة مجهولة
كذلك فقد يتفق ان يكون الامر في القياس الشرطي اعني ان يكون المقدمتان
معلومتين بانفسهما الشرطية والمستثنى ويكون النتيجة مجهولة فانه انما يعرض
ان كانت المقدمتان في القياس الحملي معلومتين والنتيجة مجهولة لان
المقدمتين لم يأتلف بعد في الذهن التاليف الذي يلزم عنه النتيجة
واما المقدمتان في القياس الشرطي فانها ليست محتاجة الى التاليف في
لزوم ما يلزم عنها فهكذا ينبغي ان يفهم ما يلزم هذا الموضع من ارسطو
بقوله في ذلك لو انفرد وتامل على ما تشكك عليه ابن سينا وبالجملة والاستقرا،
الذي ارشدنا اليه يظهر ما يقوله ارسطو في هذا الامر ظهورا بينا لانه قد
تبين من قولنا ان كثيرا من الاشيا، المعلومة بانفسها مثل وجود النفس
وغيرها انما علمنا ما بهذا النحو من البيان وقد يمكن ان يكون طرق واحد بعينه

يستفيد

١٣٦

يستفيد الوقوف على العلوم نفسه والمجهول بالطبع فقد تبين ان جميع
اصناف المقاييس انما تتم بالشكل الاول وانها تنحل اليه الكلية منها على ما
سلف وذلك ان اعدا الحملية تتم بالحملية والحملية تتم بالشكل الاول والجزئية التي
في الشكل الاول بالمقاييس الكلية التي بين فيه على ما تبين وتبين انه واجب
ان يكون في كل قياس منتج مقدمة موجبة كيف كانت في كميتها مقدمة كلية
كيف ما كانت في كيفيتها وذلك انه ان لم يكن هنالك مقدمة كلية فاما
ان لا يكون بينا للقياس واما ان يكون على غير المطلوب واما ان يكون المقدمة
نفسها هي المطلوب مثال ذلك ان كان المطلوب هل اللذة بالموسيقى خير فانه لا يمكن
ان يوخذ في بيان هذا المطلوب من غير ان يكون المطلوب نفسه او جزءه ثم ان كانت
خير فانه لا يخ من ثلثة احوال اما ان يكون المقدمة الماخوذة في ذلك حملية
وهي ان اللذة خير او يكون جزئية وهي ان بعض اللذات خير او يكون كلية
وهي ان كل لذة خير فان اخذت المقدمتين مهملة وهو ان اللذة خير لم يمكن
غير ان يكون هذه المهملة يصدق في اللذات على غير اللذة الموسيقية فلا ينتج
المطلوب وهو ان اللذة الموسيقية خير وكذلك ان صرحنا ايضا فيها بالسور الجزئي
فقلنا بعض اللذات خير ولذلك ان انتجنا امثال هذه واما بغير المطلوب مثل ان
يكون قولنا بعض اللذات خير صادق على لذة العلم وكان المهملة ينتج عن ذلك ان
لذة العلم خير لا انه ليس المطلوب واما ان اخذ المطلوب نفسه فهو بين انه ليس يكون
قياسا فلا بد في القياس المنتج من ان يكون الطرف الاصغر منطويا تحت الاوسط
انطوا الجزء في الكل حتى يكون نسبته احدهما الى الآخر هي نسبة الجزء الى الكل وذلك
بالفعل وذلك بالقصد في الشكل الاول وبالقوة في الشكل الثاني والثالث وهو هاهنا

يتبين انه وجب ان يكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة لانها
ان كانت سالبة لم ينطو تحتها ولا وجدت فيها هذه النسبة ولذلك كان معنى
المقول على الكل الذي يتضمن هذه النسبة موجودا بالفعل في الشكل الاول
والثاني وفي الثالث بالقوة وقد تبين فيه فالقول ان كل قياس فواجب
ان يكون فيه مقدمة كلية وموجبة وان النتيجة الكلية انما تبين عن مقدمات
كلية وان النتيجة الجزئية قد تبين عن مقدمتين احديهما جزئية وذلك في
الشكل الاول ايضا وقد تبين عن مقدمتين كليتين وذلك في الشكل الثالث
واذا كان ذلك كذلك فالنتيجة الكلية لا تبين اصلا الا عن مقدمتين كليتين واما
النتائج الجزئية فقد تبين عن الصنفين جميعا اعني عن الكلية والجزئية ومن
الكليتين وهو بين ايضا انه واجب ان لا يكون كمية المقدمتين او احديهما
شبيهة في جهتها وكيفيتها بالنتيجة اعني انه ان كانت النتيجة ضرورية او ممكنة
او مطلقة فانه انما ان يكون كلتا المقدمتين بتلك الجهة او احديهما وذلك في
المقاييس التي تنتج نتيجة واحدة وهي النتيجة بما يتضمن من معنى المقول على الكل و
هو بين ايضا بانه متى يكون قياس ينتج ومتى لا يكون والمنتج ايضا متى يكون
ناقصا ومتى يكون تاما وانه متى يكون قياس منتج فيلزم ان يكون الحد الاوسط
مشتركة احد تلك الانحاء الثلثة التي وضعنا وهو بين ايضا انه كل نتيجة فانه تكون
بثلثة حدود ولا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم يكن النتيجة الواحدة بعينها تبين عن
مقاييس كثيرة وذلك يكون على ضربين احدهما ان يكون النتيجة الواحدة بعينها
تبين بمقاييس كثيرة واحد منها كاف في انتاج النتيجة المطلوبة منفردا وبذاته ويشتمل
ان ذلك ممكن متى حول احدهما مثل ان تبين نتيجة ه مثلا بمقدمتي ا ب علي ج ه

وبمقدمتي ب ج د علي ج ه او بمقدمتي ا ب وبمقدمتي ا د علي ج ه او بمقدمتي
ب ل علي ج ه والثاني ان يكون المقدمتان المستخرجان للنتيجة المطلوبة
نتايج لمقدمات اخر اما كلاهما او احدهما مثال ذلك ان يكون نتيجة
بمقدمتي ا ب د ويكون مقدمة ا نتيجة بمقدمتي د ه ومقدمة ب نتيجة بمقدمتي
د ر او يكون مقدمة ا نتيجة بمقدمتي ج ه ويكون مقدمة ب مثبتة بالاستقراء
او مثبتة بنفسها من اول الامر فعلى الجهة الاولى يكون المقاييس كثيرة و
النتايج كثيرة لانها في هذا المثال ثلثة وهي النتيجة الاخيرة وا ب اللذان
هما مقدمتا نتيجة ه ونتيجتا مقدمتي د ه ور ف فاما متى لم يكن لا مقاييس كثيرة
لنتيجة واحدة واما هو قياس واحد فانه لا يمكن ان يكون نتيجة واحدة
عن اكثر من حد و دلالة لانه قد تبين انه لا يكون قياس عن اقل من مقد
متين ولا اكثر لان يكون عن قياس واحد نتيجة واحدة من اربع مقدمات
وستة حدود ويمثل ان نبرز ان ه مثلا نتيجة من مقدمتي ا ب ومقدمتي
ج د ولانه قد تبين انه ان كان ممكنا ان يكون عن مقدمتي ا ب قياس
ان لا يكون نسبة احديهما الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فانه يكون عنهما
كنسبة الجزء الى الكل فانه ثم نتيجة فان كان عنهما نتيجة فلا يخ من ثلثة احوال
اما ان يكون عنهما نتيجة ه المطلوبة واما ان يكون النتيجة احدى مقدمتي
ج د واما ان يكون مشهورة هو في غاية البعد والجهل منها يطرح او قطعا
غورس هذه المقدمات ابنا برهان وذلك انه قال ان الذي يعلم عنده علم
ومن عنده علم فهو يعلم ما هو علم وذلك كاذب وان كان مشهورا وذلك
انه اذا انا نقول انه لا يكفي في مقدمات البرهان ان يكون صادقة فقط

پرگار نهادن
مصادر

بل ان یکون ضروریة ومناسبة واولیة للمحمول الذی یوجد فیه الحکم بالاولی
ان لا یکفی یکونها مشهورة فانه لیس کل مشهورة صادقا فضلا عن
ان یجد فیه سایر الشرایط الاخر وقد یظهر ان البرهان ینبغی ان
یکون من مقدمات ضروریة من قبل ان الذی لیس یعلم الشیء انه
ضروری بما هو ضروری فلیس یعلم انه ضروری بعلیة الامر الضروری ضرورة
ومن لیس یعلم الشیء بعلته فلیس عنده علم الا بطریق العرض بیان ذلک ان
ظن انه قد علم ان ا موجود لج بالضرورة بوسط غیر ضروری هو ب فیتبین
ان هذا لم یعلم وجود ا لج بالضرورة من قبل الحد الاوسط وذلک ان الحد
الاوسط الذی هو ب قد یمکن ان یرتفع ویکون عنده ان ا موجودة
لج بالضرورة واذا کان ذلک بالعرض وایضا فان کان الانسان قد یعلم
بوسط غیر ضروری علما ضروریا فیلزم علی هذا ان یکون فی وقت ما القیاس
موجودا والقیاس موجودا والنتیجة موجودة والعلم بها غیر موجود وذلک
انه قد یمکن ان یرتفع الحد الاوسط فیکون المطلوب غیر معلوم والقیاس موجودا
فیکون حالنا فی الجهل بذلک المطلوب معا مثل حالنا معه قبل ان یکون
عندنا قیاس فیه وذلک اذا ارتفع الحد الاوسط واذا کان الحد الاوسط غیر
مرتفع فیجب ان یکون حالنا فی العلم بالنتیجة حال من یری ان العلم بها امر
ممکن ان لا یتغیر لا امر ضروری وذلک ان الحد الاوسط هو ممکن ولیس
یمتنع ان یقع العلم بان النتیجة ضروریة من قبل حد اوسط لیس ضروری لکنه
بالعرض لا بالذات مثل من یقیس فیقول الانسان ماش والماشی حیوان با
لضرورة فالانسان حیوان بالضرورة فانه لیس یمتنع ان یقع نتیجة

صادقة من مقدمات کاذبة وذلک ان المحال فی استحالة ضروریة النتیجة
لضرورة المقدمات کالمحال فی استحالة ضرورة النتیجة لضرورة المقدمات
کالمحال فی استحالة صدقها لصدق المقدمات علی ما تبین فی کتاب القیاس
اعنی انه متی کانت المقدمات ضروریة کانت النتیجة ضروریة لانه ان لم یکن
ضروریة وکانت ممکنة کانت المقدمات ممکنة وقد فرضت ضروریة هف
لا یجب کما ان المقدمات ان لم تکن اخطا او الا کانت صادقة کانت النتیجة صا
دقة ضرورة ولیس ینعکس هذا اعنی انه متی کانت النتیجة ضروریة کانت
المقدمات ضروریة وذلک کما انه فی صدق النتیجة مع صدق المقدمات
لانه لیس یلزم من وجود التالی وجود المقدم علی ما تبین فی کتاب القیاس
والذی یعلم الشیء بوسط غیر ضروری فهو یعلم ان الشیء المنتج غیر ضرو
ری وان لم یکن ضروریا لکن الذی یعلم الشیء بوسط بهذه الصفة
اعنی بوسط غیر ضروری فهو بین احد الامرین اما ان یظن انه یعلم وذلک
اذا ظن ان الوسط الذی لیس بضروری انه ضروری واما ان یتحقق انه
لیس یعلم وذلک اذا علم ان ذلک الوسط غیر ضروری فانه لیس یکون عنده
من علم ذلک الشیء الا ان ذلک موجود فی ذلک الوقت الذی علمه وانه
قد یمکن ان یتغیر هو فی نفسه او یتغیر الحد الاوسط فی نفسه فیعلم بوسط
آخر وقد یشکک شاک فیقول ان کانت النتیجة انما تکون ضروریة من مقدمات
ضروریة فقد یجب ان لا یکون ههنا قیاس الا من مقدمات ضروریة فکیف
ساغ فی الجدل ان ینتج عن المقدمات التی یسلمها عن المجیب السائل النتیجة ضروریة
وهل هذا اوجب التقدم وذلک انه انما یلزم فی هذا القیاس انه هو ان یلزم عند

شيء آخر باضطرار ولم يلزم شيء آخر اضطرارياً فان الاضطرار في
القياس في نفس لزوم النتيجة من المقدم لا في كون النتيجة اضطرارية و
اذ قد تبين ان مقدمات البراهين يجب ان يكون ضرورية وان ا
الضرورية يجب ان يكون ذاتية على الكل فتبين ان مطالب البرهانية
يجب ان يكون ذاتية فان مطالب الضرورية ليس يقع العلم بها في
الاضطرار اذ كانت يوجد ولا يوجد ولذلك لم يكن المقدمات من
الامور العرضية فمن البين ان نتيجة البرهان هي كلية وان في ذلك بيان ان
مقدمات البرهان هي كلية واذا كانت نتيجة البرهان كلية وذاتية فبين
انه لا يقوم على الاشياء الفاسدة برهان الا على نحو من طريق العرض
اي وقتاً ما ولو كان البرهان يمكن على الاشياء الفاسدة اي الجزئية للزم
ان يكون المقدمات الصغرى امورا جزئية فاسدة لان الموضوع في
النتيجة يكون ايضا غير كلية والذي يجب من ذلك في البرهان في الحد بعينه
ايضا اما الحدود غير كائنة ولا فاسدة اذا كانت الحدود انما هي اما
مبادي برهان او نتيجة برهان او برهان متغير في وضعه على ما
سنبين بعد والاشياء الجزئية التي يحدث مرة بعد اخرى بمنزلة
الكسوفات فان البرهان ليس يقوم عليها من حيث هي جزئية وانما يقوم
على الطبيعة المشتركة الكلية لجميع الكسوفات لهذه الكسوفات كما ليس
يقوم البرهان على الشيء الجزئي الذي يفسد ولا يعود وسنبين هذا
بيانا كافيا وينبغي ان يعلم انه ليس يكتفى في مقدمات البراهين التي
هي براهين مطلقة لا بالاضافة الينا ان يكون المقدمات ضرورية فقط
والله اعلم تم الفصل الثاني

ان لم نسلم ان كل ضروري ذاتي بل جاز ان يكون مع هذا ذاتية فانه
قد يظن ان هذه مقاييس يكون الحدود والوسطى فيها ضرورية لكنها
ليست بذاتية قلت وقد يظن قوم فيما وضعه ارسطو ههنا من ان كل
ضرورية لكنها ليست بذاتية وذلك انه اتفق ان كان شيئان كل
واحد منهما موجود لشيء ما بالذات فاتفق ان اخذ احدهما في بيان
صاحبه مثل الماشيين مبين هذا العليل رجوا مرة ثانية فمثل ان
نصير مخففا فان هذين يبتغان بالآفات للشفوة ويوجد احدهما للآخر
ضرورة لكن ان قيل في امثال هذه ضرورية فهي مع الضرورية بجوهرها مقول
بالاشتراك الاسم هذه الضرورية بجوهرها هي التي يصح فيها ان نقول ان
كل ضروري ذاتي على ما ذهب اليه ارسطو قال ولا يكتفى في الحدود والوسطى
في مقدمات البراهين المطلقة ان يكون ذاتية فقط بل وان يكون مع
هذا علة للنتيجة فان ههنا مقاييس ينتج والحدود والوسطى فيها ذاتية
ولكنها متأخرة عن النتيجة وهي التي تسمى براهين لا مطلقة بمنزلة من يقيس ان
هذه المرأة حامل لان لها ذات لبن وذلك ان الحمل هو سبب اللبن
واللبن امر متأخر عنه فاما ان مقدمات البراهين يجب ان يكون
الاوسط موجودا بالذات للاصغر والاكبر موجود للاوسط بالذات
واذا كان الامر كذلك فبين ان مقدمات البراهين من جنس واحد وانه
لذلك ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس من العلوم الى جنس آخر فان المقدمات
الذاتية المناسبة هي محصورة في الجنس فهذه غير مشتركة لجنسين متباينين
ولذلك ليس يمكن المهندس ان يستعمل في بيان امر هندسي المقدمات التي

العدد وانما كان ذلك كذلك لان الاشياء التي منها يتبين المطلوب
ان وتتقوم في صناعة هي ثلثة اشياء احدها المحمولات المطلوبة في تلك
الصناعة وهي التي يتبين انها موجودة للموضوع بالذات والثاني الامور
المعلومة بالطبع في ذلك الجنس وهذه هي المقدمات التي بها يتبين ان و
جود المحمول للموضوع انما يجب والثالث الطبيعة الموضوعة التي
يكون البرهان على الاعراض والتاثيرات الموجودة لها بالذات منسوبة
اليها وهي التي تسمى موضوع الصناعة فاما المقدمات التي منها يكون البرهان
في جنس جنس وطبيعة طبيعة من طبائع الصنائع البرهانية فلما كانت من الامور
الذاتية للجنس فقد يجب ان يكون خاصة وان كانت ههنا مقدمات عامة
لاكثر من جنس واحد فقد تبين كيف استعمال الصنائع الخاصة لها وكذلك الامر في
المطلوبات ايضا انه يجب فيها ان يكون خاصة بالطبيعة الموضوعة اذ كانت ذاتية
لها واذا كانت المقدمات يجب ان يكون خاصة بجنس جنس وكذلك المطلوبات
فبين انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من جنس الى جنس واعني بذلك ان
الطبائع الموضوعة للصنائع مختلفة مثل مخالفة الطبيعة التي هي موضوعة لصناعة
الارثماطيقي لطبيعة المقدار التي هي موضوعة لصناعة الهندسة ولذلك كان
البرهان على مطلوب عددي ليس يمكن ان ينقل الى غير العدد والبرهان القائم
على هندسي ليس يمكن ان ينقل الى امر غير هندسي وانما يمكن ان ينقل البرهان امر ما
من صناعة الى صناعة وحتى كان الامر في الصناعتين واحدا بعينه اما على
الاطلاق او من جهة ما بان يكون واحدا بجهة ما وذلك بان يكون
احدى الصناعتين تحت الصناعة الاخرى بمنزلة علم المناظر الذي هو تحت علم

(الهندسة)

الهندسة وبمنزلة الموسيقى الذي هو تحت علم العدد فان علم المناظر
يستعمل امورا هندسية وعلم الموسيقى امورا عددية واما اذا كان
المطلوبان اثنين فليس يمكن ان يبرهن واحد منهما في غير الصناعة التي
تخصه مثال ذلك انه ليس يمكن ان يبرهن صاحب علم الهندسة ان الضدين
انما له علم واحد وان التضاد علمهما واحد وانما كان ذلك للعلم الكلي
انه ليس للعالم الا الى ان يبين ان المكعبين اذا ضوعف احدهما بالآخر كان
منهما عدد مكعب وانما ذلك للعددي وليس يمكن ايضا ان يبين صاحب
صناعة الامر الغير الموجود لموضوع صناعته والامر الذي هو موجود لموضوع
صناعة الا انه ليس من الامور الذاتية له ولذلك ليس للمهندس ان يبين
ان الخط المستدير والمستقيم هو افضل الخطوط وان كان الافضل
والحسن يتبع امورا موجودة للعظم لكنها ليست موجودة له بالذات وهذا
مما يدل غاية الدلالة على انه ليس يمكن ان ينقل البرهان من صناعة واحدة
في الامور العرضية لا في الامور الذاتية فقد تبين من هذا انه لا سبيل الى ان
يقام البرهان على امر من الامور الا من مبادئه المناسبة التي تخصه وانه ليس
يكتفي في البراهين ان يكون مقدماتها صادقة غير ذوات اوساط اي
معلومة بنفسها فقط بل وان يكون مع ذلك خاصة بالموضوع الذي ينظر
فيه ولذلك برهان بروسن الذي استعمله في استخراج المربع المساوي
للدائرة ليس قولا برهانيا وان كان استعمل فيه مقدمات صادقة لانها مشتر
كة وذلك انه لما عمل مربع اعظم من كل شكل يقع في الدائرة وتبين ان
المربع الذي هذه صفته يجب ان يكون مساويا للدائرة لان الدائرة

هي اعظم من كل شكل يقع فيها واصغر من كل شكل يقع خارجا عنها والاشياء التي
هي اصغر واعظم معا من اشياء واحدة باعيانها وهي متساوية وهذه القضية
العامة الكلية وان كانت صادقة فليست خاصة بل مشتركة حقت ولذلك ما
صرح ارسطو في كتاب السفسطة ان بيان بروسن هذا هو بيان سوفسطائي
وان لم يكن كاذبا لكن سماه سوفسطائيا اي قياسا مشاغبيا اذا كان يظن
به انه برهان وليس برهان ولذلك يمكن ان ينقل هذا النحو من البيان من
صناعة الى صناعة ويستعمل في بيان الاشياء الذاتية الخاصة ففي ضرورة
ان يكون الحد الاوسط في البراهين اما من طبيعة الجنس الموضوع لتلك
الصناعة واما من طبيعة الجنس العالي المحيط بذلك الجنس بمنزلة ما يكون البرهان
كثيرا على الامور الموسيقية من المبادي العددية وذلك ان النغم داخلة
تحت العدد وبمنزلة ما يبرهن على كثير من الامور التي في العلم المناظر من المبا
دي الهندسية واذا عرض لصناعتين مثل هذا من جهة ان احديهما تحت
الاخرى فان الصناعة التي تنظر في الجنس العالي تعطي من ذلك الشي سببه
والصناعة التي هي دونها تعطي من ذلك الشي وجوده مثال ذلك ان صاحب
الموسيقى يضع ان البعد الذي بالاربعة متفق ويتوقف على سبب هذا
الاتفاق من صناعة العدد وهو ان هذه النغمة على نسبة الزائد جزءا و
النغم التي على نسبة الضعف مثلا والزائد جزءا هي متفقة ومثال ما يضع صاحب
علم المناظر ان الاشياء اذا نظر اليها على بعد ظهرت اصغر ويعطي سبب ذلك
صناعة الهندسة وهو ان الزاوية الصغرى يوترها خط اصغر وانما كان ذلك لان
الوسط الذي من العلم الاعلى في امثال هذه الاشياء يكون للمحمول المناسبية في

الصناعة

الصناعة السفلى علة قريبة واذ قد تبين ان البراهين المحققة انما يكون من المبا
دي المتقدمة بالطبع التي هي اعرف عندنا وعند الطبيعة فمن البين انه ليس يمكن
ان يبرهن صاحب صناعة مبادي صناعة الخاصة بالجنس الموضوع لها من
قبل انه يحتاج في بيان تلك المبادي الى ان يكون مبادي اخر خاصة بذلك الجنس
متقدمة عليها والمبادي الخاصة ليس لها مبادي خاصة بل ان كان فعامة و
لذلك ما وجب ان يكون برهان جميع المبادي لصناعة الحكمة العامة اعني الفلسفة
الاولى موضوعها الموجود بما هو موجود فقد تبين من هذا القول ان البرهان
يكون من المبادي المناسبة الخاصة وهي الاسباب القريبة للشي ويتبين مع
هذا انه ليس يمكن ان ينقل امثال هذه البراهين من صناعة ومتى لم يكن ولكون
البرهان المطلق الذي يعطي سبب الشي القريب هو البرهان الذي مقدماته موجودة
بهذه الشروط التي تقدمت كان عسيرا علينا ان نوقف طبيعة البرهان الذي هو
برهان بالحقيقة لعسر معرفة هذه الشروط علينا ونظن كثيرا انا قد علمنا الشي علما
محققا لعسر معرفته ومتى علمنا بمقدمات صادقة غير ذوات اوساط وليس
كذلك دون ان يكون سائر الشروط التي ذكرناها من المناسبة والتقدم بالطبع
ولما كان كل برهان فان التيامه ووجوده من ثلثة اشياء احدها الامور الموضوعة
لتلك الصناعة والثاني المقدمات الواجب قبولها والثالث المحمولات المطلوبة
في تلك الصناعة وجودها لتلك الموضوعات فبين ان الناظر في الصناعة يجب ان
يتقدم عنده في هذه الثلثة الاجناس معارف اول اذا كان قد وضع ان
كل علم وتعليم فانما يكون من معرفة متقدمة اما الموضوع فيجب عليه
ان يتقدم فيتسلم من امره انه موجود ولا يبحث عن وجوده لانه ليس عنده

مقدمات بما يبحث عنه واما المقدمات فيجب ان يتقدم فيعلم من امرها انه على ماذا
يدل اسمها وانها موجودة واما المحمولات المطلوب وجودها للموضوعات فانما
يحتاج ان يعلم من امرها على ماذا يدل اسمها فقط ثم يطلب وجودها للموضوعات
بالبراهين مثل ما يحتاج المهندس ان يعرف على ماذا يدل اسم المثلث والدائرة
والمسطح والاصم والعددي على ماذا يدل اسم الفرد والزوج والاول والغير
الاول وربما لم يحتج في هذه الثلثة الى التقدم في التوقيف بهذه الاشياء لظهور الامر
فيها وذلك ان كثيرا من الموضوعات ليس يحتاج ان يتقدم فيوضع ما يجب على صاحب
الصناعة ان يسلم وجودها اذ كان وجودها في الغاية من الظهور عند الحس مثل
وجود الحرارة والبارد الذي هو موضوع الطبيعي وكثير منها يحتاج فيها الى ذلك
مثل الوحدة في العدد فان الناظر فيه يجب ان يعرف اولا انه انما يسلم وجود
يسلم فان وجوده خفي عند الحس وكذلك الحال في المقدار والعظم وكذلك كثير من
المقدمات ومن المحمولات المطلوبة ما ليس يحتاج فيها الى ان يتقدم فيعرف
على ماذا يدل الاسم منها مثل المقدمة التي يقال فيها اذا نقص من المتساوية
متساوية بقيت الباقية متساوية والمقدمات التي تستعمل في الصناعة منها
خاصة بها من المناسبة الذاتية التي ليس يمكن ان تستعمل في اكثر من جنس واحد
مثل ان الخط المستقيم هو الموضوع على استقامة النقط المتحاذية ومنها عامية
لاكثر من جنس واحد الا ان عمومها كعموم طبيعة واحدة بل كعموم نسبة مثل
قول القائل اذا نقص من الاشياء المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية
فان هذه القضية تصدق على الاعظام والاعداد والازمان لكن ليس
التساوي فيها بمعنى واحد يتواطئ مثل عموم الحيوان للانسان والفرس لا

لا يتناسب بل باشتراك هذه المقدمات او استعمالها صاحب صناعة فوقها
او دونها من موضوعه الى اخص به كانت قوتها قوة المقدمات الخاصة المناسبة
مثل ان يقول المهندس بدل قولنا الاشياء الاعظام المتساوية وان
يقول العددي بدل قولنا ذلك الاعداد المتساوية ولذلك ليس من جميع امثال
المقدمات اشتراكها فيه لان مقدمات البراهين ينبغي ان يكون خاصة و
مناسبة وانه يجب لذلك ان لا ينقل البرهان من صناعة الى صناعة فان هذه
المقدمات العامية هي مقدمات كثيرة والمستعمل في ذلك في الهندسة غير المستعمل
في العدد والمقدمات التي تنسب الى الصناعة انواع منها مقدمات معروفة
بالطبع عندنا واجب قبولها ومنها مصادرات ومنها اصول موضوعة ومنها
حدود وفي المقدمات المعروفة بالطبع يخالف المصادرة والاصل الموضوع
من قبل ان المقدمات المعروفة بالطبع نصدق بها بذاتها وليس يمكن احد
ان يتصور فيها على غير ما هي عليه ولا يمكن ان يعاند بها نطقه الداخل
بل ان كان فبنطقه الخارج وهو اللفظ فقط والبرهان هو يجب النطق
الداخل لا يجب النطق الخارج واما الاصل الموضوع فهي المقدمة التي يتسلمها
المتعلم من المعلم لا على انها بينة عند المتعلم ولا انه عنده علم بكذبها واما
المصادرة فهي التي يتسلمها المتعلم من المعلم ويكون عنده علم بخلاف الحدود والاصول المو
ضوعة والمصادرات من قبل ان الحدود ليس فيها حكم بان شيئا موجودا او
غير موجود وانما الحد جزء مقدمة والحدود تفهم ذات الشيء ومعناه فاما
الاصول الموضوعة فليست لها جزء مقدمة بل الاصول الموضوعة هي التي اذا
تسلمت تبعها وجود الشيء وليس يستعمل المهندس في الهندسة مقدمات كاذبة

كما يلحق ذلك قوما حيث قالوا انه يصح ان هذا الخط مستقيم و
ليس الخط الذي يتخيل مستقيما فان المهندس ليس يبرهن على الخط
الذي يتخيل وانما يبرهن على الخط المعقول الذي في ذهنه الذي احد
ذلك الخط المحسوس مثالا وبدلا منه وفوق اقويس الحدود
والمصادرات والاصول الموضوعة وهو ان الحد لا يكون الا كليا
ولذلك قد يكون كلية وجزئية والبرهان فليس يقوم على الاشياء الكثيرة
بما هي كثيرة بل انما يقوم على الطبيعة الكلية السارية في تلك الاشياء الكثيرة
المحكوم عليها بالحكم البرهاني فانه اذا لم يكن في الاشياء الكثيرة طبيعة بهذه
الصفة لم يكن هنالك معنى كلي موجود واذا لم يكن هنالك معنى كلي لم
يكن هنالك حد اوسط يحمل عليه من طريق ما هو واذا لم يكن هنالك حد
اوسط لم يكن هنالك برهان اصلا ولذلك ما يجب ان يكون في الاشياء التي
يقوم عليها البراهين طبيعة بهذه الصفة تحمل على الاشياء الكثيرة بتواطؤ
لا باشتراك الاسم فان القضية العامة المشتركة التي يقال فيها ان جزئي
النقيض لا يمكن ان يصدقا معا لظهورها قطعا كثيرا ما لا يصرح
بها في البراهين وان يجعلها مقدمة من البرهان لا حاجة بنا اليها و
ذلك في موضعين احدهما اذا اردنا ان نبرهن ان المحمول موجود
للموضوع وان نقيضه غير موجود له مثل انا اذا اردنا ان نبين ان العالم
متناه وانه ليس غير متناه واذا اردنا ذلك فينبغي ان نشترط
فينبغي ان نشترط هذا الشرط في الحد الاكبر مثال ذلك انا اذا اردنا ان نبين
هذا المعنى للعالم بوساطة انه جسم فانا نقول العالم جسم والجسم متناه

وليس غير متناه فينتج ان العالم متناه وليس غير متناه فهذا الاشتراط ينبغي
ان في هذا المعنى في الحد الاوسط اعني ان حمل الحد الاوسط وسلب نقيضه
عنه انما يصدق اذا كان على الاكبر وسلب نقيضه عنه وكذلك في حمل الحد الا
صغر على الحد الاوسط وسلب نقيضه عنه وذلك ان حمل الاوسط على الاكبر
وسلب نقيضه عنه انما يصدق اذا كان الاكبر مساويا للاوسط وكذلك الحال
في الاوسط مع الاصغر واما اذا كان اعم منه فليس يصدق وذلك مثل انا ان
بينا ان الانسان جسم بوساطة انه حيوان فانه لا يصح لنا عكس المقدمة
الكبرى من هذا الشكل وهي ان كل جسم حيوان وانه ليس غير حيوان
كما يصح لنا ان كل حيوان جسم وانه ليس غير جسم وايضا في المادة
التي يصح لنا فيها هذا الاشتراط هو اشتراط غير منتفع به في انتاج ما نقصد
له من ان الحد الاكبر موجود للاصغر ونقيضه غير موجود له واما الموضع الثاني
اعني الذي يستعمل فيه هذه القضية العامة مصرحا بها فهو اذا بينا
على شيء برهان الخلف حين نقول واذا كان هذا كاذبا فنقيضه
صادق لان النقيضين لا يجتمعان معا على الكذب لكن ليس استعمالها
في العلوم الجزئية اعني بخصوص جنس من الموجودات من جهة ما هي عامة
لها لكن من جهة ما الموضوع بعد ما يمكننا ان يكون مناسبة كما سلف ذلك
من قولنا وهذا الجنس من القضايا اعني العامة يشترك في استعمالها جميع
العلوم وصناعة الجدل قد يتكلف نصرة هذه المقدمات وتبيينها وكذلك
العلم الموسوم بالحكمة الاولى الا ان الفرق بين العلمين ان صناعة الجدل
ليس تقصد تبيين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع مخصوص

ولذلك كانت المقدمات التي تستعملها صناعة الجدل ماخوذة من السوال و
المجيب فليس يلحد مقدماته من السوال اذا كان ليس قصده اثبات اي
النقيضين اتفق او ابطاله بل انما قصده اثبات شي واحد بعينه و
ابطال نقيضه فالمطلوب والمقدمة والنتيجة هي اشيا واحدة بالموضوع
وانما تختلف بالجهة ولذلك كان الشرط في المطالب البرهانية هو الشرط بعينه
في المقدمات البرهانية ولذلك يمكن ان تعلم المقدمات التي تخص تعليم
علم فتحصل اسولة في ذلك العلم واذ كان شروط الاسولة في علم علم
هي بعينها شروط المقدمات فظاهر انه ليس يجب على المهندس ان
يجيب عن اي مسئلة اتفق ولا على الطبيب ان يجيب عن اي مسئلة اتفق
وبالجملة فليس على صاحب صناعة ان يجيب الا عن المسائل التي تخص صناعته
او المسائل التي هي من الجنس الاعلى من صناعته مثال ذلك انه ليس يجب على
صاحب علم المناظر ان يجيب الا عن المسائل التي تخص علمه وعن المسائل
الهندسية التي تستعمل مبادي في صناعته لكنه ليس يجيب عن مبادي
تلك المسائل بما هو صاحب علم المناظر وانما يجيب عنها المهندس بما هو مهندس
والمهندس ايضا ان اجاب عن مسائل من علم المناظر فذلك عارض له من
جهة انها امور لاحقة لموضوعه وداخلة تحته واذا كان ذلك كذلك فظاهر
انه ليس يمكن ان يتكلم صاحب صناعة مع من ليس اهل تلك الصناعة فانه
لو فعل الانسان ذلك لوقع له حيرة في الصناعة وقد يسئل سائل فيقول
هل يمكن ان نظر اي علم علم من العلوم مسائل غير منسوبة الى ذلك العلم
مثل ان نظر اي علم الهندسة مسائل غير هندسية فان الطرات فهل هي

منسوبة الى ذلك العلم ام الى علم آخر وهل كل صناعة تعرض مسائل خطا
وان عرضت فهل الخطا في ذلك عارض من قبل صورة القياس او من
قبل مادته فنقول ان قولنا مسئلة غير هندسية مثلا وغير طبيعية يقال على
ضربين احدهما ما ليس يتعلق بالصناعة بوجه من الوجوه بمنزلة ما نقول
في العادم الصوت انه لا صوت له والثاني على انه يتعلق بالصناعة
لكن يتعلق خطا وردي بمنزلة نقول فيمن له صوت قبيح انه لا صوت له وهذا
العلم هو احد ما يسمى الجهل اعني الجهل المضاد للحق وهو الاعتقاد الكاذب لا
الجهل الذي هو عدم الحق وذلك ان لا يكون عنده اعتقاد في الشي
اصلا لا كاذب ولا صادق فاما ما قيل فيه انه غير هندسي من قبل انه هندسية
خطا فتعلقه يكون بصناعة الهندسة بمنزلة ما يسئل المهندس اليس
الخطوط المتوازية اذا اخرجت يلتقي فان هذه المسئلة من جهة انها
خطا غير هندسية ومن جهة انها من امور ذاتية هندسية وذلك ان التوازي
من الامور الذاتية للخطوط واما ما قيل فيه انه غير هندسي بمعنى انه قد علم الامور
المنسوبة للهندسية هو من صناعة اخرى بمنزلة ما يسئل المهندس عن مسئلة مو
سيقية واما الصنائع فقد يعرض فيها الغلط من قبل صورة القياس
ومن قبل مادته وبخاصة من قبل اشتراك الاسم الواقع في الحد الاوسط لكن
التعاليم يعرض فيه الغلط الذي يكون من قبل اشتراك الاسم من قبل ان الحد
الاوسط فيها ليس يعطي فيه انه ضد وهو كثير كما يعرض ذلك من قبل اشتراك الاسم
في غيرها من الصنائع والسبب في ذلك ان الامور التي تنظر فيها التعاليم
هي في الذهن كمال الانسان والمشار اليها عند الحس في ذلك ان المهندس اذا

يتبين مثلا ان كل دائرة شكل وقد كان تقدم رسم الدائرة بالتي هي فانه
ليس يمكن ان يغلط والا ان يغلط بان يقاومه معاند بان يقول ليس كل
دائرة شكلا اذ كان القول الموزون دائرة وليس بشكل فان الدائرة
الهندسية التي فهمها عند رسم الدائرة هي من الوضوح في الذهن بحيث
لا يلتبس على الدائرة الهندسية مع الدائرة التي هي القول الموزون وله اذا
عوند بمثل هذه المعاندة ان يستثني منها الدائرة التي هي القول الموزون مشهور
وليس يمتنع ان يكون العناد البرهاني جزئيا ومأخوذا من الاستقراء بل
كليا لان الشروط بعينها التي يشترط في المقدمات البرهانية على الاطلاق
هي التي يشترط في المقدمات العنادية البرهانية اذا كانت المعاندة البرهانية
ربما استوجبنا نحو الابطال والغلط الذي يعرض من قبل صورة القياس
هو مثل ان يتبين متبين نتيجة ما موجبة في الشكل الثاني بمقدمتين موجبتين
وذلك ان الموجبة ليس ينعكس كلية في كل مادة مثل ان يتبين ان الكواكب
مائية من قبل انها يضيء والنار يضيء وانما يمكن ان ينتج من موجبتين في
الشكل الثاني في الامور المنعكسة وهي الحدود والخواص والرسوم
لو كانت النتيجة انما ينتج ابدا من مقدمات صادقة لقد كان التحليل بالعكس
عند استنباط الشيء المجهول من المعلوم سهلا جدا ولم يعرض فيه غلط لانه
كان يكون الامران متلازمين اعني انه لو كان كما انه اذا كانت المقدمات
صادقة يلزم ضرورة ان يكون النتيجة صادقة كذلك اذا كانت
النتيجة صادقة يكون المقدمات صادقة لكن متى وضعنا النتيجة موجودة وجدنا
اللازم عنها الذي يبينها فكان يعمل الغلط لذلك والتحليل بالعكس في التعاليم

(اصل)

اسهل منه في الجدل من قبل ان النتيجة في التعاليم انما يتبين من امور محدودة
محصورة وهي المقدمات الذاتية المناسبة والنتيجة في الجدل يكون
من امور كثيرة متفننة اذ كانت يكون من الامور التعاليمية بخلاف
الجدلية من قبل ان المقدمات التعاليمية ليس يتبين بمقدمات بينة
بمتوسط بل المقدمات التي في التعاليم انما مقدمات بينة بغير متوسط
واما مقدمات يبين بها من مقدمات بينة بغير متوسط واتفق لها واتفق
لها ان احد بالسؤال على انها معروفة بغير متوسط فيعرض الغلط لاجل
ذلك في الجدل كثيرا **فصل** ولما كان البرهان الذي يفيد
وجود الشيء قد يكون اعم الذي يفيد وجود الشيء قد يكون غير الذي
يفيد سبب وجوده وكان قد يوجد هذان الصنفان اما في صناعة جوده ايب
واحدة واما في صناعتين فقد ينبغي ان ينظر بماذا يخالف كل
واحد منهما صاحبه اذا كانا في علم واحد ثم من جهة احدهما ان البرهان
الذي يفيد وجود الشيء فقط يكون من مقدمات ذوات اوساط وهي
المقدمات التي هي اسباب بعيدة والبرهان الذي يفيد لم ذلك الشيء يكون
بالعلة القريبة له والوجه الثاني هو ان البرهان الذي يفيد وجود الشيء
فقط قد يكون من مقدمات غير ذوات اوساط لكن الحدود الوسطى فيه
امور معلولة ومسببة عن الطرف الاكبر وانما يكون امثال هذه البراهين
اذا كانت الامور المتساوية في الوجود وهي المعلولات التي توجد حدود
اوسط في امثال هذه البراهين صنفان اما امور مساوية للطرف الاكبر
الذي هو العلة ومنعكسة عليه واما الامور الطرف الاكبر اعم منها مثال الاول

هي معلولة وبعكس قول من بين أن الكواكب المتحيرة أقرب إلينا من الكواكب الثابتة
من قبل أنها لا يرى كأن شعاعها يضطرب بأن قال الكواكب المتحيرة لا يضطرب
وما لا يضطرب من الكواكب فهو قريب منا فالكواكب المتحيرة قريبة منا وذلك
أن القرب الذي هو محمول هاهنا هو سبب رؤية الكواكب لا يضطرب والاضطراب
الذي هو الحد الأوسط معلول عن القرب لا أن القرب عندنا محمول
والمقدمة القائلة أن ما لا يضطرب فهو قريب منا ظاهرة إما بالحس والاستقراء وهي
عندنا أعرف من الكواكب المتحيرة قريبة منا ومثال ذلك تبيين أن القمر كري
بأن ضوءه ينمو قليلا قليلا بشكل هلالي بأن قال القمر ينمو ضوءه بشكل هلالي
وما هو بهذه الصفة فهو كري الشكل فالقمر كري الشكل وذلك أن الكرية التي
القمر هي السبب في نمو ضوئه قليلا قليلا على ذلك الشكل لكن وهو النمو الذي بهذه
الصفة أعرف عندنا من الكرية وقد يمكن في مثل هذه الصفة من البراهين الوجود
أعني التي الحد والوسطى معلولة ومنعكسة على الحد الأكبر الذي هو السبب أن
يجعل الحد الأوسط فيها أكبر والأكبر أوسط فيكون عند ذلك برهان لمَ إن كان
ذلك الشيء موجودا وذلك بعد أن نعلم وجود المتقدم بالملتقى مثال ذلك أنه إذا
عرفنا أن القمر كري الشكل لكون ضوئه ينمو بشكل هلالي أمكننا أن نعكس المقدمة الكبرى
فنعطي السبب في كون ضوئه بهذه الصفة من قبل أنه كري فيأتلف البرهان
بكذا القمر كري الشكل وما هو كري الشكل فضوءه يجب أن ينمو بهذه الصفة فا
لقمر إذن ينمو بهذه الصفة لأنه بهذا الشكل فيكون أيضا في مثل هذا القول ما
الذي من أجله كان القمر ينمو بهذه الصفة وهذا هو الذي يسمى برهان لم وأما
برهان أن التي الحد والوسطى فيهما متأخرة عن الأكبر ولا ينعكس فليس ينتفع فيهما
إلا وجود برهان فقط والبراهين التي تأتلف في الشكل الثاني من الأسباب

البعيدة وهي براهين وجود وليست براهين لم كالحال في البراهين الموجبة
التي يكون من الأسباب البعيدة فإن في كليهما لم يؤت بالسبب القريب
فيهما مثال ذلك من سأل فقال لم لا يتنفس الحائط فقيل لأنه ليس بحيوان وذ
لك أنه ليس العلة القريبة في أنه لا يتنفس أنه ليس بحيوان لأنه لو كان الأمر
كذلك لوجب أن يكون الحيوانية هي العلة القريبة للمتنفس فكان يكون كل
حيوان متنفسا وليس الأمر كذلك فإن كثيرا من الحيوانات لا يتنفس وإنما
كان ذلك كذلك لأنه متى سلب شيء عن شيء قبل سلب سببه ذلك القريب عنه
فواجب أن يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء مثال ذلك
قال إن هذا الحيوان ليس بصحيح فقيل لأنه غير معتدل الحرارة فواجب أن يكون
اعتدال الحرارة هو سبب الصحة القريب وذلك متى كانت المقدمة هي السبب
القريب في وجود الشيء فإن سلبها هو السبب القريب في سلب ذلك الشيء
ويكون أمثال هذه البراهين ما يتألف في الشكل الثاني فإن الحد الأوسط
يكون في أمثال هذه الأشياء محمولا على الطرفين فإن الحيوانية محمولة
على المتنفس بالإيجاب وعلى الحائط بالسلب وإنما يؤتى بأمثال هذه الأسباب
البعيدة على جهة التعجب والاستغراب في تبيين ذلك الشيء مثل ما قال انوخر
شش أن بلدان سقاية ليس موسيقى والسبب في ذلك أنه ليس عندهم
كرم فإن وجود الكرم سبب بعيد للموسيقى وإنما كانت أمثال هذه يعطي
الاستغراب لأنه إذا سلب شيء عن شيء قبل سلب سببه البعيد عنه كان
ذلك أحق أن يسلب عنه سلب سببه القريب عنه وهذا هو قدر ما في الفصل من
ثم برهان الوجود في الصناعة الواحدة بعينها وأما الخلاف الذي بينهما أي بين اللم والان

اذا كان احدهما في علم والآخر في الصناعة الواحدة فانه فهو في غير هذا الباب
وهذا الخلاف هي الجهة التي بها يكون احدهما انما يعطي في ذلك العلم الواحد ان الشي
موجود فقط وليس يمكن فيه ان يعطي سببه في هذا العلم من جهة ما هو ذلك العلم والآخر
يعطي في العلم المناسب له وجوده فقط وليس يمكن فيه ان يعطي في هذا العلم وجو
ده واذا كانا في علم واحد لم يختلفا بهذه الجهة اذا كانت الجهة التي يعطي
السبب منها احدهما والجهة التي بها يعطي الوجود الآخر جهة واحدة كانك اذا
قلت اما من حيث كلاهما طبيعي او الهي فانما يختلفان بالاشياء التي تقدمت
واذا كانا في علمين اختلفا بالجهة التي كان احدهما يعطي السبب والآخر الوجود او رياضيا
كانك قلت من جهة ما احدهما برهان هندسي والآخر مناظري ويعرض هذا
لجميع العلوم التي يكون موضوعاتها داخلا بعضها تحت بعض بمنزلة ما هو
موضوع علم المناظر داخل تحت موضوع علم الهندسة وذلك ان الابعاد
الشعاعية داخلة تحت الابعاد الهندسية وكذلك الحال في الحيل مع
مساحة المجسمات وعلم تأليف اللحون مع علم العدد وعلم احكام النجوم مع
الملاحية اعني التي يظهر ما يعرض عند علم احكام النجوم التعاليمية وانما عرض هذا
الامتثال بهذه لتقاربها بها حتى يلحق بها ان موضوعها يتفق الاسم
والحد بمنزلة علم النجوم التعاليمي مع علم النجوم الملاحي وبمنزلة علم اللحون
التعاليمي مع العملي فالعلوم التي هي امثال هذه العلوم يكون العلم بان
الشي موجود في العلم الذي هو اقرب الى الامر المحسوس والامر الجزئي و
العلم بلم هو موجود في العلم الذي هو موضوعه مجرد من الهيولى واقرب
الى التجريد وهذا هو العلم التعاليمي فان اصحاب التعاليم عندهم الاسباب

(بوجود)

بوجود هذه الاشياء التي تبين وجودها في العلم الذي هو اقرب الى الهيولى
والمادة ولذلك كثيرا ما يعرض لاصحاب التعاليم انهم لا يشعرون ان الشي
موجود وانما يشعرون بسببه فقط لانهم انما يبحثون عن الاشياء من حيث
هي مجردة عن الهيولى والوجود للشي انما هو مع الهيولى ولذلك
قد يجد كثيرا من اصحاب علم تأليف اللحون لا يشعرون بكثير من النغم الموجودة
الموجودة في الموسيقية العملية وقد يجد كثيرا مما ينظر فيه صاحب العلم الطبيعي
حاله من حال علم المناظر حال ما علم المناظر مع علم الهندسة اعني ان
علم الطبيعي يعطي فيه وجوده والعلم المناظر سببه مثل الخارج قوس
قزح والهالة فان الطبيعي يعطي فيه وجوده وعلم المناظر سببه وقد يوجد
علم ما حاله من علم آخر هذه الحال وليس هو داخلا تحته بمنزلة علم الطب عند
علم الهندسة فان كون الجرح المستدير عسر البرء الطبيب يعطي وجوده
والمهندس يعطي سببه وذلك فان اولى الاشكال واحقها ان يكون
شكل البرهان هو الشكل الاول فان العلوم التعاليمية انما يستعمل هذا
الشكل ويكاد ان يكون جميع العلوم التي تعطي سبب الشي كما قلنا انما
يأتلف براهينها في هذا الشكل لان العلم بسبب الشي كما قلنا انما هو العلم
المحقق الذي يكون على طريق الايجاب وهذا انما يأتلف في الشكل الاول ايضا
فان الحدود لا ينتج الا في هذا الشكل من قبل ان الحدود موجبة كلية و
الشكل الثاني ليس ينتج موجبة والشكل الثالث وان كان قد ينتج كلية و
النتايج البرهانية بالجملة فهي كلية وايضا فان الشكل الاول هو غير محتاج
الى الشكلين الآخرين في بيان مقدماته غير ذواتها وسطا اذا كانت مقدماته

ذوات اوسط او السلطان الا فرادة يحتاج الى هذا المعنى وانما كان ذلك
لان كل شكل ففيه مقدمة موجبة ومقدمة كلية فاذا كانت ما ان المقدمتان
في شكل اى شكل كان محتاجة الى الوسط احتج ان تبين بمقدمات غيره وان اوسط
في شكل آخر والموجبة ليس يمكن ان ينتج في الشكل الثاني والكلية ليس يمكن ان
ينتج في الثالث فمتى كانت الكلية هي الموجبة وكانت ذات اوسط احتاجت في
الشكل الثاني او الثالث واذا كان الامر هكذا فتبين من جميع هذه الوجوه
ان الشكل الاول احق الاشكال ان يكون شكل البرهان المطلق اعني
الذي يفيد وجود الشيء وسببه او السبب فاكان الوجود معا ما وكما
انه قد يوجد مقدمات موجبات اول اعني ان يوجد

القياسية وانها لا يمكن ذلك فيها الخامس الذي فيه يقسم الموجودات المفردة
الى المقولات العشر على جهة المثال ويعرف فيه ان الايجاب والسالب ليس
يلحق الموجودات المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركبة
من جهة ما يدل عليها بالفاظ مركبة الفصل الاول قال ان الاشياء
التي اسماؤها متفقة اي مشتركة هي الاشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد
عام ومشترك الا الاسم فقط فاما حد كل واحد منها المفهم جوهره
بحسب ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك فمختلف لحد الآخر وخاص
لمحدوده مثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان المصور وعلى
الانسان الناطق فان حديهما مختلفان وليس يعني لهما شيء عام ومشترك
الا الاسم فقط وهو قولنا منهما جميعا حيوان واما الاشياء التي اسماؤها
متواطئة فهي التي الاسم لها ايضا واحد ايضا بعينه ومشترك والحد
المعطي جوهرها بحسب دلالة ذلك الاسم واحد ايضا بعينه ومثال
ذلك الحيوان المقول على الانسان وعلى الفرس فان اسم الحيوان عام لهما
ويدل لهما على جوهر واحد وهو قولنا جسم متغذ حساس الذي
هو حد الحيوان واما المشتقة اسماؤها فهي التي سميت باسم معنى
غير ان اسماءها مخالفة لاسم ذلك المعنى في التصريف لتضمنها الموضوع
لذلك المعنى مع المعنى مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة والفصيح من اسم
الفصاحة والمعاني المدلول عليها بالالفاظ منها مفردة يدل عليها

بالفاظ مفردة مثل انسان وفرس ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة
مثل قولنا الانسان حيوان والفرس يجري **الفصل الثاني** قال
الموجودات منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع اي منها ما
يعرف من جميع ما يحمل عليه جوهره وماهيته ولا يعرف من موضوع
اصلا شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو الجوهر العام مثل الحيوان و
الانسان فانهما اذا حملا على شيء عرفا منه جوهره وذاته ولا شيئا
خارجا عن ذاته ومنها ما في موضوع اي ليس جزءا منه ولا يمكن
ان يكون قوامه من غير الموضوع وليس يحمل على موضوع البتة اي من
طريق ما هو وهذا هو شخص العرض المشار اليه مثل هذا السواد
المشار اليه وهذا البياض المشار اليه الموجود في الجسم المشار اليه
اذ كل لون في جسم ومنها ما يحمل على موضوع وهو ايضا في موضوع
وهو اي يحمل على شيئين تعرف احدهما ماهيته ولا يعرف من الاخر ماهيته
من جهة انه جزء جوهر من الذي يعرف ماهيته وليس بجزء جوهر من الذي
لا يعرف ماهيته بل قوامه بالموضوع وهذا هو العرض العام مثل حملنا
العلم على النفس وعلى الكتابة فانا نقول ان الكتابة علم والعلم في النفس
فاذا حملناه على الكتابة عرف جوهرها اذ كان جنسا لها يليق ان يعطى
في جواب ما هي الكتابة واذا حمل على النفس فقيل النفس عالمة عرف
منها شيئا خارجا عن ذاتها ومنها ما ليس يحمل على موضوع اصلا ولا في

حملا يعرف جوهره ولا هو في موضوع اي ليس على موضوع يعرف منه
شيئا خارجا عن جوهره وهذا هو شخص الجوهر المشار اليه مثل زيد وعمرو
فانه ليس يحمل على شيء على المجرى الطبيعي لا حملا معرفا جوهر الموضوع
ولا حملا غير معرف له فالجوهر بالجملة سواء كان عاما او شخصا هو
الذي ليس في موضوع اصلا والعرض بالجملة سواء كان عاما او شخصا
هو الذي في موضوع والعام بالجملة سواء كان جوهرا او عرضا
هو الذي يقال على موضوع والشخص بالجملة سواء كان عرضا او جوهرا
هو الذي لا يقال على موضوع ثم ينفصل كلي الجوهر من شخصيه بان كليه
يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع وينفصل شخص العرض
عن كليه بان الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع
الفصل الثالث قال ومتى حمل شيء على موضوع حملا يعرف جوهره
ثم حمل على ذلك المحمول محمول آخر يعرف ايضا جوهره فانه ايضا يعرف جوهر
ذلك الموضوع الذي عرف المحمول الاول مثال ذلك ان الانسان
اذا حمل على زيد وعمرو عرف جوهرهما واذا حمل على الانسان محمول ما
يعرف جوهره مثل الحيوان لزم ضرورة ان يعرف جوهر زيد وعمرو اللذين
يعمهما الانسان **الفصل الرابع** قال والاجناس المختلفة التي
ليس بعضها مرتبا تحت بعض اي ليس بعضها داخلا تحت بعض
فان فصولها مختلفة في النوع مثال ذلك ان الفصول التي يقسم بها
الحيوان مثل المشاء والطائر والسابح والطائر غير الفصول التي يقسم
بها العلم اذ كان الحيوان داخلا تحت الجوهر والعلم داخلا تحت الكيفية

والجوهر جنسا عاليا ليس بعضها داخلا تحت بعض واما الاجناس التي
بعضها داخل تحت بعض فليس يمتنع ان يظن انه قد يكون فصول لها
من نوع واحد مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالمائي والبري و
ينقسم بها المتغذي والحيوان مرتب تحت المتغذي والسبب في ذلك
ان الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى محمولة ولا بد ان يحمل على الا
جناس التي تحت جنس الاعلى لانه يحمل على كل واحد من تلك الاجناس التي
تحته فاذا كانت تلك الفصول التي ينقسم بها الجنس الاعلى غير مقومة
للاجناس الذي تحته انقسمت تلك الاجناس كلها بما ينقسم بها الجنس الاعلى
لانه اذا حملت ولم يكن مقومة كانت مقسمة **الفصل الخامس** وان
المعاني المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة هي ضرورة دالة على واحدة
من عشرة اشيا اما على جوهر واما على كم واما على كيف واما على اضافة
واما على اين واما على متى وضع واما على له واما على ان يفعل واما
على ان ينفعل فالجوهر طرف المثال هو مثل انسان وفرس والكم مثل
قولك ذو ذراعين وثلثة اذرع والكيف مثل قولك ابيض وكاتب و
اضافة مثل الضعف والنصف والاين مثل قولك زيد في البيت ومتى مثل
عام اول وامس والوضع مثل قولك متكي وجالس وله مثل قولك
مثل قولك متنعل ومتسلح ويفعل مثل قولك يحرق ويقطع وينفعل
كقولك يحترق وينقطع وكل واحد من هذه العشرة لو اخذت مفردة
فليس يدل عليها بايجاب ولا بسلب فاذا ركبت بعضها الى بعض فحدثت
الموجبة السالبة كقولنا هذا كم وهذا ليس بكم واذا احدثت

للموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب فان المعاني المفردة ليس
يدخلها الصدق والكذب مثل قولك انسان على حدة وابيض على حدة
الا اذا ركب فقيل انسان ابيض فانه قد يمكن ان يكون هذا
القول صادق وقد يمكن ان يكون كاذبا فعند التركيب حدث
الامران جميعا اعني الايجاب والسلب والكذب والصدق **الجزء الثاني** وهذا
الجزء ينقسم الى ستة اقسام القسم الاول منه يذكر مقولة الجوهر الثاني
مقولة الكم والثالث المضاف والرابع مقولة الكيف والخامس مقولة
ان يفعل وان ينفعل والسادس مقولة الوضع ومتى واين وله
القسم وهذا القسم فيه اربعة عشر فصلا **الاول** يعرف فيه ان
الجواهر صنفان اول وثوان ويخبر عن كل واحدة منهما **الثاني**
يعرف فيه تهيئة الجواهر الثواني **الثالث** يعرف فيه ان الجواهر الثواني وهي
التي توجد على موضوع يخصها انه يحمل اسمها وحدها على موضوع وانه
ليس يوجد ذلك في التي توجد في موضوع وهي الاعراض **الرابع** يعرف
فيه ان كل ما سوى الجواهر الاول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الا
ول **الخامس** يعرف فيه ان النوع الذي من الجواهر الثواني اولى
بان يكون جوهرا من الجنس والجواهر الاول وهي اشخاص الجواهر اولى
بذلك من النوع وان العلة في ذلك متشابهة اعني في ان كان
الشخص احق باسم الجوهر من النوع والنوع احق من الجنس **السادس**

يعرف فيه الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بان
يكون جوهرا من الجنس والجواهر الاول بعض وكذلك الاول السابع يعرف
فيه الجهة التي بها استحقت الانواع الموجودة في هذه المقولة
والاجناس ان يسمى جواهر ثواني وهي المحمولة على موضوع دون
المحمولة في موضوع وهي الاعراض والجهة التي بها استحق الاشخاص
ان يسمى جواهر اول الثامن يرسم فيه الجوهر على الاطلاق سواء
كان شخصا او كليا ويأتي فيه بالخواص المفرقة بين الجواهر الثواني
وبين العرض بالاطلاق التاسع يعرف فيه ان هذه الخواص التي
يفارق بها الجواهر الثواني الاعراض يشاركها فيها الفصول العاشر
يعرف ان جميع الجواهر الثواني والفصول هي في الحمل متواطئة اسماؤها
الحادي عشر يزيل فيه الشبهة التي توهم التباس الجواهر الثواني بالاول وانها من نوع واحد الثاني عشر يعرف فيه ان من خواص
هذه المقولة انه لا مضاد لها وانها خاصة قد يشاركها فيها غيرها
من المقولات الثالث عشر يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة انها لا
يقبل الاقل والاكثر وان سائر المقولات يقبلها الرابع عشر يعرف
فيه ان اولى الخواص بمقولة الجوهر انها القابلة للمتضادات وبحث الشك
ويحل شبهة يعرض في ذلك الفصل الاول القول في الجواهر والجواهر
صنفان اول وثوان فاما الجوهر الموصوف بانه اول وهو المقول جوهرا

بالتحقيق والتقديم هو شخص الجوهر الذي تقدم رسمه اعني الذي لا يقال
على موضوع ولا هو في موضوع مثل هذا الانسان المشار اليه و الفرس
الفصل الثاني واما التي يقال فيها انها جواهر ثوان فهي الانواع التي
يوجد فيها الاشخاص على جهة شبيهة بوجود الجزء في الكل وحال
هذه الانواع ايضا مثال ذلك ان زيد المشار اليه هو الجوهر الاول
والانسان المحمول عليه والحيوان هما الجواهر الثواني الفصل الثالث
ويبين فيه مما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي تقال على موضوع
وهي الجواهر الثواني فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدها على
ذلك الموضوع مثال ذلك ان اسم الانسان يصدق على زيد المشار
اليه وكذلك حده فانا نقول في زيد انه انسان ونقول فيه انه
حيوان ناطق الذي هو حد الانسان فاما التي تقال في موضوع
وهي الاعراض فهي في الاكثر لا يعطي الموضوع لا رسمها ولا حدها مثل قولنا
زيد ابيض اذا دللنا بقولنا ابيض على الكيفية التي في زيد وهي
الدلالة الغالبة بان الابيض ليس باسم زيد ولا حد له واما
اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفية على جهة التعريف
فانه يكون اسما له وحده نقول ان المحمول يعطي اسم الموضوع فاما
الحد فلا يمكن في حال من الاحوال فانه لا يمكن ان يكون حد البياض حد زيد
الفصل الرابع وكل ما سوى الجواهر الاول التي هي الاشخاص فاما

فمعنى ذكره هنا الاحمل على الموضوع
المشار اليه لا اسمها ولا حدها
مثل البياض فانه لا يحمل على الجسم
فيقال الجسم بياض ولا حد الابيض
فيقال ان الجسم لون يفرق
البصر وقد يتفق في بعض
المواضع ان يحمل الاسم دون
الحد مثل قولنا في الانسان
العربي درهم بغير ضرب الامير
فان حد الضرب لا يحمل على
الدرهم واما اذا دل عليها
بالاسماء المشتقة فانه قد
يصدق على الموضوع اسمها
وحدها لكن الحد لا
يحمل على الموضوع وحده بل وقد
يحمل حد معرف الحد وحده كما يحمل
الجواهر على الجواهر مثال
ذلك ان الابيض في موضوع فهو
اي في جسم والجسم قد
يوصف ويحمل عليه فيقال
انه ابيض فاما حد
فليس يحمل على الجسم من جهة ما
هو معرف لجوهره تحديده

ان يكون مما يقع على موضوع واما ان يكون مما يقع في موضوع و
ذلك ظاهر بالتصفح والاستقراء اعني انه حاجتها الى الموضوع مثال
ذلك ان الحي انما يصدق حمله على الانسان من اجل صدقه على انسان
ما مشار اليه فانه لو لم يصدق على واحد من اشخاص الناس لما صدق
على الانسان الذي هو النوع وكذلك اللون انما يصدق حمله على الجسم من اجل
وجوده في جسم ما مشار اليه فيجب اذن ان يكون ما سوى الجواهر
الاول اما ان يقع عليها اي على الجواهر الاول وفيها واذا كان ذلك كذلك
فلو لم يكن الجواهر الاول لم يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر الثواني
ولا من الاعراض **الفصل الخامس** والانواع من الجواهر الثواني اولى
بان يسمى جوهرا من الاجناس لانها اقرب الى الجواهر الاول من الاجناس وذلك
انه متى اجيب بكل منهما في جواب ما هو هذا الشخص الذي هو الجوهر
الاول كان جوابا ملائما من جهة السؤال بما هو هذا الا ان الجواب بالنوع
عند السؤال بما هو اكمل تعريفا للشخص المشار اليه واشد ملائمة له من
الجواب بجنسه مثال ذلك انه ان اجاب مجيب عند السؤال بما هو ما هو سقراط
بانه انسان كان اكمل تعريفا لسقراط من ان يجيب فيه بانه حيوان لان
الانسانية لسقراط اخص من الحيوانية فكذلك حال الاعم مع الاخص
هذا احد ما يظهر منه ان الانواع احق باسم الجوهرية من الاجناس
ودليل آخر ايضا وذلك انه لما كانت الجواهر الاول انما صارت باسم

وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والاعراض لكون سائر الاشياء
انما محمولة عليها او فيها وكانت حال الاجناس عند الانواع هي حال
جميع الاشياء عند الجواهر الاول اعني ان الجواهر الاول موضوعة
لسائر الامور كما ان الانواع موضوعة للاجناس يحمل فان الاجناس
يحمل على الانواع كما يحمل سائر الامور على الجواهر وليس ينعكس الامر فيحمل
الانواع على الاجناس كما ليس ينعكس الامر في سائر الاشياء في الحمل على
الجواهر الاول اعني انه لا يحمل الجوهر عليها فلما كان الامر كذلك وجب
ضرورة ان يكون الانواع احق باسم الجوهر من الاجناس **الفصل
السادس** واما انواع الجواهر التي ليست اجناسا فليس جوابك في
زيد بعضها احق باسم الجوهر من بعض اذ كان ليس جوابك في زيد انه
انسان اشد تعريفا من جوابك في هذا الفرس المشار اليه انه فرس
وكذلك الجواهر الاول ليس بعضها احق باسم الجوهرية من بعض فانه
ليس هذا الانسان المشار اليه احق باسم الجوهرية من هذا الفرس
الفصل السابع وانما صارت انواع الجواهر الاول واجناسها
لها جواهر ثوان من بين سائر الاشياء التي تحمل عليها من جهة انه
متى اجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الاول كان معرفا له وان
كان الجواب بالنوع اشد تعريفا واما متى اجيب في ذلك بما عدا هذه
كان جوابا غريبا لا نوعا ولا مناسبا للسؤال مثال ذلك انه ان اجاب

في جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد تعريفا من انه حي وان
كان كلاهما معرفا للمهية فاما ان اجاب انه ابيض او انه ذو
ذراعين فقد اجاب بشيء غريب عنه وشيء خارج عن طبيعته
فبالواجب قيل لهذه جواهر ثوان دون غيرها من سائر المقولات
فهذا احد ما يظهر منه لم خصت انواع الجواهر الاول واجناسها
باسم الجوهر دون سائر الاشياء المحمولة عليها وقد يظهر
بهذه الجهة ايضا وذلك ان قياس الجواهر الاول الى سائر الامور
هو قياس انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من سائر كليات
المقولات وذلك انه كما ان سائر الامور كلها اما محمولة على
الجواهر الاول او موجودة فيها على ما قلنا كذلك سائر كليات
المقولات كلها هي موجودة في الجواهر الثواني اعني ان كلياتها موجودة
في كلياتها كما ان اشخاصها موجودة في اشخاص الجواهر الاول
مثال ذلك ان الابيض موجود في الانسان وقد وانا عنى في الجسم
الفصل الثامن والذي يعم كل جوهر شخصيا كان كليا انه ليس
يوجد في موضوع ولا على موضوع وذلك ان الجواهر صنفان اول
وثوان فاما الاول كما قيل فليس في موضوع ولا على موضوع
واما الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع فاذا الذي يعم الصنفين
انهما ليسا في موضوع الفصل التاسع وقد كنا قلنا ان الذي يخص

(الجواهر)

الجواهر الثواني ان يقال على موضوع لا في موضوع ولذلك فقد
يحمل اسمها وحدها على الموضوع من جهة ما هي مقولة على
موضوع وان التي في موضوع فقد يتفق في بعضها ان يقال اسمها
على الموضوع فاما حدها فلا الا ان هذا الذي يوجد من ذلك
للجواهر الثواني ليس خاصا بها فان الفصل ايضا هو مما يقال على
موضوع وليس في موضوع مثال ذلك الناطق فانه يقال على
الانسان لا فيه اذ كان ليس موجودا فيه على جهة ما يوجد البياض
في الجسم ولذلك قد يوجد للفصل ايضا ان يصدق اسمه وحده
على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني فان الناطق وحده
الذي هو مدرك بفكر وروية يحملان على الانسان من طريق ما هو
وليس لقائل ان يغلطنا فيقول ان النطق وبالجملة الفصول
موجودات في موضوع وهي الاشياء التي هي فصول لها مثل وجود النطق
في الانسان كما ان الاعراض موجودات في موضوع مثل وجود
البياض في الجسم فان النطق انما يوجد في موضوع اعني في الانسان
على انه جزء منه وليس الامر كذلك في البياض مع الجسم ولذلك ليس ينبغي
ان يفهم من قولنا في رسم الاعراض انها التي تقال في موضوع انها فيه
كجزء منه بل على ان الموضوع موجود دونها الفصل العاشر ومما
يخص الجواهر الثواني والفصول ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على

نحو حمل الاشيا المتواطية اسماها وذلك ان كل شى يحمل منها
فاما ان يحمل على الاشخاص واما على الانواع اذ كان ليس يحمل الجواهر
الاول على شى البتة فاما النوع فيحمل على الشخص مثل الانسان على
زيد واما الاجناس فيحمل على الانواع والاشخاص والجواهر الاول
فقد يجب ان يحمل عليها حدود انواعها واجناسها كما يحمل عليها اسما
ؤها واما انواعها فذلك ظاهر فيها واما اجناسها فمما تقدم و
ذلك ان الجنس يق على النوع والنوع على الجواهر الاول الذى هو
الشخص وقد قيل ان كل ما يق على المحمول المقول على موضوع فهو
مقول على ذلك الموضوع وهذه حال الجنس مع النوع والشخص
يحمل حدود الفصول على الاشخاص والانواع كما يحمل الاسما واذا
كان هذا هكذا وكان قد قيل ان الاشيا التى اسماوها متواطئة
هى التى الاسم لها والحد عام وواحد بعينه فواجب ان يكون مما
يخص الفصول والاشيا التى فى هذه المقولة ان حملها على جميع ما
يحمل عليه هو على طريق حمل الاشيا المتواطئة اسماؤها لا على طريق حمل
المتفقة اسماؤها الفصل الحادى عشر وقد يظن ان كل جوهر فانه
انما يدل على الجوهر المشار اليه وهو الشخص واما الجواهر الاول
فالامر فيها يقين ظاهر انها انما تدل على الاشخاص المشار اليها لان
ما يستدل من اسمائها عليها هو شى واحد بالعدد واما الجواهر

الثوانى فقد يوهم الاسماء الدالة عليها لاشتباهها باسماء
الاشخاص اولا ستعمالها مواضع اسماء الاشخاص انها تدل
على المشار اليه وليس الامر كذلك بل انما تدل على اى مشار اليه اتفق
اذ كان الموضوع لذلك الاسم ليس واحدا بعينه كالاسم الدال
بشكله على الجوهر الاول وذلك ان زيدا وعمرا انما يدل به على
المشار اليه فقط واما الانسان والحيوان وبالجملة الجنس والنوع
فانما يدل به على كثيرين وهى مع هذا تميز اولئك الكثيرين من غيرهم
لا تميزا يكون علامة فقط مما تميز الابيض الشى فى جوهره عن غيره
الا ان الجنس اكثر حصرا من النوع وذلك ان المتصف به بل تميزا فى جوهر
الشى والنوع والجنس انما وضع ليقرن الشى فى جوهره عن غيره الا
ان الجنس اكثر حصرا من النوع وذلك ان اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه
اسم الانسان اذ كان الحيوان جنسا للانسان الفصل الثانى عشر
ومما يخص مقولة الجوهر انه لا مضاد لها فانه ليس يوجد للانسان
ولا للحيوان مضاد لكن هذه الخاصة قد يشاركها فيها غيرها من
المقولات مثال ذلك فى الكم فانه ليس يوجد لذى الذراعين
ولا للعشرة ولا لشى مما يجرى هذا المجرى مضاد الا ان يقول قائل
ان القليل للكم ضد الكثير والكبير ضد الصغير لكن انواع كم المنفصل
بين من امرها انها غير متضادة مثل الخمسة والثلثة عشر والاربعة

تنفوز
جدا كردن

لجنس

الفصل الثالث عشر ومما يخص الجواهر انه لا يقبل الاقل والاكثر و
ليست اعني انه ليس يكون جوهر احق باسم الجوهر من جوهر فان ذلك
ليس قد وضعناه حين قلنا ان اشخاص الجواهر اولى بالجوهرية من
كلياتها بل انما اعني انه لا يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من
حمله على شخص ولا يحمل عليه في وقت اكثر منه في وقت فان زيدا
ليس اكثر حيوانا من عمرو ولا زيد اليوم اكثر حيوانا من غد واما هذا الشي
الابيض فقد يكون اشد بياضا من هذا الشي الابيض وقد يكون اليوم
اشد بياضا منه امس الفصل الرابع عشر وقد يظن ان اولى الخواص
بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد هو بعينه القابل للمتضادات
فانه لا اللون الواحد بالعدد يوجد قابلا للابيض والاسود و
لا الفعل الواحد بعينه يقبل المدح والذم وكذلك يجري الامر في
سائر المقولات مما ليس بجوهر وانما في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد أمانة
قابلا للمتضادات مثال ذلك ان زيدا المشار اليه يكون حينا ما
لحما وحينا لاحما وحينا حارا وحينا باردا وقد يلحق في هذا الا
ستقراء شك من قبل القول والظن وذلك انه قد يظن انهما يقبلو
الاضداد وذلك لان القول والظن بان زيدا قائم اذا كان زيد
قائما هو صدق واذا كان قاعدا هو كذب فقد يوجد القول
الواحد بعينه يقبل الصدق والكذب وهما اضداد وهذا ان

سلم انه قبول للاضداد فبين القولين اختلاف وذلك ان القابل للاضداد
في الجواهر انما يقبلها بان يتغير هو بنفسه فيخلع احد الضدين ويقبل الآخر
واما القول والظن فليس انما يقبلان الصدق والكذب بان يتغيرا في انفسهما
لكن بان يتغير الشي الذي تعلق به الظن خارج الذهن في نفسه مثال ذلك
ان الظن بان زيدا جالس انما يقبل الصدق اذا جلس زيد والكذب اذا
قام زيد فيكون خاصة الجوهر ان سلمنا ان هذا قبول المتضادات انه
الذي يقبل المتضادات بان يتغير في نفسه والاولى ان يقول ان هذا
ليس هو قبولا للاضداد وذلك ان القول والظن اذا اتصفا بالصدق
حينا والكذب حينا فليس يتصفان بذلك على ان الصدق شي حدث
فيهما ثابتة في وقت والكذب في وقت اخرى كما يحدث البياض في زيد في
وقت ثابتة والسواد في وقت وانما الصدق والكذب في القول والظن
اضافة ما ونسبة تابعة لتغير الشي الذي فيه الظن والقول لا حدوث شي
ثابتة واذا كان ذلك كذلك فقد وجب ان يكون خاصة الجوهر ان الواحد
بالعدد منه قابل للمتضادات فهذا مبلغ ما قاله في الجوهر القسم الثاني في
القول في الكم وما يقول في هذه المقوله منحصر في فصول سبعة الاول
يعرف فيه فصول الكم العظمى وانها الاتصال والانفصال والوضع و
عدم الوضع الثاني يعرف اي اجناس الكم المشهورة هي داخلة تحت الا
نفصال وانها داخلة تحت الاتصال الثالث يعرف فيه اي هذه الاجناس
هو ايضا داخل تحت الوضع وايها ليس بداخل تحته الرابع يعرف فيما
الستة التي عددت من الاجناس الكم هي الاجناس الموجودة المشهورة

القول في الكم

كما بدا انها وان سائر ما يظن به انه كم فذلك امر لاحق له من جهة
وجوده في هذه الاجناس مثل الحركة والفعل والحقيقة الخامس يعرف فيه ان
من خواص الكم انه ليس له ضد ويحل المشكوك التي يظن من اجلها انه يوجد
فيه الاضداد السادس يعرف فيه ان من خواص الكم ايضا انه لا يقبل الاقل و
الاكثر كالحال في الجوهر السابع انه من خواصه يعرف فيه ان خاصة الكم
الحقيقية التي لا يشركه فيها غيره هي التساوي واللاتساوي الفصل الاول
واما الكم فمنه منفصل ومنه متصل ومنه ما اجزاؤه لها وضع بعضها
عند بعض ومنه ما ليس لها وضع الثاني فالمنفصل اثنان العدد والقول و
المتصل خمسة الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الاجسام ويطيف
بها وهو الزمان والمكان وانما كان العدد من الكم المنفصل لان الكم المنفصل
هو الذي ليس يمكن فيه ان يوجد له حد مشترك يتصل عنده اجزاء احدهما
بالاخر بعضها ببعض مثال ذلك ان العشرة ليس يتصل جزؤها الذي هو الخمسة
بالخمسة الثانية التي هي جزؤها الاخر عند مشترك ولا الثلثة التي فيها بالسبعة
لكن جميع اجزائها منفصل بعضها عن بعض واما القول فظاهر ايضا من امره
انه كم لانه يعد بجزء منه وهو اقل ما يمكن ان ينطق به فذلك اما مقطع
محدود مثل لا واما مقصور مثل لَ وهو ايضا من المنفصل اذ ليس يوجد لاجزائه
حد مشترك يتصل بعضها ببعض فذلك ان المقاطع منفصلة بعضها
عن بعض واما الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن المتصلة
لان كل واحد منها يمكن ان يوجد له حد مشترك او حدود مشتركة يتصل
يتصل بعض اجزائه ببعض وهذا الحد اما في الخط فهو النقطة واما في البسيط

البسيط فالخط واما في الجسم فالبسيط واما في الزمان فالان وذلك ان بالنقطة
يتصل اجزاء الخط وبالخط يتصل اجزاء السطح وبالسطح يتصل اجزاء الجسم
وبالان يتصل اجزاء الزمان الذي هو الماضي والمستقبل واما المكان فلما
كانت اجزاء الجسم يشغله وكانت يتصل عند مشترك فواجب ان يكون اجزاء
المكان متصلة عند مشترك ايضا واذا كان ذلك كذلك فهو من الكم المتصل
الثالث واما الكم الذي هو متقوم من اجزاء لها وضع بعضها عند بعض
فهو الخط والسطح والجسم والمكان ومعنى ان يكون للاجزاء بعضها
وضع عند بعض ان يكون لجميع اجزائه موجودة معا لانها اذا لم يكن معا
لم يكن لجزء منها وضع بعضها عند بعض وان يكون اي جزء منها اخذته في
جهة محدودة من ذلك الكم اما فوق واما سفل ومتصل بجزء محدود
منه مثال ذلك ان جميع اجزاء الخط اذا كانت معا فلها وضع عند
بعض وكل واحد منها في جهة محدودة ويتصل بجزء محدود وهو الجزء
الذي يليه وكذلك الحال في اجزاء الجسم واجزاء المكان لان اجزاء المكان موجودة
على مثال ما هي عليه اجزاء الجسم الذي يشغل المكان سواء كان هو الخلاء او
السطح المحيط بالجسم من خارج على ما يراه ارسطو واما العدد فليس يجد في
اجزائه واحدا من هذه الاحوال الثلثة فضلا عن ان يجتمع فيها اعني
ان يكون معا وان يكون كل واحد منها في جهة محدودة ومتصل
بجزء محدود وكذلك الحال في الزمان والقول اعني انه ليس يوجد اجزاؤها
معا اذ كانت اجزاء الزمان واجزاء القول ليس لها ثبوت ولا يلحق الباقي
منها المتقدم بل انما يوجد لاجزاء العدد واجزاء الزمان متقدم وبعضه

متاخر وكذلك الحال في العدد فان الاثنين قبل الثلثة فاما ان فيه
وصفا فالرابع وهذه الاجناس الاول من اجناس الكم هي التي بالحقيقة
اولا كم وما عداها انما يلحقه وانما يقال فيه انه كم بالعرض وتابعها
اعني بوساطة واحد من هذه التي قلنا انها كم بالحقيقة مثال ذلك
انا نقول في هذا البياض المشار اليه انه كبير من اجل انه بسيط في كبير وكذلك
انما نقول في العمل انه طويل من اجل انه يكون في زمان طويل وذلك يظهر
من انه لو سال احد كم هذا العمل لكان الجواب في ذلك انه عمل سنه
ولو سال كم هذا الابيض لقيل ثلثة اذرع او اربعة فيكون العمل انما
حد وقدر بالزمان والابيض انما قدر بمبلغ السطح الذي هو ثلثة
اذرع او اربعة ولو كانت كما بذاتها لقدرت بانفسها الخامس ومن
خواص الكم انه لا مضاد له اصلا سوا كان متصلا او منفصلا فان
الخمسة والثلثة ليس لهما ضد وكذلك الخط والسطح وليس لقائل ان
يقول ان الكثير والقليل من الكم المنفصل وهما ضدان وكذلك الكبير والصغير
من الكم المتصل وهما ضدان لامرين احدهما انه ليس القليل والكثير و
الكبير والصغير من الكم بل هما من المضاف وذلك ان الكم موجود بذاته و
الكبير والصغير والكثير والقليل انما يقالان بالقياس الى شي ولذلك امكن في
الشي الواحد بعينه ان يكون كبيرا وصغيرا وقليلا وكثيرا او كبيرا بالاضافة
وصغيرا بالاضافة الى شي حتى انا نقول في الجبل انه صغير وفي السمكة انها كبيرة مع
صغر السمكة وعظم الجبل فلو كان الشي صغيرا او كبيرا بنفسه وعلى انها صفة قائمة
بذاتها مثل البياض الذي نقول بالجسم لما وصفنا الجبل في حال من الاحوال بالصغر

والسمكة

والسمكة بالكبير فهذا احد ما يظهر منه ان الكم من جهة ان هذين من
مقوله غير مقولة الكم وقد يظهر ان الصغير والكبير ليسا بضدين سواء
وضعناهما من مقولة الكم او لم نضعهما وان ذلك الشي الذي ليس يعقل
بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن ان يكون له مضاد وذلك
ان المتضادين هما اللذان الوجود لكل واحد من ناحيه في غاية
البعد والذي يقال بالقياس الى غيره فليس يوجد له شي هو منه في غاية
البعد اذ كان يقع بالقياس الى اشياء غير متناهيه ودليل ثالث ايضا وذلك
انه لو كان الكبير ضد الصغير لوجد الشي الواحد بعينه قابلا للمتضادات
معا فان الشي الواحد بعينه قد يوصف بانه كبير وصغير لكن بالاضافة الى
شيين اثنين ولو وصف بذلك على طريق التضاد اعني بذاته وعلى جهة
ما يوصف الجسم بانه ابيض واسود لوجد الضدان معا في موضوع واحد
فكما يمكن ان يكون الشي ابيض وذلك قبيح ولذلك ليس يمكن في الضدين
ان يجتمعا معا في موضوع واحد ولا من جهتين كما يمكن ذلك في سائر
المتقابلات وايضا لو كان الكبير ضد الصغير لكان الشي يضاد نفسه لان
الشي يوصف بانه صغير وكبير معا ولهذا وضعنا انهما اضداد لزم ان يكون
هاتان الصفتان صفتين قائمتين بذات الشي الواحد بعينه فيكون الشي
يضاد نفسه وذلك في غاية الاستحالة وقد يتبين من هذا انه ليس الكبير
ولا الصغير ولا القليل ولا الكثير من المتضادات سواء سلمنا انها كم او
لم نسلم ذلك قال واكثر ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الجنس منه الذي
هو المكان لان المكان الاعلى الذي هو مقعر الفلك يظن به انه مضاد

الواحد بعينه كبيرا وصغيرا معا فيجب
ان يكون الشي

للمكان الذي هو وسط العالم اعني مكان الارض الذي هو مقعر الماء و
مقعر بعض الهواء، وانما ذهبوا الى ان هذين المكانين متضادان
لما كان كل واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه حتى لا يوجد بعد
ابعد منه وبظهور هذا المعنى فيه اجتلبوا الحد لسائر المتضادات
من هذا الاسم فقالوا في حدهما انهما اللذان بينهما في الوجود غاية
البعد وهما في جنس واحد الا انهم يعنون البعد ههنا في الوجود لا
البعد في المسافة قلت ويشبه ان يكون التضاد ههنا انما لحق الكم بما
هو كم ولا ايضا انما هو مضاف اعني فوق سفل بل ذلك شيء عرض
للمضاف كما عرض للكم ولذلك ليس ينبغي من هذا ان يعتقد انه يلحق
المضاف تضاد الفصل السادس في ك ومن خواص الكم انه ليس يقبل
الاقل ولا الاكثر فانه ليس هذا الكم المشار اليه ذو ذراعين اكثر من هذا الآخر
الذي هو ذو ذراعين ولا ثلثة اكثر من ثلثة ولا يقال ايضا في زمان ما انه زمان
اكثر من زمان آخر الا ان هاتين الخاصتين يشاركه الكم فيهما الجوهر في انه ليس له
ضد وفي انه لا يقبل الاقل والاكثر الفصل السادس والشيء الذي هو اخص
الخواص بالكم هو المساوي وغير المساوي فان ما عدا الكم لا يوصف بهذا مثال
ذلك ان الكيف لا يقال فيه مساو ولا غير مساو بل يقال هو شبيه وغير شبيه و
ذلك انا نقول ان هذا البياض شبيه بهذا البياض وغير شبيه ولا نقول
مساو وغير مساو والا بالعرض فيكون على هذا اخص الخواص بالكم انه
اما مساو واما غير مساو في مقولة الاضافة والذي
يتكلم فيه في هذه المقولة منحصر في فصول ثمانية الاول في الذي يتكلم

رسم الاشياء المضافة وتعديدها على جهة التمثيل الثاني في انه قد يوجد
التضاد في المضاف الثالث في ان بعض المضاف يقبل الاقل والاكثر الرابع في
ان من خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه بالتكافؤ
اذا اخذ باسميهما الدالين من حيث هما مضافان ان كان لهما اسم
او يخترع لهما اسم متى لم يكن لهما اسم الخامس في ان المضافين اذا اخذا
باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ومتكافئان فان الصفة
التي بها صار كل واحد منهما مضافا لصاحبه يتميز من سائر الصفات
الموجودة في المضافين وانه متى ارتفعت سائر الصفات وبقيت تلك
الصفة لم ترتفع تلك النسبة التي بين المضافين ومتى ارتفعت تلك
الصفة ارتفعت النسبة واما اذا اخذا لا من حيث هما متكافئان
لم يلزم اذا ارتفعت سائر الاشياء التي في المضافين وبقيت تلك
الصفة التي تنسب بها الى قرينة ان تبقى النسبة السادس في آخر
خواص المضافين انهما يوجدان معا بالطبع ومتى ارتفع احدهما
ان يرتفع الآخر وحل ما يعرض في ذلك من شك السابع في تقرير ما يمكن ان
يشك فيه من امر الجواهر هل يوجد فيها شيء من المضاف وحل ذلك الشك
بتعقب الرسم المتقدم للمضاف واصلاحه باشتراط الشيء الذي يتبادر
المضافين بالحقيقة اذ كان اتم رسما ولا يعيب بادي الرأي والمشهور
قصدا منه للاسهل في التعليم فان نقل المتعلم من المشهور الى الامر الحقيقي
اسهل من ان يهجم به على الامر اليقين الثامن في انه متى اشترط في رسم
المضافين الشرط الذي به يكون رسما خاصا بها ومعهما الجوهر هما

وجدان من خواصها انه متى عرف احدهما عرف الاخر ضرورة وان
بذلك تبين انه ليس من الجواهر شئ بعد من المضاف ويعرف مع هذا
صعوبة هذه الشكوك فى هذا المواضع مع سهولة التشكيك فيها
فى هذا الموضع والسبب فى ذلك ان نظره هاهنا فيهما انما هو بحسب المشهور
من المقولة قال والاشياء المضافة هى التى يقال ماهيتها وذواتها بالـ
قياس الى شئ اخر اما بذاتها واما بحرف من حروف النسبة مثل الحال والعلم
اشبهه مثال ذلك الضعف هو ضعف لشئ والملكة والحال والحس والعلم
من المضاف فان هذه ماهياتها يقال بالقياس الى شئ اخر وذلك ان
الملكة هى الملكة لشئ والعلم المعلوم والحس المحسوس وكذلك الكبير و
الصغير فانهما انما يقالان بالاضافة وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشئ
والاضطجاع والقيام والجلوس هى من الوضع والوضع من المضاف
بجهة ما فاما يضطجع ويقوم ويجلس فليست هى من الوضع بل هى من
الاشياء المشتق لها الاسم من الوضع وهى فى الحقيقة من مقولة ان يفعل
وان ينفعل الثانى وقد يلحق الامور المضافة ان يكون متضادة مثال ذلك
الفضيلة والرذيلة من المضاف وكلاهما متضادان وكذلك العلم والجهل
كل واحد منهما من المضاف وهما متضادان الا انه ليس يوجد هذا لكل
الاشياء المضافة فان الضعف ليس له والا ثلثة اضعاف ضد الثالث و
كذلك قد يقبل بعض المضاف الاقل والاكثر فان الشبيه وغير الشبيه وا
لمساوى وغير المساوى كل واحد منهما من المضاف وقد يكون شبيه اكثر
من شبيه واقل وكذلك غير المساوى وبعضها ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف

اقل واكثر من ضعف ولا مساو اكثر من مساو الرابع ومن خواص المضاف
ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه فى النسبة بالتكافؤ مثال ذلك
العبد هو عبد المولى والمولى مولى للعبد والضعف ضعف للنصف والنصف
نصف للنصف وكذلك سائرها سوا كان اسم المضافين متغايرين
مثل الضعف والنصف او كان احدهما مشتقا من الثانى مثل العلم
والمعلوم والحس والمحسوس فان كل واحد من هذه يقال بالقياس الى
قرينه وقد يظن ان هذه الخاصة غير موجودة لكثير من الاشياء
المضافة اذا اضيف ولم يضف الشئ الى قرينه اضافة معادلة اى لا
يوجد كل واحد منهما مضافا الى صاحبه من طريق ما هو بل يكون مضافا
احدهما الى الاخر من طريق ما هو والاخر بالعرض ويكون كل واحد
منهما لا من طريق ما هو مثال ذلك ان اضيف الجناح الى ذى الريش فقيل
ذو الريش له الجناح والجناح جناح لذى الريش فانه ليس نسبة الجناح
لم يصدق رجوع هذا التكافؤ وهو ان الجناح جناح لذى الريش و
انه ليس نسبة الجناح الى ذى الريش من طريق ما هو ذو ريش اذ كان قد
يوجد ما له جناح وليس له ريش فنسبة الجناح ليست له من جهة ما هو
ذو ريش ولذلك لم يكن هذه الاضافة معادلة فاذا غير هذا واخذ
النسبة معادلة فقيل ذو الجناح هو ذو جناح بالجناح رجع هذا بجناح
بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذى الجناح او يقول ذو الريش هو
ذو جناح ريش والجناح ريش هو جناح لذى الريش ولذلك اذا لم يكن
الاضافة المعادلة لها اسم يدل عليها من حيث هى معادلة وذلك اما

لكلا المضافين ولا لاحدهما فقد يضطر المضيف ان يضع لكليهما اسما او
لاحدهما من حيث يستعملها مضافين مثال ذلك انّ السكان ان اضيف
الى الزورق لم يكن اضافة معادلة لانه ليس من جهة انّ الزورق
زورق اضيف اليه السكان اذ كان قد يوجد زوارق لا سكان
لها كما انّ السكان انما اضيف الى الزورق من جهة ما هو سكان ولذلك
لا يرجع بالتكافؤ فيقال انّ الزورق زورق للسكان كما يقال انّ السكان
سكان للزورق ولكن اذا اريد في مثل هذا ان يكون الاضافة
معادلة من الطرفين ومأخوذة بحال واحدة منهما فينبغي
ان يقال انّ السكان سكان للزورق ذي السكان وحينئذ يصدق
انّ الزورق ذي السكان زورق بالسكان فانه كما انّ السكان انما
هو سكان بالزورق كذلك الزورق الذي من شانه ان يكون له
سكان هو زورق بالسكان ومثال ذلك ايضا انه اذا اضيف الراس الى
ذي الراس كانت اضافة معادلة ومتى اضيف الى الحي لم تكن معادلة فانّ
الحي لم يكن له راس من طريق ما هو حي اذ كان قد يوجد من الحيوان ما
لا راس له فهذا هو الطريق الذي ينبغي للمضيف ان يسلكها فيما ليس له
اسم من المضافات اعني ان يضع لهما اسما يدل على المضافين من حيث يكون
اضافتهما معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان واذا كان هذا
هكذا فكل المضافات اذا اخذت على التعادل اي من طريق ما هو مضا
فات لا من طريق ما هو تحت مقولة اخرى وجدت لها هذه الخاصة
دائما وهو ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه بالتكافؤ واما اذا

اضيف احدهما الى الآخر واخذ كل واحد منهما جزافا او باي صفة
اتفقت من الصفات الموجودة من المضافين اللازمة للاضافة
ولم يوخذ بالصفة التي بها هما مضافان ومنسوب كل واحد
منهما الى الآخر فليسا يرجعان بالتكافؤ وان كان لهما اسماء
موضوعة من حيث هما مضافان فضلا عما ليس لهما اسماء تدل عليهما
من حيث هما مضافان مثال ذلك انّ العبد ان لم يضف الى المولى
الذي هو اسم الاضافة لكن اضيف الى الانسان او الى ذي الرجلين
وما اشبه ذلك من الاشياء الموجودة فيه لم يرجع بالتكافؤ لانّ
الانسان ليس هو انسان بحال له عبد وانما هو مولى بحال له عبد فان
اخذ المولى بدل الانسان رجعا بالتكافؤ الخامس وبحسب هذه
الصفة التي من قبلها لحقت النسبة المضافة فانه اذا رفعنا سائر الصفات
العارضة للمضافين التي لا تكون بها الاضافة غير معادلة لم ترتفع النسبة
للمضافين وان رفعنا تلك الصفة ارتفعت النسبة مثال ذلك انّ
العبد اذا قيل بالاضافة الى المولى ورفعنا من المولى سائر الصفات التي
يمكن ان ينسب العبد اليها مثل انه انسان او ذو رجلين او غير ذلك
ولم يرفع منه المولى فانّ نسبة العبد اليه لا ترتفع ومتى اضفنا العبد الى
الانسان والى ذي الرجلين ورفعنا انه مولى ارتفعت هذه النسبة
فانه لا يكون عبد ليس له مولى فاذن النسبة المعادلة هي الصفة
التي ترتفع بارتفاع غيرها وهذا الذي ذكره هو كالقانون لتمييز الصفة
التي بها يكون الاضافة معادلة متى كان للمضافين اسم يدل عليهما من

حيث لها هذه النسبة فهو سهل واما متى لم يكن لها اسم فعل تصعب
ذلك لكن ح ينبغي ان يستنبط تلك الصفة بهذا القانون ويخرج
للمضافين اسم يدل عليهما من حيث يوجد لهما تلك النسبة الشـ
قال رس وقد نظن ان من خواص المتضافين انهما يوجدان بالطبع و
ذلك ظاهر في اكثرها فان الضعف والنصف موجودان معا لانه
متى وجد احدهما وجد الآخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الآخر الا انه
قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض الاشياء المضافة فانه قد يظن ان
المعلوم اقدم من العلم لان العلم انما يقع بالشيء واكثر الاشياء بعد تقدم
وجوده واما مع وجوده فاقل ذلك وان كان ذلك كذلك فلا معلوم
واحد البتة يكون وجوده والعلم به معا بالطبع وايضا فان المعلوم
يظهر انه متقدم بالطبع على العلم وذلك انه اذا ارتفع المعلوم ارتفع
العلم وليس اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم وهذا هو رسم المتقدم با
لطبع على ما سيقال بعد ومثال ذلك تربيع الدائرة التي يحتفظ عنه
لا يتقدم من المهندسين فلم يلحقه بعد فانه اذا كان معلوما فعلم
لم يوجد بعد وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد علم بعد و
ايضا فان الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم وقد يوجد المعلوم والا
نسان غير موجود وهذا الشك بعينه يلحق في الحس والمحسوس فانه
قد نظن ان المحسوس اقدم من الحس لان المحسوس اذا فقد فقد ما
معه الحس فاما الحس فليس ان يفقد معه المحسوس وانما يلزم اذا فقد
المحسوس ان يفقد الحس من جهة ان المحسوس والحس لا يوجدان الا في

الجسم فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم واذا ارتفع الجسم ارتفع
الحاس والحس واما الحس فليس بارتفاعه يرتفع المحسوس لانه قد
يمكن ان يرتفع الحيوان ويكون الجسم المحسوس موجودا مثل
الجسم الحار والبارد وايضا فان الحس يوجد مع وجود الحي فا
ما المحسوس فموجود قبل وجوده فان الماء والنار وسائر الا
سطقسات منها قوام الحيوان وهي موجودة قبل ان يوجد
الحيوان فلهذا كله قد نظن ان المحسوس اقدم من وجود الحس
والمفسرون يحلون هذا الشك بانه اذا اخذ الحس والمحسوس
والعلم والمعلوم اما بالقوة واما بالفعل وجدا معا وصدقت
تلك الخاصة وانما يلحق الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والآخر
بالفعل لكن لما كان الوجود الذي بقوة غير مشهور في وقته
ارخا ارسطو حل هذا الشك في موضع آخر لانه انما يتكلم هنا
في هذه الاشياء من جهة الشهرة قال ومما فيه موضع
الشك هل الجواهر شيء مضاف من جهة ما هو جوهر وهذا
الشك انما يعرض في بعض الجواهر الثواني فاما في الاول فليس و
ذلك انه يظهر انه ليس شيء في شيء منها انه من المضاف لا ا
لكل ولا الجزء فانه ليس شيء في هذا الانسان المشار اليه انه انسان
الشيء وكذلك الحال في اجزاء المشار اليه فانه ليس شيء في يد ما
مشار اليه انها يد انسان ما او فرس ما لكن شيء يد انسان او
فرس وبالجملة انما يضاف الى النوع لا الى الشخص ولذلك يظهر انه

في اكثر الجواهر الثواني فانه ليس يقال ان الانسان انسان
لشيء والثور لشيء بما هو ثور اعني جوهرا بل ان كان فمن جهة
ما هو مملوك لمالك واما في بعضها فقد يلحق في ذلك هذا الشك
ذلك ان الراس يقال فيه انه راس لشيء واليد يد لشيء وكذلك ما اشبه هذا
والراس واليد انما يدل على الجوهر فيكون على هذا قد نظن ان كثيرا
من الجواهر داخلة في المضاف قال الا انه ان كان قد وفي تحديد
الاشياء التي من المضاف حين قلنا ان المضاف هي الاشياء التي
ماهياتها تقال بالقياس الى غيرها فقد يصعب حل الشك او يكون حله
ممتنعا وذلك انه قد يظهر من امر هذا الجواهر ان ماهياتها تقال
بالقياس الى غيرها وان كان الرسم الحقيقي للاشياء التي من المضاف
انما الشيئان اللذان ماهية كل واحد منهما تقال بالقياس على صاحبه
من حيث ان الوجود لتلك الماهية انها مضافة الى قرينتها باي نوع
اتفق من انواع الاضافة فحل الشك مما يسهل فان التحديد الاول
يلحق كل ما اضيف هو اضافة الشيء لا اضافة محضة وهو الذي
ربما عد في بادي الراي مضافا واما الاضافة احد ما نعوت
به ذاته واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا
بادي الراي واما ما ادخلنا فيما حسبنا ان الراس ان كان يدل على
الجوهر فانما هو مضاف الى الانسان لا من قبل الاضافة الحقيقية
بل من قبل اضافة العرضية اعني التي ليست في جوهر الشيء المضاف
وهي التي تضمنها الرسم الاول اعني الوضعي واما التي الاضافة في جوهر

كل واحد منهما فهي مثل القليل والكثير فان واحد منهما في جوهرهما
وهي التي تضمنها الرسم الثاني اعني الحقيقي الثامن قال ويبين من هذا
الحد الحقيقي للمضافين ان من خاصيتهما انه متى عرف الانسان احدهما
على التحصيل عرف الاخر ضرورة فان الانسان متى علم ان هذا الشيء
من المضاف وكانت ماهية احد المضافين انما الوجود لها بالنسبة
الى المضاف الثاني فبين انه اذا عرف ماهية احد المضافين فقد
عرف ماهية الاخر والا لكانت معرفته بماهية احد المضافين لا
على ما هي عليه بل ظنا او غلطا وايضا يبين ذلك من قبل الاستقراء مثال
ذلك ان من علم ان هذا ضعف على التحصيل فقد علم الشيء الذي
هو له ضعف على التحصيل وكذلك من عرف ان هذا احسن فقد عرف
الشيء الذي هو احسن منه الا ان يكون المعرفة توهما لا يقينا
فان لم يعرف الشيء الذي به قبل فيه انه احسن فقد يمكن ان لا
يكون شيء دونه في الحسن فيكون قوله فيه انه احسن كذبا ومن
هذا يظهر ان الراس واليد ليس من المضاف الحقيقي فانه قد يعرف
ماهية كل واحد منهما من حيث هما في الجوهر على التحصيل من غير ان
يعرف محله لشيء الذي هو له راس ولا الشيء الذي هو له يد قال
قال الا ان بالجملة الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات
وما ليس من المضاف هو مما يضعف ما لم يتدبر مرارا كثيرة واما التشكك
فيها فليس فيه صعوبة

الفصل الرابع القول في الكيفية

وما نقوله في هذا الباب منحصر في احد عشر فصلا الاول محدد فيه

هذه المقولة ويعرف انها ينقسم الى اجناس قول الثاني يعرف فيه الجنس
المسمى من هذه الاجناس باسم الملكة والحال ويعرف ما منها
يختص باسم الملكة وهو الذي يقع عليه الكيف في المشهور و
ما منها يختص باسم الحال وانه ان قيل عليهما كيف فلكونهما من
طبيعة واحدة الثالث يعرف الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة
وهو الذي يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية الرابع يعرف فيه
الجنس الثالث من اجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية
والانفعالات ويعرف لم تسميته كيفية انفعالية ويعطي الفرق
التي بين التي تسمى منها انفعالية والتي تسمى انفعالات وان
اسم الكيف في المشهور انما ينطلق على الانفعالية للمعنى الذي من
قبله ينطلق على الملكة اكثر ذلك من انطلاقه على الحال الخا
مس يعرف فيه من الجنس الرابع من الاجناس هذه المقولة وهي
الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم السادس يتشكك فيه
في التخلخل والتكاثف والخشن والاملس هل هما داخلان تحت
هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع السابع يعرف فيه ان الاشياء
المتصفة بالكيفية الثامن يعرف فيه انه قد يوجد التضاد في
الكيف لكن في بعضها وانه اذا كان احد المتضادين في الكيف
لزم ان يكون الضد الاخر كيفا التاسع يعرف فيه ان
الكيف وقد يقبل الاقل والاكثر وان ذلك ليس في كله العاشر
يعرف فيه ان الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي يخص هذه

المعولة

المقولة فيتشكك فيه اشياء كثيرة ذكرت لها في هذا الباب و
ذكرت ايضا في الاضافة ويعطي من اين يعرض ذلك لها وانحلاله
بجهتين وقال واسمي الكيفية الهيئات التي بها يقال
في الاشخاص كيف هي وهذه الكيفيات يقع على اجناس اول مختلفة
فاحدها الجنس من الكيفية الذي يسمى ملكة وحالا والملكة منها
يخالف الحال في ان الملكة يقع من هذا الجنس على ما هو ابقى واطول
زمانا والحال على ما هو وشيك الزوال مثال ذلك العلوم والفضائل
فان العلم بالشيء اذا حصل صناعة يظن به انه من الاشياء الثابتة
العسرة الزوال وذلك ما لم يطرأ على الانسان تغير فادح من مرض
او غير ذلك من الاشتغال بالامور الطارية التي يكون منها مع طول
الزمان لذهول الانسان عن العلم ونسيانه فاما الحال فانها
يقع من هذا الجنس على الاشياء السريعة الحركة السهلة التغير مثل
الصحة والمرض والحرارة والبرودة التي هي اسباب الصحة والمرض
فان الصحيح يعود بسرعة مريضا والمريض صحيحا ما لم يتمكن هذه ويعسر
زوالها فانه اذا كان الامر كذلك كان للانسان ان يسميها ملكة قال
ومن البين ان اسم الملكة انما يدل به في اللسان اليوناني على الاشياء
التي هي اطول زمانا في الثبوت واعسر حركة فانهم لا يقولون فيمن
كان غير متمسك بالعلم تمسكا يعتد به ان له ملكة على ان بهذه الصفة

فله حال في العلم اما شريفة واما خسيسة والملكات هي ايضا بجهة
من الجهات حالات وليس الحالات ملكات وايضا فان الملكات ايضا هي
اولا حالات وليس الحالات ثم تصير باخرة ملكات وهذا الجنس كما قيل هو
الهيئات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس
قال جنس ثان من الكيفية وهو الذي به يقول في الشئ
ان له قوة طبيعية او لا قوة طبيعية مثل قولنا مصحح وممراض وذلك
انه ليس يقال في الشئ انه مصحح او ممراض وما اشبه ذلك من قبل ان ليس حالا
ما في النفس او في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ان له حالا ما كيفيته او ما له
قوة طبيعية او لا قوة ما اعني بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وان ينفعل
ينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل بسهولة ولا ينفعل الا
بعسر مثال ذلك انه يقال مصحح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن
الامراض بسهولة وينفعل بعسر ويقال ممراض من قبل ان لا قوة له طبيعية
على ان لا ينفعل من الامراض وكذلك الامر في الصلب واللين فانه يقال
انه صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة ويقال
لين من قبل انه لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة قال وجنس ثالث من
الكيفية وهي التي يقال لها كيفيات انفعالية وانفعالات وانواع ذلك
الطعوم مثل الحلاوة والمرارة والالوان مثل السواد والبياض
والملموسات مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فان

هذه كلها ظاهر من امرها انها كيفيات اذ كان كل ما اتصف بشئ
من هذه ليسئل عنه بحرف كيف مثال ذلك انا نقول كيف هذا
العسل في حلاوته وكيف هذا الثوب في بياضه فيجاب بانه
شديد الحلاوة والبياض وغير شديدهما وانما قيل في امثال
هذه كيفيات انفعاليات لا من قبل انها حدثت في الاشياء المتصفة
بها عن انفعال بل من قبل انها تحدث في حواسنا انفعالا مثال ذلك
ان الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيها كيفيات انفعاليات
لا من قبل ان انفعالا حدث في العسل عن الحلاوة ولا قيل الا
نفعال في الصبر حدث عن المرارة بل من قبل انهما يحدثان انفعالا في
اللسان وكذلك الامر في الحرارة والبرودة مع حس اللمس واما
النوع الثالث الذي هو الالوان فليس يقال فيها كيفيات انفعاليات
بهذه الجهة او كانت الالوان لا تحدث انفعالا في البصر وانما قال
في هذه كيفية انفعالية من قبل ان وجودها في الشئ المتصف
انما حدث عن انفعال وذلك انه لما كان من البين ان حمرة
الخجل وصفرة الفزع انما يحدثان عن انفعال نال الدم والروح
وحيان يعتقدان من فطر من اول امره وبالطبع محمرا او مصفرا
ان السبب في ذلك ان مزاجه في اول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال
الذي يتبعه الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع وما كان من هذه العوارض

بل انما عسرة الزوال يحرك كيف في المعتاد وكان سريع الحركة من هذه فليس
ان يسمى انفعاليا ولا جرت العادة ان يسئل عنه بحرف كيف في المعتاد ولذلك يجب
ان يخص هذا الجنس باسم الانفعال فقط لا باسم الكيفية الانفعالية ومثال ذلك
ان الحمرة والصفرة اذا كانت لنا بالطبع والجبلة قيل فينا بها في الشخص كيف هو
وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة من فزع لم يقل في الشخص كيف
هو وان كانت الحمرة عرضت ذلك انه ليس فيمن هذه حالة محمر ولا مصفر
وانما يقال احمر واصفر فقط وبالجملة انفعل فقط فيجب ان يسمى مثل هذا انفعالا
فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء او قصره وعلى هذا المثال يوجد في
عوارض النفس كيفيات انفعالية لما كانت منها بالطبع ثابتا وانفعالات
لما كان حادثا ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج مثال ذلك تيه العقل
والغضب فانه من كان له هذان الامران بالطبع قيل فيه انه غضوب
وانه تايه العقل ولذلك يسمى امثال هذه كيفيات انفعالية ومن عرض له
الغضب عن امر محرج طرء عليه لم يقل فيه غضوب ولا تايه العقل وانما
يقال فيه انه غضب غضب وقد تاه عقله فيجب ان يوجد في امثال هذه انفعالات
لا انفعاليا وذلك ان صيغة هذا اللفظ يليق ابدا بالشيء الثابت

قال ـــ وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في
واحد واحد من الاشياء والاستقامة والانحناء وما يشبه هذا فانه يوجد
في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو وذلك انه قد يقال في

الشيء انه مثلث او مربع في جواب كيف هو وقد يقال انه مستقيم ومنحن وكذا
الخلقة واما المتخلخل والمتكاثف والخشن والاملس فقد يظن انه
جنسين داخلان تحت هذا الجنس الا ان الاشبه ان يعتقد في هذين الجنسين
انهما خارجان عن هذا الجنس الا ان الاشبه وذلك انه قد يظهر ان كل واحد
منهما هو احرى ان يكون داخلا في مقولة الوضع منه في هذه المقولة و
ذلك ان متخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء فانه انما يوجد
كثيف لما اجزاؤه متقاربة بعضها من بعض ومتخلخل لما اجزاؤه متباينة
في سطحه ليس يفضل بعضها عن بعض ويوجد خشن فما اجزاؤه غير مستوية
بل يفضل بعضها على بعض فاك ـــ ولعله قد يظهر ان ههنا كيفيات اخر لكن هذه
التي عددناها ههنا من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد يريد
تلك الكيفيات هي الكيفيات التي يسئل عنها بحرف كيف في الانواع وهي الاشيا
التي هي صور النوعية او تابعة للصور النوعية وهذه الكيفيات هي التي
يسئل عنها في الاشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل
الهيولى والاشياء الهيولانية وذلك في غير الغرق بين هذين النوعين من الكيفية

قال ـــ فذوات الكيفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة
على الكيفيات انفسها وهي المثل الاول وذلك على طريق الاشتقاق في
اكثر بحسب اللسان اليوناني مثل الابيض المشتق من اسم البياض والبليغ
المشتق من اسم البلاغة والعادل المشتق من اسم العدالة واما التي

منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكيفيات الماخوذة مجردة من الموضوع
اسما فيشتق منها اسما للكيفيات من حيث هي في موضوع مثال ذلك
ان الاسماء الموضوعة عندهم للاشياء الداخلة فيما يقال بقوة
طبيعية ولا طبيعية لم يكن مشتق من شي مثل المحاضري والملاكي
كذلك فان الاسماء الدالة على هذه المعاني عندهم لم يكن مشتقة
لان المحصر ولا من الكو كما هي من كلام العرب وليس يعدان يوجد في
اللسان العربي فعال ليس لها مصادر وربما اتفق في اللسان اليوناني
ان يكون الكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع اسم ويكون اسم
تلك الكيفية من حيث هي في موضوع مشتقا من اسم اخر مثال ذلك
انهم كانوا يقولون من الفضيلة مجتهدا لا فاضلا
وقد يوجد في الكيف تضاد مثال ذلك ان العدل ضد الجور وان
البياض ضد السواد وكذلك يوجد ايضا في الاشياء ذوات الكيفية
مثال ذلك ان العادل ضد الجائر والابيض ضد الاسود لكن ليس يوجد
التضاد في جميع الكيفيات ولا في جميع ذوات الكيفيات فانه ليس
للاشقر ولا للاصفر ضد وبالجملة الكيفيات المتوسطة وايضا فمتى
كان احد المتضادين كيفا فان الضد الاخر يكون كيفا وذلك ظاهر
بالاستقراء مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر وكان العادل
في الكيفية كان الجائر في الكيفية اذ لا يصح ان يقول ان الجائر في

الكم ولا في الكم ولا في المضاف ولا في مقولة اخرى وكذلك يظهر الامر في
سائر التضاد في الكيف   قال   وقد يقبل الاقل والاكثر فانه قد
يكون عادل اكثر من عادل وابيض اشد من ابيض اذ موضوعات هذه
الاشياء يقبل الاقل والاكثر لكن ليس هذا في جميعها بل في بعضها وقد
يشك فيه اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة عن موضوعاتها هل
يقبل الاقل والاكثر فان قوما يمادون في ذلك ويرون انه
ليس يكون عدالة اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة وانما
الذي يمكن ان يكون عادل اكثر من عادل وصحيح اكثر من صحيح وكذلك في
سائر هذا الجنس الذي هو الحال والمثلث والمربع وسائر الاشكال
فليس يقبلان الاقل والاكثر فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا
مربع اكثر من مربع فان ما دخل تحت حد المثلث فهو مثلث على حد
سواء وكذلك ما دخل تحت حد المربع وقبله فهو مربع على شرع
سواء وما لم يدخل تحت الشي فليس يقال بالمقايسة اليه فانه ليس لا
حد ان يقول ان المربع اكثر دائرة من المستطيل وبالجملة انما يصح القياس
في الاشياء الداخلة تحت حد واحد واذا كان هذا هكذا فليس كل الكيفية
يقبل الاقل والاكثر ولا شي من هذه التي ذكرناها حقيقة خاصة
للكيفية   واما خاصتها الحقيقية التي لا توجد في غيرها فهي الشبيه
وغير الشبيه   قال   وليس ينبغي ان يتشكك على هذا القول في

انه قصد ههنا الى تعديد الكيفيات فعددت اشيا كثيرة من المضاف
مثل الملكة والحال الذى عدد فى الجنس الاول من هذه المقولة وهو
داخل فى المضاف فان الملكة انما هى ملكة للشى وكذلك الحال فانه
انما يمكن ان يعد هذه من المضاف باجناسها لا بانواعها فان العلم وهو
جنس النحو والفقه يق بالاضافة الى المعلوم واما النحو فليس يق بالاضافة
الى النحوى وكذلك الفقه الا ان يق بالاضافة من طريق جنسه اعنى
ان النحو هو علم للمعلوم الذى هو علم او اخر الكلم اذا كانت هذه الانواع
ليست من المضاف وانما هى من الكيفية وهى انما صارت انواعا كيفية
من قبل جنسها فهو بين ان جنسها هو من الكيفية وذلك ان النحو و العقد
انما صار كل واحد منها موجودا من جنس العلم كيفية لكن عرض
بجنسها الذى هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم
يكن له اسم من حيث هو كيفية فصار ما عرض للانواع التى تحته اعنى
ان لها اسما من حيث مضافة فليس بعيدا ان يكون الشى الواحد معدودا
فى مقولتين وجنسين لكن بجهتين لا بجهة واحدة فان ذلك هو
المستحيل قال وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد
فالاكثر والاقل بان يسخن مضاد لبرد ويبرد مضاد ليسخن ويلتذ
مضاد لان يتاذى فيكون هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الاقل
والاكثر فان قولنا فى الشى يسخن قد يكون اكثر واقل فان الشى قد

يسخن اكثر واقل وكذلك قد يتاذى اكثر واقل و قال هذا مبلغ
ما نقوله فى هذه المقولة فى هذا الموضع القسم
قال وقد ذكرت الاشياء ذوات الوضع فى باب المضاف وقيل
انها الاشياء التى اسماؤها مشتقة من مقولة المضاف مثل المضطجع
والمتكى فان الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف والمضطجع
والمتكى ومن هذه المقولة قال واما سائر المقولات التى عددناها
وهى مقولة متى ومقولة اين ومقولة له فليس يق فيها ههنا
شى اكثر مما مثلنا فى هذا الكتاب فى اوله اذ كانت واضحة مثل
قولنا ان له يدل على المتنعل والمتسلح واين مثل فلان فى السوق
وسائر ما يمثل به فان فى هذه الاجناس كافيا بحسب المقصد ههنا
وهذا الجزء ينقسم الى اقسام خمسة القول فى المتقابلات و
ما يتكلم فيه فى هذا الباب ينحصر فى احد عشر فصلا يعطى الفرق بين
بعدد اصناف المتقابلات ويعرف فيه واحد واحد منها على طريق
المثال يعطى الفرق بين المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على
طريق المضادة يعرف فيه ان الاشياء المتضادة نوعان
يعرف فيه طبيعة الاشياء التى تتقابل على جهة العدم والملكة
ويعرف فيه ان الاشياء ذوات العدم والملكة ليست هى العدم
بعينه والملكة وان هذه تتقابل ايضا كما تتقابل الموجبة والسالبة

الوضع ان يكون اجزاء الجسم المحدودة … [illegible] … الجسم … [illegible]
… [illegible] …
والقابل لهما موضوع بعينه

السادس يعرف فيه الفرق بين الملكة والعدم والمضافين التابع
يعرف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلثه الباقيه اعني العدم
والملكة والمضافين والمتضادين ويحل في ذلك شكا ما يعرض في
المتضادات في الفرق الذي عطي في ذلك التاسع يعرف فيه انه
قد يضاف واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين العاشر فيه انه
ليس يلزم في المتضادين متى وجدت احدهما ان يكون الاخر موجودا
وهي الخاصة التي وجدت في المضاف الحادي عشر يعرف فيه ان كل
متضادين اما ان يكونا في جنس واما ان يكونا في جنسين متضادين
واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس
قال والمتقابلات اربعة اصناف المضافان والمتضادان
والعدم والملكة والموجبه والسالبه فمثال المضاف الضعف والنصف
ومثال المتضادين الخير والشر ومثال العدم والملكة العمى والبصر ومثال
الموجبة والسالبة زيد جالس وزيد ليس بجالس والفرق بين
المتضافين والمتضادين ان احدهما المتضافين اي اتفق منهما يوجد
مهيته بالقياس الى صاحبه اما بذاته واما باي حرف اتفق من حروف
النسب مثل الضعف الذي يوجد بالقياس الى النصف واما المتضادان
فليس يوجد مهية احدهما بالقياس الى الاخر بل انما يوجد ان مهية احدهما
يضاد ماهية الثاني بانه ليس يوجد ان الخير خير للشر بل مضاد له ولا

اي العدم والملكة والمتضادان

الابيض للاسود بل مضاد له فهذان الصنفان في المتقابلات مختلفان
ضرورة وما كان في المتضادان ليس يخرج الموضوع المتصف
بها من احدهما فهما المتضادان اللذان ليس بينهما متوسط مثل
الصحة والمرض الذي لا يخلوا الجسم المتنفس من احدهما ومثل الزو
ج والفرد الذي لا يخلو عدد من ان يتصف باحدهما فان امثال
هذه من المتضادات هي التي ليس بينهما متوسط واما ما ليس واجبا
ان يوجد احد المتضادين في الموضوع لهما فهي المتضادات التي
بينهما متوسط مثال ذلك السواد والبياض الموجودان في الجسم
فانه لما كان ليس واجبا ان يكون كل جسم ملونا اما ابيض واما اسود
بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما متوسطا وهي الاصفر والادكن
وسائر الالوان التي بين الابيض والاسود وكذلك المحمود والمذموم
لما كان ليس واجبا ان يكون كل شي اما محمودا واما مذموما وجد
بينهما ايضا متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم فان المتو
سطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم فان المتوسطات في بعض
الامور لها اسما مثل الادكن والاصفر وفي بعضها ليس لها اسما فيعبر
عن الاوساط بسلب الطرفين مثل قولنا لا جيد ولا ردي ولا عدل و
لا جور فان العدم والملكة فانما يوجدان في شي واحد بعينه
مثال ذلك البصر والعمى انما يوجدان في العين وهذا الجنس من عدم

بالجملة هو ان يفقد الموضوع الملكة التي شانها ان يكون فيه في
الوقت الذي شانها ان يكون فيه من غير ان يمكن وجودها
له في المستقبل فانه انما يقال ادرد لمن لم يكن له اسنان في الوقت
الذي شانه ان يكون له اسنان واعمى لمن لم يكن له بصر في الوقت
الذي من شانه ان يكون له بصر ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان
او الانسان ولا بصر له مثل جراء الكلب انه ادرد واعمى قال وليس الذي
يعدم عنه الملكة ويوجد فيه الملكة ويوجد الملكة هو العدم
والملكة مثال ذلك ان البصر ملكة والعمى عدمها وليس ذو البصر هو
البصر ولا ذو العمى هو العمى ولو كان الموضوع للبصر والبصر
شيئا واحدا والموضوع للعمى والعمى شيئا واحدا لصدق ان يحمل الاسم
والبصر والعمى على الاعمى فيقال الاعمى عمى والمبصر بصر ولكن كما
ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصفان بهما ايضا متقابلان فانه
ان كان العمى يقابل البصر فالاعمى يقابل المبصر وذلك ان جهة التقابل
فيهما واحدة قال وكذلك ليس الشيء الذي يسلب ويوجب
هو الموجبة والسالبة فان الموجبة قول موجب والسالبة قول
سالب وليس الشيء الذي يوجب ويسلب قولا بل هو معنى يدل
عليه لفظ مفرد او ما قوته دلالة دلالة المفرد والشيء الذي يوجب
ويسلب هو ايضا متقابل كتقابل الموجبة والسالبة مثال ذلك كما

يقال

يقال ان زيدا جالس زيد ليس بجالس كذلك يقال الجلوس لغير الجلوس ويظهر ان
تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف من ان الاشياء التي
تتقابل على طريق الملكة والعدم ليس يقال جوهر احدهما بالقياس الى
الثاني كما يقال جوهر الاشياء التي تتقابل على طريق الاضافة فانه ليس يقال
ان البصر للعمى ولا العمى عمى للبصر بل يقال عمى البصر وفرق اخر ايضا
وذلك ان كل مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه با
لتكافؤ والاشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع واحد
منهما على صاحبه بالتكافؤ وذلك انه ليس البصر بصر للعمى والعمى عمى
للبصر الذي هو الملكة **الفصل الرابع** ويظهر ايضا ان المتقابلة
على طريق العدم والملكة ليست هي المتقابلة بالتضاد من هذه الاشياء
وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد فاما ان يكون من المتضا
دين اللذين ليس بينهما وسط وعلى هذا الصنف من المتضادات يخصه
انه لا يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما كما قيل مثل الصحة
والمرض التي لا يخلو من احدهما بدن الحيوان واما ان يكونا من المتضا
دات التي بينهما وسط ويخص هذا الصنف من المتضادات انه يخلو
الموضوع من كليهما اما لم يكن احدهما موجودا له بالطبع مثل الحرارة
الموجودة في النار والبرودة في الثلج فالنار لا تخلو عن الحرارة ولا الثلج عن
البرودة واذا كان ذلك كذلك فلا يخلو المتضادات التي بينهما وسط

احدا من اما ان يوجد احدهما للموضوع محصلا اي لا يفارقه اصلا
واما انه قد يخلو الموضوع من كليهما فاما العدم والملكة فليس يوجد فيهما
شي مما من هذه الخواص التي وجدت لاصناف المتضادات وذلك
ان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليس يجب دائما ان يوجد احدهما
في القابل وانه يجب ذلك الذي من شان القابل ان يقبل احدهما مثال
ذلك فان الذي من شانه ان يبصر قد يخلو من كليهما مثل الجرو فانه ليس فيه اذ هو
اعمى ولا بصير والمتضادات التي ليست بينهما وسط فليس يخلو الموضوع
من احدهما ولا في وقت من الاوقات فاذا ليس العدم والملكة من المتضادات
ليس بينهما وسط ولا هما ايضا من المتضادات التي بينهما وسط وذلك
يجب ان يكون احد المتقابلين على طريق الملكة والعدم في موضوعهما
عنهما في الوقت الذي من شانه ان يوجد له الملكة وليس يوجد هذا
في الصنف من المتوسطات التي ليس احد الضدين فيهما موجودا للموضوع
دائما اذ كان قد يخلو الموضوع من كليهما ولا ايضا يمكن ان يقول في العدم
والملكة انهما من التي بينهما وسط واحدهما موجود للموضوع دائما
فانه ليس يوجد في العدم والملكة ما احدهما دائما للموضوع واذا كان
ذلك كذلك فقد تبين ان المتقابلان على جهة العدم والملكة و
ليست واحدة من اصناف المتقابلة على جهة المضادة وقد يفارق
ايضا هذا الصنف من العدم الذي وسمناه قبل المتقابلان على جهة

التضاد فان المتضادين يمكن ان يقع من كل واحد منهما تغير
الى صاحبه ما لم يكن احدهما للموضوع بالطبع ودائما مثل
الحرارة للنار وذلك ان الابيض قد يصير اسود والاسود
قد يصير ابيض والمرء الصالح قد يمكن ان يكون طالحا و
الصالح قد يمكن ان يعود صالحا وذلك اذا انتقل كما يقول ارسطو
الى معاشرة من هو على مذاهب فاضلة وسير جميلة فانه متى
العضلة قد يأخذ بالمرء في طريق الفضيلة ولو اخذا يسيرا واذا
اخذ من الحركة الى الفضيلة وكلما طال به الزمان سهلت عليه
الحركة فهو اما ان يصل من الفضيلة الى حد واما ان يصل منها
الى التمام وان لم يعقه الزمان واما هذا الصنف من العدم والملكة
فالملكة هي التي تتغير الى العدم وليس يمكن ان يتغير العدم الى الملكة
اذ قد قلنا في تحديده من حيث يمكن وجودها له في المستقبل فان
الاعمى لا يمكن ان يعود بصيرا ولا الاصلع ذا جمة
قال ومن البين ان التي تتقابل على جهة الايجاب والسلب ليست واحدة
من اصناف المتقابلات الثلث لان الموجبة والسالبة يختصان من
بين سائرها انه يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
وليس يلزم هذا في واحد منها مثال ذلك في المتضادات الصحة و
المرض ليس يقال في واحد منهما انه صادق ولا كاذب وكذلك الحال

في المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف والنصف والتي على
طريق الملكة والعدم مثل العمى والبصر وبالجملة لما كانت هذه
الثلث انما يدل عليها بالفاظ مفردة او ما قوته دلالتها دلالة
اللفظ المفرد لم يتصف شيء منها بالصدق ولا بالكذب فان قولنا
حيوان ليس يصدق ولا يكذب حتى تركبه معها انسان فنقول
الانسان حيوان او ليس بحيوان وقد يظن بالمتقابلات على جهة
التضاد والعدم والملكة انها يشاركها الموجبة والسالبة اذا قيلت
على غيرها اعني اذا دل عليها بلفظ مركب تركيبا خبريا مثل قولنا في المتضا
دات سقراط مريض سقراط صحيح فان قولنا متضادان مثل هذين ا
لقولين ومثل قولنا زيد اعمى زيد بصير لكن الفرق بين هذين
القولين وبين الموجبة والسالبة ان الاشياء التي تتقابل هذه الجملة
على طريق المتضادة ليس يكون احدهما ابدا صادقا او كاذبا الا متى
الموضوع المتصف باحدهما موجودا مثال ذلك ان قولنا سقراط
موجودا واما متى لم يكن موجودا كان القولان جميعا كاذبين و
الاشياء التي تتقابل على طريق العدم والملكة مثل قولنا زيد اعمى زيد
بصير انما يكون احدهما صادقا ابدا والاخر كاذبا بشرطين احدهما
ان يكون زيد موجودا ويكون في الوقت يكون من شانه ان يوجد
له البصر فان زيدا ان لم يكن موجودا كذب قولنا زيد اعمى وانه

بصير وكذلك يكذب عليه الاقران في الوقت الذي يوجد في
الرحم فاما الموجبة والسالبة فان احدهما يكون ابدا صا
دقا والاخر كاذبا كان الموضوع موجودا او لم يكن فان
قولنا سقراط مريض وسقراط ليس بمريض احدهما صادق فاخر
ورة والاخر كاذب كان الموضوع موجودا او لم يكن فان
قولنا سقراط مريض وسقراط ليس بمريض احدهما صادق ضرورة
والاخر كاذب اذا كان الموضوع سقراط موجودا او معدوما
فهذه الخاصة يفارق المتقابلة على طريق الايجاب والسلب سائر
القضايا المركبة من المتقابلات الاخر   قال والشر [illegible]
متضادة للخير وذلك يبين باستقراء جزئيات الخير والشر فان
الصحة يضادها المرض والجور يضاد العدل والجبن يضاد الشجاعة
وكذلك في سائرها فاما المضاد للشر فربما كان شيئان احدهما
للخير والاخر الشر فان الجبن وهو شر يضاد التهور وهو شر
والشجاعة وهي خير يضاد الامرين جميعا وهذه هي حال الخيرات
المتوسطة بين الاطراف التي هي شرور الا ان هذا انما يوجد في هذا
الجنس في الشر في الامور لا في الاكثر فان الخير هو المضاد للشر
قال ومما يلزم المتضادين انه ليس واجبا ضرورة متى
كان احدهما موجودا وذلك انه ان كان حيوان كله صحيحا

فان المرض ليس يكون موجودا ان كانت الاشياء كلها
بيضا فان السواد يكون غير موجود وايضا متى كان سقراط
مريضا فليس يلزم ان يكون افلاطون صحيحا ولا يمكن ان يكونا
في موضع صحيحا ومريضا معا قال وكل متضادين فمن شانهما
ان يكونا في موضع واحد مثل الصحة والمرض الموجودين في جسم
الحي والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق والعدل
والجور الموجودين في نفس الانسان وكل متضادين
فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل الابيض والاسود اللذين جنسهما
القريب اللون واما ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل
الفضيلة وجنس الجور الرذيلة وهما متضادان واما ان يكونا
بانفسهما جنسين متضادين ليس فوقهما جنس مثل الخير والشر اذا
كان احدهما في مقولة والاخر في مقولة اخرى لانهما ليس كانا في
مقولة واحدة كانت المقولة جنسا لهما القول في المتقدم
والمتاخر قال ويقال ان شيئا متقدم على شيء على اربعة انحاء اولها
واشهرها المتقدم بالزمان بمنزلة ما يقول ان هذا اسن من غيره
واعتق من غيره الثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتاخر
وجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتاخر وليس يكافئه في الوجود
اعني انه اذا وجد المتقدم وجد المتاخر بل متى ارتفع المتقدم ارتفع

سقراط

المتقدم ارتفع المتاخر وليس متى ارتفع المتاخر ارتفع المتقدم مثل
تقدم الواحد على الاثنين فانه متى وجد الاثنان وجد الواحد
واذا كان الواحد موجودا فليس يجب وجود الاثنين
وكل ما كان يوجد بوجود شيء آخر ولا يوجد ذلك الشيء الآخر
بوجوده فمعروف انه يقال فيه انه متقدم عليه والثالث المتقدم
بالمرتبة كما يقال في العلوم والصنائع بان الحدود والرسوم التي
يضعها المهندسون للاشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون
ان يبرهنوا عليه وفي الكتابة معرفة حروف المعجمة متقدمة
لتعلم الكتابة وكذلك صدور الاقاويل في الخطب متقدمة للغرض
المقصود في الخطبة والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الاشرف
بالطبع يعتقد فيه انه متقدم على الاقل شرفا ولذلك نجد هذا
الاعتقاد مشتركا للجميع مع ان هذا الوجه من المتقدم شديد
المباينة للوجوه التي تقدمت وذلك ان هذا النحو من المتقدم هو
اشرف من سائر انحاء التقدم قال ويكاد ان يكون مبلغ الوجوه التي
يقال عليها التقدم بحسب الراي هذه الاربعة لكن ههنا نحو آخر
من انحاء التقدم وهو المتقدم بانه سبب للشيء وهو الذي يكافيه في لزوم
الوجود على انه متى وجد المتقدم الذي هو سبب وجد المتاخر
ومتى وجد المتاخر وجد المتقدم مثال ذلك ان وجود الانسان

متقدم للاعتقاد الصادق فيه انه موجود ومتى وجد الانسان وجد
الانسان وجد هذا الاعتقاد ومتى وجد هذا الاعتقاد وجد
هذا الاعتقاد وجد الانسان والانسان هو السبب في وجود هذا
الاعتقاد وللاعتقاد في وجود الانسان وذلك ان سبب الصدق
والكذب في القول انما هو وجود الشيء موصوفا باحد المتقابلين خا
رج النفس واذا كان هذا نحوا آخر من التقدم فالمتقدم يقال على خمسة
اوجه   في معنى معا يقال على وجوه اعرفها والمقول بها بالحق
هما الشيئان اللذان يتكافآن لزوم الوجود اي متى وجد احدهما
وجد الثاني من غير ان يكون احدهما سببا لوجود صاحبه مثل الضعف
والنصف فانه متى وجد الضعف وجد النصف ومتى وجد النصف
وجد الضعف وليس واحد منهما سببا للآخر والضرب الثاني الانواع
القسيمة لجنس واحد اعني التي ينقسم بها الجنس قسمة اولى مثل الطائر
والسابح والماشي فان هذه انواع قسيمة للحيوان الذي هو جنسها
وليس واحد منها متقدما على صاحبه ولا متاخرا ولذلك قد يرى
انها مثال هذه انها معا بالطبع وقد يمكن في كل واحد من هذه الانواع
القسيمة ان ينقسم ايضا الى انواع أخر فيكون ايضا تلك معا بالطبع
مثل قسمة الماشي الى ما له رجلان والى ما له اربع ارجل والى ما له
ارجل كثيرة والى ما لا رجل له واما اجناس هذه الانواع فهي

متقدمة عليها التقدم الذي بالطبع وذلك انها لا تكافئها في الوجود
فانه متى وجد السابح وجد الحي واذا كان الحي موجودا فليس يلزم
ان يكون السابح موجودا فالتي يقال انهما معا بالطبع هما كما قلنا شيئان
احدهما الشيئان اللذان يتكافآن في لزوم وجود احدهما عن الثاني
من غير ان يكون واحد منهما سبب وجود صاحبه والتي يقال انهما معا بالا
طلاق الثاني والثالث الانواع التي هي قسيمة اي كل واحد منهما قسيم صاحبه
والتي يقال انهما بالاطلاق هي التي يكونهما في زمان واحد **القول في**
الحركة وانواع الحركة ستة الكون ومقابله الفساد والنمو ومقابله
النقص والحركة الاستحالة والتغير في المكان وهو المسمى في لساننا
نقلة وجميع هذه الانواع الستة ظاهر امرها انها مخالفة بعضها
لبعض خلا الاستحالة فانه ليس يظن ان للكون فسادا ولا النمو
نقص ولا النقلة واحدة من هذه فاما الاستحالة فقد يظن بها انها
وسائر الحركات التي عددناها شيء واحد وانما الاستحالة موجودة في
جميع اجناس الكيفيات الاربع التي عددناها او في اكثرها وليس يشركها
شيء من سائر الحركات ولا يلزمها فان المتحرك باحد الكيفيات ليس
يجب فيه ان ينمى ولا ينقص وكذلك في سائرها فيجب ان يكون حركة
الاستحالة غير واحدة من سائر الحركات فانها لو كانت هي وا
حدى الحركات لقد كان يجب ان يكون ما استحال قد نمى و

نقص او تغير بضرب آخر من ضروب المتغير وليس يوجد الا
هكذا وكان يلزم ايضا عكس هذا وهو ان يكون ما نمى او تحرك
حركة اخرى فقد استحال وليس الامر كذلك فان المربع اذا اضيف
اليه في صناعة الهندسة الشي الذي به يحدث المسطح المسمى
علما فقد زيد الا انه لم يحدث فيها استحالة وكذلك في سائر ما
يجري في هذا المجرى فيجب من ذلك ان يكون هذه الحركات التي
عددناها مخالفة بعضها عن بعض وهذه الحجة التي استعملها
ههنا في مقنعة فان اسم النمو ليس يقع على هذا المعنى الا باستعا
رة وعلى الحقيقة فكلما هو ينمى فقد استحال وكذلك كلما استكون
واما الذي ليس يلزم ان يستحيل هو المتحرك في المكان لكن هذا كله
غير بين في هذا الموضع فلذلك عدل للاقناع في ذلك اذ لم يكن
قصده ان يبين شيئا الا الاستحالة غير سائر الحركات قال والحركات
على الاطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على الاطلاق و
الذي هو الجنس ايضا للاشياء الساكنة والحركات الجزئية يضادها
السكون الجزئي والحركات الجزئية مثل التغير في المكان يضادها
السكون في المكان ومثل ان الكون يضاده الفساد والنمو يضاده
النقص وكذلك يشبه ان يكون الحركة في المكان يضادها الحركة في المكان
وذلك من جهة تضاد الموضع الذي اليه يكون الحركة مثال ذلك ان

الحركة

الحركة التي الى فوق مضادة للحركة التي الى اسفل اذ كان الفوق يضاد الاسفل
فاما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي الاستحالة فليس
يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة وقد
يشبه ان يعتقد انه ليس لها ضد الا ان يجعل جاعل في هذه ايضا
السكون المقابل لها وهو السكون في الكيف والحركة المقابلة
لها الحركة التي تكون في الكيف المضادة للكيفية التي فيها تلك الحركة
كما جعل المقابل للحركة في المكان السكون في او الحركة الى ضد ذلك
المكان الذي كانت اليه الحركة الاخرى مثال ذلك ان التغير الى السواد
تضاده التغير الى البياض والسكون ايضا في البياض
ق له وله يقع على انحاء شتى احدها على طريق الملكة والحال فانا
نقول انه له علما وان له فضيلة والثاني على طريق الكم فانه
يقع ان له مقدارا طوله كذا والثالث ما يشتمل على البدن اما
على كله مثل الثوب والطيلسان واما على جزء منه مثل الخاتم في الاصبع
والنعل في الرجل وهذا المعنى الثالث هو المخصوص بمقولة له عند المفسرين و
الرابع على نسبة الجزء الى الكل مثل قولنا له يد وله رجل الخامس جرت عادة
اليونانية باستعماله وهو نسبة الشي الى الوعاء الذي هو فيه مثل الحنطة
في الكيل والشراب في الدن فانهم كانوا جرت عادتهم ان يقولوا الدن
له شراب والكيل له حنطة والسادس على طريق الملك مثل قولنا زيد له

مال وله زوجة وله بيت قال ان هذا المعنى من معاني له هو
ابعد هذه الوجوه التي يوقع عليها له فان قولنا له امراة ليس يدل به
على شي اكثر من المقارنة قال ولعله قد يظهر قولنا له معنى اخر
غير هذه التي عددناها وهي بحسب هذه الجهة مستوفاة انقضى
تلخيص كتاب المقولات والحمد لواهب العقل ويتلوه انشاالله تعالى
ونعقل ... ١٠٥٥

نام کتاب